جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنسيق الأمني الجزائري الأطلسي: دراسة في الأسباب والنتائج

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة: هاجر معلم

إشراف الأستاذة: نسرين نموشي

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
شيباني ايناس	أستاذ مساعد قسم_أ_	رئيسا
نموشي نسرين	أستاذ مساعد قسم_أ_	مشرفا و مقررا
البار أمين	أستاذ مساعد قسم_أ_	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2015/2014

شكر وتقدير

الحمد لله الواحد الأحد الذي خلق السماوات بلا عمد، وقسم الأرزاق ولم ينسى أحد، له الحمد حتى يرضى.

نحمده كثيرا على أن يسر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل وإتمام المشوار الدراسي بنجاح وتوفيق منه وحده

كما نتوجه بالشكر الجزيل لأستاذتنا الفاضلة" **نموشي نسرين**" على ما بذلته معنا من جهد وجدية وصرامة في العمل، قبل أن نشكرها على العمل نشكرها على المعاملة، وقبل أن نشكرها على القصد في العمل والصدق فيه نشكرها على كل كلمة كانت لنا حافزا أو دافعا وعزيمة لإخراج هذا العمل، وعلى كل توجيه أنار لنا سبيلنا.

كما نتوجه بشكرنا لقسم العلوم السياسية بما حواه من أساتذة والى من كان لهم الفضل في التحصيل العلمي.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة جازاهم الله عنَّا خيرا.

خطة البحث:

مقدمة:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم التنسيق والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الأول: التنسيق دراسة مفاهيمية

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالتنسيق

المبحث الثاني: نشأة وتطور الحلف الأطلسي

المطلب الأول:نشأة الحلف

المطلب الثاني:المؤسسات والأجهزة

المطلب الثالث:ظروف وأسباب توسيع الحلف الأطلسي

المبحث الثالث: أهمية المنطقة المتوسطية

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية(أهمية الموقع)

المطلب الثاني:الأهمية الاقتصادية

المطلب الثالث:الأهمية الإستراتيجية

المبحث الرابع: مقاربات أمنية في المتوسط

المطلب الأول:مبادرات أوربا والأمن في المتوسط

المطلب الثاني:الحلف الأطلسي والأمن في المتوسط

المبحث الثاني:الترتيبات الأمنية الأطلسية في المتوسط

الفصل الثاني:التوافق الجزائري-الأطلسي في المنطقة المتوسطية

المبحث الأول:الحوار الأمني الجزائري–الأطلسي في المتوسط

المطلب الاول:علاقة الجزائر بالناتو

المطلب الثاني:نشأة وتطور الحوار الأطلسي–المتوسطي

المطلب الثالث:أهمية الحوار وأهميته

المبحث الثاني:المبادرات الأمنية الأطلسية–المتوسطية

المطلب الأول:قمة الشراكة من أجل السلام

المطلب الثاني:قمة براغ2002

المطلب الثالث:قمة اسطنبول2004

المبحث الثالث:تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة والتلاحم الجزائري–الأطلسي

المطلب الأول:الإرهاب

المطلب الثاني:الهجرة غير الشرعية

الفصل الرابع:مستقبل التنسيق الأمني في ظل الظروف الراهنة

المبحث الأول:التنافس الأمريكي–الأوربي على المنطقة المتوسطية

المطلب الأول:أسباب التنافس

المطلب الثاني:آليات التنافس

المطلب الثالث:نتائج التنافس

المطلب الرابع:مستويات التنسيق الجزائري–الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي

المبحث الثاني:المتوسط كجماعة أمنية:من سياسة الشراكة إلى سياسة الجوار الأوربية

المبحث الثالث:أفاق العلاقات الجزائرية–الأطلسية

الخاتمة:

قائمة المراجع والملاحق

قائمة المحتويات

مقدمة

مقدمـة:

يعتبر انهيار المعسكر الشيوعي مرحلة فاصلة أدت إلى نهاية الحرب الباردة ،وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية العالم من جهة أخرى شهدت بروز فواعل جديدة :كالمنظمات الدولية–الأفراد–الشركات المتعددة الجنسيات.... جعلت من الدولة تلعب دورا ثانويا.فيما يخص التنظير حيث تراجعت نظريات كالواقعية والمثالية وبروز نظريات جديدة :كالنسوية والبنائية ،الوظيفية،الحداثة من جهة أخرى تغير مفهوم الأمن من المفهوم العسكري إلى مختلف الجوانب :الأمن الغذائي–البيئي .....والتركيز على الجانب الاقتصادي لأنه أصبح كسلاح يضغط به على الدول ،حيث أن الدول عندما تحقق أمنها الاقتصادي فهي تكتسب مكانة في المجتمع الدولي كذلك وبعد انتشار السلاح النووي الشيء الذي أدى إلى رعب كلي .

حيث انتقلنا من مفهوم التهديد الكلاسيكي والذي انحصر في القوة العسكرية حيث كان التهديد دولة ضد دولة أخرى لكن فترة ما بعد الحرب الباردة تحولت إلى نمط جديد من خلال أنها اتسمت بالمفاجأة والسرعة وعدم القدرة على توقع نتائجها.إذ نجد التسارع الحثيث من قبل الدول من اجل التعاون والدخول في منظمات وذلك لتحقيق العديد من مأربها ومن بينها تحقيق الأمن على كافة المستويات.

يعاني اليوم حوض المتوسط من مشاكل أدت إلى الإخلال بالأمن الوطني مما دفع إلى تكثيف الجهود والتعاون لتحقيق الأمن،حيث قامت الجزائر بترتيبات أمنية ومبادرات بهدف حفظ الأمن والسلم الدوليين ومن بينها: التنسيق الأمني الجزائري–الأطلسي هذا الأخير الذي يعد من أهم أهدافه تحقيق الاستقرار.من هنا نطرح السؤال المركزي التالي:

كيف يمكن تحقيق الأمن في منطقة المتوسط في إطار وجود تعاون وتنسيق امني بين الجزائر والناتو لمواجهة مختلف التهديدات؟

وللإجابة على هذا السؤال المركزي قمنا بتفكيكه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ فيما يختلف مفهوم التنسيق عن باقي المفاهيم ذات الصلة؟
- ✓ فيما تكمن أهمية البحر الأبيض المتوسط؟.

- ✓ ما هي أهم الأدوار الجديدة للحلف الاطلسي في المنطقة المتوسطية؟.
- ✓ كيف تطور الحوار الأمني الجزائري –الاطلسي في المنطقة؟.

الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بتطوير الفرضيات التالية:

- ✓ لتطور والتحول المفاهيمي والنظري الذي مس حقل الدراسات الأمنية بعد نهاية
- ✓ الحرب الباردة أدى إلى بناء مقاربة أمنية أطلسية في منطقة المتوسط.
- ✓ دور حلف الشمال الأطلسي وتحالفه مع الجزائر في المنطقة المتوسطية تعاظم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .
- ✓ نجاح التنسيق الجزائري–الاطلسي وفعاليته مرتبط بمدى القدرة على مواجهة التهديدات في المنطقة.

أهمية الموضوع:

نظرا للتغيرات التي مست العالم بعد الحرب الباردة وخاصة في مجال الدراسات المنية التي تلقى اهتمام الباحثين والمراكز السياسية،كذلك الحديث عن الحلف الأطلسي واهم المبادرات مع الجزائر واهم التهديدات ووصفها ومنه استقراء نتائجها على امن المنطقة .

التركيز على المنطقة المتوسطية وما تمثله من أهمية كذلك التعرف على السياسات الجزائرية– الأطلسية المتعلقة بالقضايا الأمنية ومن جهة أخرى اعتماد أكثر من مدخل للبحث العلمي ودراسة أهمية الموضوع والتركيز على الجانب السياسي ومن ثم الإشارة إلى الفاعل "الإطراف"المؤثرة في الواقع الأمني

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

حداثة الموضوع في مجال التنسيق بين منظمة الحلف الاطلسي ودول الضفة الجنوبية خاصة منها الإفريقية يعتبر حديث النشأة.

– الأدوار الجديدة التي يمكن أن تكون قد رسمت للحلف في فترة ما بعد الحرب البارة والتي دفعت به إلى تغير إستراتجيته تجاه مناطق كثيرة من العالم.

الموضوع يرتبط بأمن المنطقة المتوسطية وبالأمن الوطني الجزائري لأنه يركز على التنسيق بين الجزائر والحلف

الأسباب الذاتية:

تتمثل في حكم انتمائي للمنطقة المتوسطية إضافة إلى تخصصي دراسات أمنية وإستراتيجية أي دراسة امن المتوسط والعلاقة بين دول المنطقة المتوسطية وحلف الناتو أي دول الشمال والجنوب ومدى العلاقات التعاونية بين الضفتين.

الرغبة في فهم الأسباب الحقيقية التي دفعت الناتو إلى الاهتمام والرغبة في التقارب مع الجزائر ومحاولة إشراكها في الإستراتجية الأمنية الأطلسية .

الإطار الزماني:

بعد نهاية الحرب الباردة طرأت مجموعة تحولات على مستوى الفواعل بالإضافة إلى مصادر التهديد ومفهوم الأمن أيضا الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من فراغ استراتيجي من جهة أخرى بروز فكرة الأحلاف العسكرية ونظرا لأهمية هذه الأحلاف في مجرى السياسة الدولية حيث انه من الضروري تسليط الضوء على إحدى هذه الأحلاف وأبرزها حلف شمال الاطلسي nato الذي كان له دور في مواجهة الاتحاد السوفيتي قبل انهياره.بعدها كانت هناك تفاعلات داخل الحلف ما بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فقد خرج الحلف عن صيغته الصارمة كحلف عسكري إلى صيغة من التعاون مما أدى إلى بقائه كحلف استراتيجي.

في المقابل ومع ظهور تهديدات جديدة على رأسها الإرهاب الذي أصبح هاجس ونقطة اهتمام كبيرة عالمية برزت خاصة في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتلاحم الدولي ولمواجهة مثل هذه الأشكال فبعد هذه الأحداث الإرهاب وخاصة بالمنطقة المتوسطية بالرغم من انه خطر زئبقي يصعب التنبأ به لذلك بدا التنسيق بين الدول مع حلف شمال الأطلسي لذلك تم تخصيص الدراسة في التنسيق الأمني الجزائري–الأطلسي لإضفاء الطابع الأمني على المنطقة.

الإطار المكاني:

نظرا لأهمية المنطقة المتوسطية استراتيجيا جعل المنطقة محل تنافس دولي وعالمي كبير،تعتبر بوابة للقارة الإفريقية لان المتوسط يشكل تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب بعد الحرب الباردة تحولت المنطقة إلى خط مواجهة بعد انهيار المعسكر الشيوعي ولان النظام الدولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية أصبح هناك اهتمام دولي وخاصة أمريكي بالمنطقة أما بالنسبة إلى الحوار الأمني وتعتبر أحداث 11 –9 –2001 نقطة تبين التعاون بين الحلف الأطلسي والاتحاد الأوربي وهذا الحوار ترجم إلى عدة مشاريع في مختلف المجلات ومع بروز الإرهاب الذي أدى إلى التعاون الأمريكي –الجزائري في مكافحته وبرز هذا التعاون من خلال الناتو الذي له فائدة ثمينة من التعاون العسكري والأمني في التصدي للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة

المناهج المستخدمة:

المنهج التاريخي: تم استخدامه من خلال التطرق إلى نشأة كل من الحلف الأطلسي وتاريخ توسعه بالإضافة إلى التعريف بالمنطقة المتوسطية من جهة أخرى نشأة الحوار الأطلسي الجزائري وتطوره أيضا الاهتمام الدولي بالمنطقة

المنهج الوصفي:بالتطرق إلى وصف العلاقة الجزائرية–الأطلسية واهم المبادرات والحوارات التي ميزت هذه العلاقة وكذلك علاقة حلف شمال الأطلسي بالمنطقة المتوسطية كذلك التنافس الدولي الأوربي –الأمريكي على المنطقة.

المنهج المقارن:منه نجد مقرنة بين المقاربات الأمنية في المتوسط سواء كانت الأوربية أو الأمريكية (الأطلسية) وتنافسهما على المنطقة

دراسات سابقة:

تحضى الدراسة الموجهة في المنطقة المتوسطية باهتمام متزايد خاصة لدى مراكز الأبحاث في الدول الغربية سواء كانت الأوروبية أو الأمريكية لذلك تعددت الدراسات حول المنطقة و حول أهم المبادرات و الحوارات المبرمة مع دول جنوب المنطقة و من ابرز ما كتب باللغة العربية حول موضوع التنسيق الأمني الجزائري الاطلسي في منطقة المتوسط، فبالرغم من عدم وجود دراسات حول الموضوع "التنسيق الأمني الجزائري–الاطلسي"لكن في المقابل توجد دراسات حول المنطقة المتوسطية والحلف الاطلسي.

المذكرات:

– الكتب:

– مصطفى بخوش,حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة:يتعلق بالمعطيات الجديدة في حوض المتوسط بعد الحرب الباردة من جهة أخرى أهم التحولات الدولية وموقف دول الجنوب,

– د,نادية محمود مصطفى ,أوروبا والوطن العربي تناول السياسة المتوسطية الجزئية والشاملة

– كتاب البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر أوربا و الحلف الأطلسي :يبين فيه الدكتور عبد النور بن عنتر عن أبرز الحوارات الأمنية الأوروأطلسية مبينا خطورة الرهانات التي تطرحها على المنطقة وخاصة على دول الضفة الجنوبية و التركيز على العلاقة بين الحلف و الجزائر.

– نصطفى بخوش :حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة :يتعلق بالمعطيات الجديدة في حوض المتوسط بعد الحرب الباردة من جهة أخرى الوضع في جنوب المتوسط وأهم التحولات الدولية وموقف دول الجنوب.

المذكرات:

– موضوع الحوارات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يكمن في "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5:هذه الرسالة تناولت الإطار

المفاهيمي والنظرية لدراسة الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة وكذلك السياق التاريخي والإستراتيجي للحوارات الأمنية في المتوسط،ليتعرض في دراسة الحالة إلى نموذج حوار 5+5 .

_ بالة عمار.مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر المتوسط.جامعة باتنة .2011 :تطرق إلى مفهوم الأمن من مختلف المنظورات "الواقعية– الليبرالية"كذلك المنطقة المتوسطية بين الرؤية الأوربية والرؤية الأمريكية وهذا الأخير من خلال الأسطول السادس الأمريكي أيضا الخلفيات السياسية للحوار الاطلسي – المتوسطي.

– عزيز نوري:"الواقع الأمني في منطقة المتوسط ،دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي" ،ركز على خصائص دول الضفة الجنوبية ،فنظرا لأهميتها في كافة الجوانب ،وتطرق إلى موقف الدول المتوسطية من المبادرات الأوربية للأمن في المنطقة،وأهم الحوارات الأمنية في المنطقة.

المجلات:

– نزار إسماعيل الحيالي :"دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة":تم التطرق إلى مفهوم عام عن الحلف وكيفية توسيعه ووظائفه وأيضا المواقف الغربية من الحلف سواء كانت الفرنسية أو الأمريكية،كذلك الإستراتيجية العسكرية للحلف وأهم السيناريوهات المحتملة حول الحلف والأهم تم التركيز على تأطلس العرب .

– محمد حسون :الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي،تطرق إلى مشروع توسيع حل فالناتو ليضم دولا في شرق أوربا من بينها كانت في مرحلة الحرب الباردة وتم طرح فكرة توسيع الحلف باتجاه الشرق تحت عنوان:خطة المشاركة من أجل السلام واستمرت محاولة الحلف في التمدد إلى غاية بلوغه دول حوض البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي التي تلعب دور كبير في الحلف وموقع استراتيجي و إمكانياتها النفطية ،إضافة إلى الإرهاب كتهديد ويبقى الحلف كأداة أمريكية استخدمت لبسط النفوذ على العالم وخاصة على المنطقة .

– خضر عباس عطوان،"حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط":يتناول فيه توسيع مهام الحلف الأطلسي أيضا أن الاختلال في توازن القوى العالمية عنصر يخدم مصالح الحلف أيضا تشكيل نظام أمني عالمي تقوده الدول الغربية عبر الحلف .

– فاطمة الزهراء الفيلالي:تم التطرق فيه إلى أهمية المنطقة المتوسطية،كذلك أمن المنطقة بين الإتحاد الأوربي وحلف الناتو وأيضا منظمة الناتو ومنطقة المتوسط،الجزائر والتنمية في المنطقة من خلال حوار 5+5 والشراكة الأورومتوسطية وخاصة التركيز على الحوار الأطلسي–الجزائري في مكافحة التهديدات في المنطقة.

– التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع:تطرق فيه إلى تحول أولويات الحلف نحو اهتمام أوسع بهذه المناطق وأيضا أهمية تعزيز الأمن في هذه المناطق وكيفية بناء جسور تعاون بين البحر الأبيض المتوسط والناتو لتخطي التحديات المختلفة المعقدة وأيضا تطرق إلى الحوار المتوسطي وأهم مبادئه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول:الإطار ألمفاهيمي والظري للدراسة

تكتسب منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية كبيرة مما جعلها محل اهتمام عالمي حيث أنها تنعم بالسلام والرفاه، لكنها تظل تصطدم بالصعوبات فهي محل تنافس من أجل المصالح ذات الطبيعة الجغرافية والسياسية المتضاربة .

ومن هنا سوف نتطرق إلى ماهية التنسيق والمفاهيم ذات الصلة ثم ننتقل إلى نشأة وتطور الحلف الأطلسي وأيضا باعتبار أن المنطقة المتوسطية محل الدراسة والتنسيق،قمنا بتعريفها وذكر أهميتها الإستراتيجية والجغرافية والاقتصادية،وفي ما يلي تطرقنا إلى أهم المقاربات الأمنية سواء كانت الأوربية والأطلسية وأخيرا أهم الترتيبات الأطلسية في المنطقة.

أما فيما يخص مقاربات حلف الشمال الأطلسي تمثلت في التطويق الأمني للمنطقة ضد الإرهاب وكذلك فصل الأمن الأوربي عن المتوسط،فأحداث 11سبتمبر بدأت أمريكا في توسيع النفوذ وهذا تحت مظلة محاربة الإرهاب بدافع المصالح.

المبحث الأول:مفهوم التنسيق والمفاهيم ذات الصلة

يعتمد التنسيق على برنامج واضح المعالم وإيجاد آليات مرنة للتنسيق تتيح تقريب الرؤى والتوجهات وتوحيد المواقف ،لذلك فهو يعطي الأولوية لنهج سياسة اقتصادية كفيلة بخلق التوازن بين انعكاسات المؤثرات الخارجية وبين الاستثمار السليم،إذا فهي تترابط وعلاقة وثيقة بينه وبين المفاهيم والتي سنتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول:التنسيق:مقاربة مفاهيمية

هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية اتصالات وتشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي وهذا لوضع برنامج يهدف إلى ضمان تحقيق أهداف رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة،إذن فالتنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز وينصب على ميدان محدد([1]).

وقد عرف التنسيق على انه تحقيق الجماعة من خلال خطة واضحة ،ويعرف التنسيق من خلال لسان العرب بأنه:"مشتق من نسق بمعنى الاستواء أي نسق الكلام إذا عطف بعضه على بعض"،وعرف التنسيق

[1]–حسين بوقارة،التكامل في العلاقات الدولية،ط3،دار الجزائر للنشر،بوزريعة،سنة2008،ص10.

كذلك على انه التوفيق بين نشاط الجماعة التي تعمل على تحقيق غرض مشترك،وبث الانسجام بين أفرادها بحيث يبذل كل منهم قصارى جهده في تحقيق الغاية المشتركة([1])،وهو أيضا تحقيق التوافق والانسجام والتكامل بين الأنشطة المختلفة والأجهزة المتعددة ويحقق الكفاءة بأقل جهد ووقت وبأقل تكلفة ممكنة،وتحقيق التوازن بين الجهود الفردية والجماعية وتوحيدها،لذلك فالتنسيق هو تكامل الجهود الجماعية وبث روح التعاون والانسجام في العمل المشترك([2]).لذلك فهناك ارتباط بين وظيفتي التنسيق والتنظيم فهما مكملان لبعضهما البعض فهو يمتد إلى إعداد السياسات،ووضع القرارات والتخطيط وبناء البرامج وهو عملية مستمرة ودائمة واستخدام الموارد البشرية والمادية دون إسراف من اجل تنفيذ المشروعات بأقصر مدة زمنية ممكنة.

المطلب الثاني:المفاهيم ذات الصلة بالتنسيق

التحالف:هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة أو لتحقيق أغراض معينة،فالتحالف من الناحية النظرية يمكن أن يكون سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا موجه ضد وحدة أو وحدات معينة أو ضد كل من يقوم بعمل يشكل خطرا على دول التحالف([3]) .وقد يكون للوحدات المتحالفة أهداف ومصالح موحدة أو مختلفة لكن غير متناقضة.وتحدد طبيعة واستمرارية هذه المصلحة تزول بمجرد تصدع أو زوال التحالف،إذن فالدوافع لقيام التحالف هو وجود خطر داخلي أو خارجي يهدد وحدات التحالف وكذلك عرف التحالف حسب الدكتور محمد بدوي على انه:"اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة ولحماية أعضائه من قوة أخرى،'وتبدو هذه القوة مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء وهو مصطلح شائع أطلق على التحالف العسكري،السياسي بين فرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة من الحرب العالمية الأولى في وجه ألمانيا والنمسا،والذي تكرر في الحرب العالمية الثانية في وجه دول المحور بقيادة ألمانيا ومشاركة اليابان،وهو عمل تحالفي بين دول أو أحزاب أو أشخاص سياسيين يتقاعدون فيما بينهم على تنفيذ التزام معين يتفقون عليه لتحقيق أهداف محددة ومتفق عليه.

التعاون:هو عبارة عن محاولة لتقريب سياسات أو محاولات متعددة بطريقة لا تؤدي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى،وقد يكون التعاون في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو العسكري.

---

[1]–المرجع نفسه،ص11 .

[2]–عبد المحسن سليمان الفهيد،"التنسيق بين الأجهزة الأمنية ودوره في مواجهة الأزمات"،أطروحة ماجستير، جامعة:نايف العربية للعلوم الأمنية ،قسم العلوم الإدارية،كلية الدراسات العليا،سنة2006 ،ص–ص 12–18 .

[3]–المرجع نفسه،ص،ص 19،20 .

التكامل:هو مسار أو عملية بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية ولاءها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع واشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعينة،فالتكامل عبارة عن نمط متقدم من التعاون والاعتماد المتبادل فلا يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته فهو أحيانا وسيلة لتحقيق هدف معين كتحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية فلا تؤدي بالضرورة إلى حل المشاكل لكنه يوسع احتمالات التنمية بين تلك الدول الأعضاء في عملية التكامل لهذا فهو يتضمن النشاطات والتصرفات التي تهدف إلى تحقيق العمل الجماعي([1]).

المبحث الثاني:نشأة وتطور الحلف الأطلسي

المطلب الأول:نشأة الحلف

كانت *معاهدة حلف الشمال الأطلسي* بمنزلة امتداد وتوسيع لإطار معاهدة بروكسيل التي وقعتها في1948،كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا وفرنسا،هذه المعاهدة التي جاءت نتيجة تصاعد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين،خاصة بعد زيادة النفوذ السوفيتي في أوربا الذي تجول إلى خطر يهدد الدول الأوربية الغربية قوبلت المعاهدة بالتشجيع في واشنطن،وانطلقت دعوات لتوسيعها ودخول الولايات المتحدة الأمريكية عضوا فيها،واستقر الرأي بعد اجتماع على مستوى وزراء خارجية دول المعاهدة والولايات المتحدة الأمريكية على تطويرها إلى تحالف أوسع ،وبعد مداولات استمرت قرابة العام ،تمكنت اللجنة الدائمة لميثاق الاطلسي في بروكسيل من الانتهاء من إعداد ميثاق الحلف إذ تم الاحتفال بإنشائه وإبرازه إلى حيز الوجود في مدينة واشنطن في 1949،وقد كانت هذه الخطوة بمنزلة تأكيد أمريكي للصلة الوثيقة بين أمنها والأمن الأوربي وتأكيد لتصميمها على حصار المد الشيوعي،ولذلك لم يكن من المستغرب أن تؤكد الإدارة الأمريكية في حينه انه لا يمكن الفصل بين الآمنين الأوربي والأمريكي،ولعل من الأسباب التي دفعت أمريكا للإقدام على مثل هذه الخطوة فشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة وهي التي كانت تعول عليها الولايات المتحدة أملا كبيرا في تناول القضايا الخلافية في النظام العالمي ([2]).لذلك فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي رأت أمريكا أن الوقت مناسب لتغير بعض أهداف الحلف فطلبت بعد مؤتمر في روما 1991 يحتوي جدول أعمال مناقشة "المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف" والذي يهدف إلى تطوير الاستقرار في منطقة الاطلسي والمتوسط،مما أعطى للحلف حق التدخل خارج مجاله التقليدي مثال"أفغانستان– ليبيا" وبهذا استطاعت أمريكا الحفاظ على استمرار الحلف وبقاءه كآلية في يدها من اجل ضمان تواجدها في منطقة المتوسط ودورها

[1]–المرجع نفسه،ص21 .

[2]–محمد حسون،مرجع سابق،ص،ص336،337.

الفعال من خلال ربط الأمن الأوربي الاطلسي بالأمن المتوسطي مما يؤدي إلى تراجع الدور الأوربي في المنطقة([1]) .فبعد نهاية الحرب الباردة وجهت أمريكا الحلف إلى الجار القريب "شرق أوربا"لمساعدة هذه الدول على تحقيق اكبر قدر من الاستقرار مع العمل على إدماجها في الإقليم الذي تعيش فيه،ثم استأنف التجربة بعد ذلك مع دول الجوار أي دول جنوب المتوسط حيث أطلق مبادرة حوار معها في عام 1994 وبدا الحوار مع كل من:مصر–إسرائيل–المغرب–تونس–الجزائر–الأردن– موريتانيا،تحول بعد ذلك من الحوار إلى شراكة وتعاون كامل مع دول المتوسط وما وراءها من دول الشرق الأوسط الكبير من المغرب إلى أفغانستان([2]).

وعليه فان الناتو يعد بنية أو مؤسسة ضمن النظام الدولي الراهن،ويقوم بادوار ووظائف معينة مثل حماية الأعضاء فيه والدفاع عنهم في حال وقوع أي تهديد،والمساهمة في تطوير أوضاعهم السياسية والاقتصادية والعسكرية،والتعبير عن مصالحهم الوطنية والجماعية،وهو من ثم كالحزب يمكن أن يضعف أو يتفكك إذا اخفق في أداء وظائفه،وبالعكس يمكنه البقاء والاستمرار كقوة سياسية عسكرية مهيمنة.فالحلف اخذ يتجه إلى التحول من تنظيم عسكري صرف مهمته الدفاع عن غرب أوربا ومنطقة الاطلسي،إلى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي بقيادة أمريكا على النظام الدولي،ومن هنا تغيرت أيضا طبيعة المخاطر التي يواجهها أعضاءه،وأصبح لزاما على الحلف أن يغير إستراتيجيته العامة وقد حدد المفهوم الاستراتيجي الذي تبناه رؤساء حكومات الناتو منهجا جديدا للعمل ذو أبعاد واسعة اعتمدت على الحوار والتعاون والمحافظة على القدرة الدفاعية،ففي إطار ذلك اتخذت أمريكا ثلاثة قرارات في غاية الأهمية في قمة حلف الشمال الاطلسي في بروكسيل 1994 وهي:([3])

–إقرار برنامج المشاركة من اجل السلام لفتح الباب أمام الدول الشيوعية السابقة لإقامة مزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف .

– تطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام لتمكين قوات الناتو من التحرك بمرونة في التعامل مع الصراعات الإقليمية .

---

[1]–تباني وهيبة،"الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"،أطروحة ماجستير، جامعة:مولود معمري تيزي وزو ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،سنة 2014 ،ص82 .

– *معاهدة انشاء حلف شمال الاطلاسي*: انظر الملحق رقم (3).

[2]المرجع نفسه،ص 83 .

[3]–محمد حسون،"حلف الناتو والشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة"،مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية،العدد الأول،سنة2008،ص501.

– فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام للحلف،بمعنى توسيع الحلف بحيث ضم دول أوربا الشرقية والشيوعية سابقا للحلف بعد تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية.وعليه فقد سعى الناتو للتكيف مع هذه البيئة الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة،وذلك من خلال المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي تبناه في قمة واشنطن1999 ويتمثل هذا المفهوم في بعدين رئيسيي:([1])

– **البعد الأول:**عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن،حيث يمكن أن يعمل في أي مكان من العالم دون حاجة لاستصدار قرار من هذا المجلس .

– **البعد الثاني:**انتقال الحلف من مهمة الدفاع عن الجغرافيا الأطلنطية والفضاء الأطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف إلى تحالف دفاعي عن مصالح شركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله،وهذا يعني تجاوز الجغرافيا في عمل الحلف([2]).

يبدو أن هذا الإجمال أو محاولة تبسيط العلاقات السياسية لا تنسجم دائما مع حقائق العلاقات الدولية،لذلك فبقاء الحلف لا يعني ضرورة فاعليته على الرغم من التوسع في العضوية،والتوسع في الأهداف انه بات اقرب إلى الكتلة التي تتجاوز في مهامها المهام التقليدية للحلف(العسكرية والأمنية الدفاعية)لتشمل مهمات اقتصادية وسياسية،فصحيح قام الحلف بأعمال عسكرية في البلقان "حروب البوسنة والهرسك"ووسع مهامه وتطلعاته في إدارة الأزمات والنزاعات الدولية بعد حرب كوسوفو إلا انه لم يتمكن من تأسيس جيش محترف بقدر ما اعتمد على القدرة العسكرية ولذلك فعند دراسة مواد معاهدة الحلف نجد([3]):

أ. الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها على نحو يتعارض مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

ب.تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

ج. اعتماد التشاور الجماعي عند تهديد الكيان الإقليمي،أو الاستقلال السياسي أو الأمن الوطني لأي دولة عضوة،وهذا ما مهد لاعتماد قاعدة الموفقة الجماعية على قبول عضوية دولة جديدة،أو قيام الحلف بعمل عسكري.

د. إن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول الحلف يعتبر عدوانا ضد كل الدول المتحالفة.في هذه الحالة التصدي للعدوان بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

---

[1]–المرجع نفسه،ص502 .

[2]–مرجع سابق،ص503 .

[3]–فيليب جوردن،"تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير"،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،العدد 115 ،د.ت،ص15 .

هـ.المنطقة التي يغطيها تدخل الحلف هي أقاليم الدول المتعاقدة في أوربا،أمريكا الشمالية،المديريات الجزائرية حيث كانت الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي.

و. اعتراف الدول الأطراف بسلطة مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز الأول المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

لذلك فتدرج التوسع في العضوية بين العامين 1949-2004 على النحو التالي([1]):

1- الدول المؤسسة الأثنتي عشر في العام 1949 هي:الولايات المتحدة الامريكية-بلجيكا-كندا-الدانمارك-فرنسا-ايسلندا-ايطاليا-لوكسومبورغ-هولندا-النرويج-البرتغال-بريطانيا.

2- في العام1952 انضمت كل من تركيا واليونان.

3-في العام 1955 انضمت ألمانيا الغربية.

4-في العام1982 انضمت اسبانيا.

5-في العام 1998 انضمت كل من :تشيكيا-المجر-بولونيا.

6-في العام 2004 انضمت كل من :بلغاريا-رومانيا-سلوفاكيا-سلوفينيا-استونيا-لاتفيا-لتوانيا([2]).

وبذلك صار عدد أعضاء الدول المنضوية في الحلف 26 دولة وهناك ضغوطا أمريكية لإضافة مزيد من الدول من وسط وشرق أوربا،ما يؤكد هذا التوجه التوسعي ،توصل أعضاء الحلف في قمة واشنطن 1999.وتحت وطأة نتائج حرب كوسوفو إلى إقرار صيغة للعمل خارج منطقة الحلف .

المطلب الأول:المؤسسات والأجهزة

من الناحية الهيكلية يتكون الحلف من مجموعة من الهياكل التنظيمي،من بين محاورها الأساسية([3]):

---

[1]-المرجع نفسه،ص21 .

[2]- المرجع نفسه،ص22 .

[3]- رداف طارق،"الإتحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوربية المشتركة"،أطروحة ماجستير،جامعة:منتوري ،قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق،سنة2005 ،ص-ص 50 -53.

أ- **مجلس الحلف:**هو السلطة الأعلى في الحلف،أنشا بمقتضى المادة 9 من معاهدة الحلف،يختص بوضع السياسات الخاصة بالحلف الاطلسي،يشمل في عضويته كل الدول العضوة،يحضر اجتماعاته وزراء خارجية ودفاع ومالية هذه الدول،غير أن حضور الوزراء ليس شرطا ضروريا،حيث يمكن أن تنعقد اجتماعاته فقط بحضور الممثلين الدائمين للدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي وتستمر لمدة عام واحد،يكون الأمين العام نائبا لرئيس المجلس ويمارس مهامه في حالة غيابه،ويضم مجلس الحلف مجموعة من اللجان الدائمة مثل:لجنة الشؤون السياسية،ولجنة التخطيط الدفاعي،لجنة شؤون الدفاع النووي...الخ.

ب- **اللجنة العسكرية:**هي الهيئة العسكرية الأعلى في الحلف تتكون من رؤساء هيئات الأركان للدول الأعضاء،مهمتها مداولة القرارات الخاصة بالمسائل العسكرية،وكذلك التخطيط للسياسات العسكرية العامة للحلف،كما تمارس مهام استثنائية،حيث تقدم رأيها لمجلس الحلف في مختلف الشؤون العسكرية والدفاعية،إضافة إلى ذلك فان رئاسة اللجنة تكون بالتناوب بين رؤساء أركان الدول العضوة،وتستمر الرئاسة لمدة عامين.تنبثق عن هذه اللجنة القيادات العسكرية للقوات المتحالفة،وهي قيادة منطقة الحلف الاطلسي مهمتها تامين منطقة المحيط الاطلسي،وحماية الطرق البحرية فيه،ويمتد نطاق نشاطها من القطب الشمالي إلى مدار السرطان،ومن المياه الإقليمية لأمريكا الشمالية إلى سواحل أوربا باستثناء منطقة قناة المانش"منطقة فاصلة بين فرنسا وانجلترا".

ج- **الأمانة العامة:**هي الجهاز الإداري للحلف،يرأسها الأمين العام،يدخل في نطاق اختصاصاتها كل المسائل ذات الطبيعة غير العسكرية وتتكون من موظفين دوليين،لكنهم ينتمون للدول الأعضاء في الحلف إذا فهو أمانة دولية.بالنظر إلى هيكلية حلف الناتو تحولت الأحلاف العسكرية من شكلها المؤقت،الذي يعني تجمع القوات العسكرية لمجموعة من الدول،يهدف تحديد أو القضاء على خطر يهددها،إلى منظمة دولية بين حكومية لها صفة الدوام.

المطلب الثاني:ظروف وأسباب توسع الحلف الاطلسي

فبعد الحرب الباردة وفي ظل الوضع الصعب الذي كانت تعيشه روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي،أطلقت أمريكا الدعوة لتوسيع الحلفnato فهناك عدة أسباب وراء الدعوة الأمريكية لاستمرار وتوسيع الحلف،ولعل من أهم تلك الأسباب:([1])

- **التكاليف الباهضة لصيانة النظام الدولي:**حيث يعتقد البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى منظور كأساس فكري لسياسته الخارجية بين وجهات النظر الانعزالية والتدخلية في الشؤون العالمية،فليس

[1]- طالب حسين،"الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"،مجلة الدراسات دولية،العدد 46 ،ص،141 .

من السهل أن تختار أمريكا بين الهيمنة والعزلة الدولية،لان الهيمنة العالمية أمر باهض الثمن اقتصاديا،بينما العزلة الدولية باهضة الثمن سياسيا،فبسبب غياب قوة عسكرية مناهضة فان أمريكا ترغب بترتيب الأوضاع العالمية بواسطة ترتيبات أمنية تقوم برسمها مع حلفاءها،وليس هناك أفضل من حلف الناتو للمشاركة في هذه المهمة ذات الأبعاد العالمية([1]).

– **الرغبة في احتواء النفوذ الألماني:**لاسيما انه من الصعب حصر ألمانيا بدور عسكري فقط،فهي كانت تمثل خط مجابهة الأول مع الاتحاد السوفيتي،بمعنى انه يتطلب لها دور سياسي في أوربا يتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية سيما مع القلق الأوربي الذي يرى أن ألمانيا باقتصادها وصناعتها **المتعددة** قادرة على فرض هيمنة على أوربا في حال اتخذ قادتها قرارا بتحويلها إلى قوة عسكرية خاصة أنها كانت مصدرا لحربين عالميتين.ولهذا سيكون حلف الناتو كابحا لألمانيا ومقيدا لحركتها ومانعا أن تبني لنفسها تطلعات تستهدف الهيمنة على القارة،حيث سيكون الحلف الأداة لمواجهة وكبح عناصر القوة الألمانية بحيث تبقى مقيدة بالحدود المرسومة لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

– **خروج الأوربيين من الحرب الباردة وهم في كامل قوتهم الاقتصادية:**حيث يسيطرون على ثلث التجارة العالمية وينتجون أكثر من أي بلد أخر ولكنهم يفتقدون إلى أرضية مشتركة مستقلة على المستوى الاستراتيجي العام،كما أن بناء إستراتيجية عامة جديدة يتطلب تعديلات جوهرية في ميزان الدفاع الأوربي،فالحلف بما يملكه من إستراتيجية أمنية متكاملة من حيث الوسائل والأهداف وما يفرضه من التزامات عسكرية بين أعضائه وهو أفضل من بناء تكامل أوربي مشكوك فيه.

– **انتهاء الحرب الباردة بالطريقة التي تمت:** يعني تحقيق نصر غير مسبوق للغرب مما يعطيه الحق بفرض سيطرته على العالم لأنه لم يعد هناك هناك من يعيق هذه المهمة([2]).

المبحث الثالث:أهمية المنطقة المتوسطية

المطلب الأول:الأهمية الجغرافية(أهمية الموقع)

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال إفريقيا عنصرا هاما،إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو إستراتيجية موسعة ومرتبطة،بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوربية شمالا،والبعد الإفريقي جنوبا،والبعد شرق

[1]– المرجع نفسه،ص142 .

[2]– مرجع سابق،ص،ص144،143.

– انظر الملحق رقم (1): خريطة البحر الابيض المتوسط

أوسطي شرقا امتدادا الى الخليج،فالموقع المتميز للمنطقة شمالا على امتداد 2100 كلم من شريطه الساحلي المطلة على البحر الأبيض المتوسط جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية،فالمغرب يحتل موقع"الحارس"على مضيق جبل طارق ،ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط،بينما تتحكم السواحل الجزائرية 1200 كلم في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية .

يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا ممرا رئيسيا لنفل المحروقات وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الأوربيين تمر عبر البحر الأبيض المتوسط بينما يعبر هذه المياه 15 % من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية([1]) .

فأهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط فهذه المنطقة من الأرض تحتل موقعا استراتيجيا، فالمنطقة وعلى مر العصور تشكل عنصرا حاسما في العلاقات الدولية سواء في زمن الحرب والسلم فموقعها الاستراتيجي يجعلها نقطة التقاء ومركز تقارب كل قارات العالم ولهذا نجد هذه المنطقة دائما تتميز بالتنافس بين مختلف الأطراف وخير دليل على ذلك الصراع بين القوى الكبرى في العالم على غرار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي والصين،وغيرها من القوى في العالم من اجل الحصول على امتيازات هذه المنطقة المهمة([2]).

حيث يشكل البحر الأبيض المتوسط احد المجالات الجيواستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية ،ليس فقط لتوسطها ثلاث قارات (أوربا–شمال إفريقيا–غرب أسيا)ولكن بالأساس لكونها معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي،كما يشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج لأوربا وأمريكا الشمالية فهو الشريان الحيوي للتجارة الدولية خاصة وانه كان دوما كذلك مع انه كان دوما كذلك مع انه حوض امتياز بالصراعات والحروب والتنافس والتعاون أيضا.لقد حظي البحر الأبيض المتوسط بمكانة متميزة مع بداية القرن العشرين بعد أن أصبحت قناة السويس عملية مما جعل البحارة ينتقلون عبرها بدل من الدوران عبر رأس الر جاء الصالح،([3]) .

---

[1]– زرقون إسماعيل،"المغرب العربي والصراع الدولي"،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد9، سنة2010،الجزائر – غرداية–،ص،ص 229،230 .

[2]– زاوي رابح،"بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/القوة/سلم القوة:دراسة حالة :الحوار الأطلسي–المتوسطي،أطروحة ماجستير،جامعة:مولود معمري–تيزي وزو،مدرسة الدكتوراه في القانون والعلاقات السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2014 ،ص–ص98–101.

[3]– المرجع نفسه،ص–ص،102–104 .

فالخصائص الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط نجد انه متاخم للمحيط الاطلسي يقع بين جنوب أوربا وشمال إفريقيا وغرب أسيا،مشكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و30 شمالا وخطي طول 5,50 غربا و36 درجة شرقا،تبلغ مساحته 2966000 كلم مربع،وفي حالة إضافة البحر الأسود الذي يعتبر امتدادا له والبالغ مساحته508000 كلم مربع،وبالتالي بحر مرمرة الرابط بينهما الذي تبلغ مساحته1400 كلم مربع،تصبح المساحة الإجمالية للبحر الأبيض المتوسط حوالي 3475400 كلم مربع.ويبلغ طول البحر الأبيض المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق،أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين 814 ميلا بحريا بين مضيق الدردنيل التركي وميناء ببورسعيد المصري،و140 أميالا بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية في الجزائر .هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة عن الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو9761 ميلا يصل الى10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص ومالطا

ويمكن تقسيم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين:شرقي وغربي حيث أن:

– **الحوض الشرقي:** يتشكل من عدة أحواض وبحار ثانوية هي:البحر الأيوني بين سواحل كلابريا وصقلية الايطالية والسواحل الغربية لليونان شمالا وسواحل برقة الليبية جنوبا،الحوض البلقاني بين سواحل جزر كريت ورودس اليونانية والسواحل التركية شمالا وسواحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبا،بينما يمتد البحر الادرياتيكي كالذراع بين ايطاليا والسواحل الغربية لشبه جزيرة البلقان وينحصر بحر ايجا بين الأرخبيلات اليونانية وسواحل تركيا

– **الحوض الغربي:** يشمل المسطح المائي بين مضيق جبل طارق والخناق الصقلي–التونسي ينقسم بدورها إلى أحواض ثانوية هي:الحوض البلياري الذي يقع بين جزر البليار والساحل الاسباني ،تطل على حوض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين جزيرتين في قارة إفريقيا توجد في كل من :مصر –ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب،بينما في قارة أوربا كل من اسبانيا–فرنسا–ايطاليا–سلوفينيا–كرواتيا–البوسنة–الهرسك–جمهورية يوغزلافيا الفيدرالية–ألبانيا–اليونان،أما في القارة الآسيوية فهناك تركيا–سوريا–لبنان–إسرائيل–فلسطين([1]).

لقد برز الاهتمام بحوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم فكان محل صراع عبر مختلف الفترات التاريخية،نظرا لاستيعابه واستقطابه الكثير من الحضارات،فقد تمكن الرومان من الاستحواذ على منافذ البحر الأبيض المتوسط ،وعندما انساب تاليه الفتوحات الإسلامية سمي حينها ب"بحر الشام"وهكذا عرفت المنطقة

[1]– المرجع نفسه،ص105 .

صراعا متواليا حول نسبة هذا البحر للشمال أو للجنوب.فمن الصفات التي وصف بها البحر المتوسط ما عربت عنه الباحثة الأمريكية ايلين لايبسون حينما قالت:"أن معظم الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة واحدة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوربا –إفريقيا–أسيا وانه بحر تحيط به دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما مع ذلك فان البحر الأبيض المتوسط يوحد بالقدر الذي يفصل فيه ،والدول التي تحيط به مرتبطة بعلاقة الجيرة.لذالك تشير الباحثة انه قد حان الوقت للتفكير في البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لها مبررات التنافس على الموارد ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها ،من الواضح أن الدول المتوسطية هي الفاعل الرئيسي في نمط العلاقات والتفاعلات في منطقة المتوسط([1]).وهي بذلك مجموعة كيانات سياسية قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعات من الأفراد في أقاليم معينة.فالبحر الأبيض المتوسط جغرافيا عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي:إفريقيا–أسيا–أوربا ويقع بين خطي عرض 46° شمالا/وخطي طول 50،5° غربا و36° شرقا وتبلغ مساحته حوالي 2،5 مليون كلم/965000 ميل مربع ،حيث يبلغ وسطي عمق البحر المتوسط 1500 متر أي 4،900 قدم حيث أعمق نقطة مسجلة هي 260،5 متراي(17280قدم)في أعماق كالبسو في البحر الأيوني.

يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة،ومن الجنوب يتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس،ويتصل البحر بمجموعة من البحار أو الأذرع التي تمتد منه وتتفرغ عنه فالبحر المتوسط يتفرع من البحار التالية:

– بحر التراني والبحر الأدرياتيكي –البحر الأيوني –بحر ايجة –البحر الأسود،ويلاحظ أن البحر الأسود يتميز عن غيره من تلك البحار لكنه ينفصل عن البحر الأبيض المتوسط عبر مضيق البوسفور والدردنيل،حيث يتميز البحر الأسود بأنه اكبر البحار المتصلة بالبحر الأبيض المتوسط

وتبلغ مساحته حوالي508الف كلم مربع ([2]).

المطلب الثاني:الأهمية الاقتصادية

زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة،فانتشر على نطاق واسع أهمية المتغير الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة

[1]– ليندة عكروم،"تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط،دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع:عمان،الأردن،سنة2013 ،ص34 .

[2]– تباني وهيبة ،"الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة :ظاهرة الإرهاب"،مذكرة ماجستير، جامعة:مولود معمري –تيزي وزو،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2014، ص،ص47،48.

العالمية،واتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول فأصبحت القوة الاقتصادية هدف تسعى إليه الدول لإبراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية([1]).حيث لعب العامل الاقتصادي دورا في غاية الأهمية في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق الأمن والسلام العالمي،فالبحر الأبيض المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية،فيكفي أن التجارة النفطية تتم عبر المتوسط،ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان يتمتع بهما الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن(الفوسفات والحديد)والثروة السمكية ...الخ حيث يحتوي على 7،5 % من الثروات البحرية و18% من الثروات البحرية النباتية في العالم وهذا ما دفع دائما بالقوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة. يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة،حيث ما يقارب 24% من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة ،البترول والغاز الطبيعي يأتي من إفريقيا الخليج العربي،البحر الأسود والى حد كبير من روسيا ويمر من خلال مضيق البوسفور،الصادرات النفطية من الخليج العربي تمر عبر قناة سويس ثم البحر المتوسط لينتقل إلى أوربا والولايات المتحدة .من جهة أخرى تعتبر الموانئ لاعبا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر،ومن أهم الموانئ:ميناء مرسيليا(فرنسا)،ميناء برشلونة (اسبانيا).ميناء اسطنبول (تركيا) ،ميناء سعيد(مصر)،ميناء تتجر مبد(المغرب) وهو ما يزال قيد الانجاز وتعتبر أيضا مضايق البوسفور والدردنيل،مضيق جبل طارق ،قناة السويس نقاط مفتاحية في نظام النقل المتوسطي.

المطلب الثالث:الأهمية الإستراتيجية

يحتل البحر المتوسط على الصعيد الجغرافي الاستراتيجي مكانة جوهرية،فيشكل مفترق طرق بين قارات العالم القديم:أوربا-إفريقيا-أسيا،كما يتصل بالمحيط الاطلسي عن طريق مضيق جبل طارق،عبر قناة السويس يتصل بالمحيط الهندي ويشكل هذان المضيقان بحكم أنهما منطقتا عبور الأزمة وسهلة المراقبة .نقطتين أساسيتين للسيطرة والتحكم في المنطقة .كما يعد البحر المتوسط كذلك طريقا تجاريا مهما في نقل المواد الأولية والمحروقات(النفط والغاز الطبيعي).فالمورد الطبيعية المتوافرة في المنطقة تكتسي أهمية جوهرية للغرب50% من النفط تستهلكه أوربا و10% في الولايات المتحدة الأمريكية تعبر هذا البحر([2]) .

وعلى الرغم من صغر مساحة البحر الأبيض المتوسط مقارنة بالمحيطين الهادي والأطلسي إلا أنه لطالما كان محور اهتمام القوى العظمى لاسيما خلال الحرب الباردة حيث كان الأسطولان السوفيتي

---

[1]- المرجع نفسه،ص-ص 56-60 .

- انظر الملحق رقم (2): خريطة الاهمية الاقتصادية.

[2]- فاطمة الزهراء الفيلالي،"الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط:الواقع والأفاق"،شؤون الأوسط،العدد 147 ،ص148 .

والأمريكي يجوبان فيه لكن نهاية الصراع بين المعسكرين لم يضعا حدا لهذا الاهتمام.فبفضل الموقع الجغرافي الذي يحتله والسياسي الفضاء المتوسطي في مفترق رهانات عالمية،أخذ يستقطب مكانة جديدة في ظل اهتمامات مختلف الأطراف الفاعلين الدوليين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي على سبيل المثال.ولهذا السبب يعيش هذا الفضاء عملية إعادة الهيكلة وتمركز قوات أوربا الغربية تحت قبضة وسيطرة أمريكا،علاوة على ذلك يرى الغرب المنطقة أنها أحد نقاط الاختلال الإستراتيجي العالمي بسبب الاضطرابات وحالات عدم الاستقرار التي يتميز بها الجانب الشرقي والجنوبي لمنطقة المتوسط ونظرا لأهمية المنطقة الإستراتيجية تريد البلدان الأوربية المطلة عليه إضافة إلى أمريكا بناء نظام امني مستدام،لأنها صارت واعية بهذه الرهانات،فبالرغم من عدم انتماء أمريكا للمنطقة المتوسطية جغرافيا إلا انه بفضل قوتها لا تباشر أية عملية في غيابها،إنها تحاول إرساء نظام إقليمي جديد يضمن الاستقرار السياسي ويواجه التهديدات الإرهابية ويخفف من حدة المشاكل في المنطقة.وفي المقابل الأوربيين يحاولون إعطاء سياستهم الأمنية في المتوسط إيحاء وطنيا وأوربيا بإطلاقها إلى الخارج،فلا تتمتع بلدان جنوب المتوسط بنظام أمني جماعي مستقبل،تستقبل أفكارا ومشاريع مصممة في الشمال.

المبحث الثالث:مقاربات أمنية في المتوسط

إن الأحداث التي واكبت فترة ما بعد الحرب الباردة والتي أدت إلى ترتيبات أمنية جديدة في منطقة المتوسط،وسعي أوربا إلى إيجاد دور إقليمي لها في المنطقة مما وصفت بمنطقة سلام واستقرار دائمة،وفي المقابل تسعى أمريكا التي تبنت مقاربة متعددة لأشكال التعاون من أجل ترسيخ وجودها في المتوسط فهي بذاتها تحاول الإنفراد بدور الإشراف على أمن المتوسط وعلى هذا الأساس قام الأوربيين والولايات المتحدة الأمريكية يطرحون خططا وأجندات أمنية خاصة بالمنطقة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة،فلم يبقى للطرفين السابقي الذكر إلا الانشغال في التعاون الأمني في إطار حلف شمال الاطلسي باعتباره أداة لتنفيذ سياسات هذه القوى،إذن

فالأمن المتوسطي من أولويات الحلف بعد الحرب الباردة وأيضا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ([1]) .

المطلب الأول:مبادرات أوربا والأمن في المتوسط

تعتبر مسألة الأمن في المتوسط بحكم ارتباطها إما بالكتلة الشرقية أو الغربية لكن بعد فترة الحرب الباردة والتحولات التي صاحبت تلك الفترة،لذا فوفقا للعديد من علماء السياسة فإن البحر الأبيض المتوسط أصغر من أن يكون إقليم وأقرب ما يكون إلى مكان يتسم بديناميات الانقسام وبالمشكلات الضخمة وبالهويات

[1]– تباني وهيبة،المرجع نفسه،ص62 .

بالإضافة إلى أن الكثير من الكتاب يشبهون البحر المتوسط بأنه مصدر تهديد أو بحر غير مستقر،باعتبار أن منطقة حوض المتوسط تشكل تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب،برزت حقيقتها بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة مما أدى إلى تحول المنطقة إلى خط مواجهة بعد زوال خطر الشرق أي أنه أصبح حوض المتوسط خط فاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي لذا فالإتحاد الأوربي يبدو متماسكا بشكل بارز بالمقارنة مع البحر الأبيض ،إذن فالبحر المتوسط أو دول الجنوب كتهديد لدول الشمال ،فالمخاطر العسكرية تبقى بشكل واسع أفقية البعد أي جنوبية–جنوبية وأكثر من جنوبية–شمالية،لاسيما غرب المتوسط أيضا هناك مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب([1])،ويبقى الصراع العربي–الإسرائيلي الذي يلقي بظلاله على المنطقة فهذه التهديدات تؤثر على المناخ الأمني الإقليمي،فقد أنشأت دول أوربا في 1995 للتدخل السريع في المتوسط على أساس مفهوم "مهمات بتسبارغ"هما أور وفور*وأوروميفور* بالإشارة إلى أن المقاربات الأمنية الأوربية لا تستثني المقاربة الهجومية فأوربا اعتبرت نفسها في خطر مع ظهور تهديدات صاروخية في ليبيا وتطوير سوريا وإمكانيات إنتاج أسلحة كيميائية([2])،فقد شرعت بعض الدول الأوربية في إنشاء نظم دفاعية بصاروخ أرض–جو وبحر–جو بهدف اعتراض تهديدات محتملة لإطلاق صواريخ من الضفة الجنوبية كذلك بالنسبة للتصور الأوربي للأمن أصبح يقوم على المزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية فقد أصبحت بعض مسائل الأمن اللينة مثل:النمو السكاني–الطاقة،كمسائل أمنية في المدركات الأوربية أيضا أمن الهوية والأمن الثقافي،لذلك فأوربا تكن اهتمام كبير بالفضاء المتوسطي.لذلك فهو يقسم المنطقة المتوسطية إلى ثلاث مناطق فرعية:**الأولى:** منطقة شمال البحر المتوسط تضم كل من:تركيا–مالطا–قبرص–يوغزلافيا سابقا وعلاقة الإتحاد الأوربي،وقد انضمت فعلا كل من مالطا وقبرص 2001 وتبقى تركيا مرشحة للانضمام للمنطقة الثانية هي منطقة المغرب العربي،المنطقة الثالثة هي منطقة المشرق إذن فهي اعتمدت على السياسة الأمنية المتوسطية،فاهتمام أوربا بالمنطقة المتوسطية تجسد في السياسة الأمنية الفرنسية التي وضعها الرئيس الفرنسي الأسبق"ديغول"فيما عرف بسياسة "الاستكبار العالمي "،أي أن الأمن في حوض المتوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني حيث تعتبر ([3]) .المنطقة المتوسطية لفرنسا وأوربا مركز ثقل ونقطة التقاء المحاورين بين الشمال والجنوب في إطار العلاقات الدولية،فالدوافع الأمنية الأوربية تجاه منطقة

---

[1]– حمزاوي جويدة،"التصور الأمني الأوربي:نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط"،مذكرة ماجستير، جامعة:الحاج لخضر –باتنة– ،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة 2011 ،ص–ص67–72 .

[2]– علي الحاج،"السياسات الأوربية في المنطقة العربية فترة ما بعد الحرب الباردة"،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص 45.

أوروموفور،أورومارفور:عبارة عن وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسية ولها قدرة سريعة وسهلة التطوير وتتحرك لوحدها أوربا لاشتراك مع وحدة التدخل السريع البحرية الثانية، وهي ذلت قدرة بحرية–جوية برمائية.

[3]– بالة عمار ،"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"،مذكرة ماجستير، جامعة:باتنة ،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق،سنة 2012 ،ص،ص 53 ،54 .

المتوسط كان لها أبعادها التاريخية والجغرافية والثقافية،فبعد التهديدات التي تعاني منها المنطقة أدى إلى أن الإتحاد الأوربي تبنى إستراتيجية متعددة العناصر مبادرات تعاون وشراكة في كل الميادين،لذلك فأوربا استطاعت أن تخلق وضعا قائما يطبع علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية هذا الوضع يخدمها في كل شيء وعليه نجدها غير مستعدة تماما لتغييره،فهي تسعى لتطويره وتكييفه إذ تؤكد النظرة الأوربية للأمن في منطقة المتوسط على أن الأمن في المدى الطويل لا يمكن الحصول عليه ولا التنبؤ بإمكانية بقاء الوضع القائم على ماهو عليه،ولكن يمكن لهذا الوضع أن يكون شاملا في المنطقة وبالتالي تبقى مهددات الأمن واضحة ومعروفة،فالإتحاد الأوربي يعتبر أن الوسائل العسكرية والسياسية والقوة([1]).

ويمكن التطرق للمقاربة الأمنية الأوربية في المتوسط من خلال الأطر القانونية والمبادرات الأوربية المقترحة وذلك من خلال:

مؤتمر برشلونة: بعد كل الجهود المبذولة من طرف الإتحاد الأوربي،وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى،تم الإعلان الرسمي عن المؤتمر،والذي حدد له تاريخ27-28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الاسبانية،لذلك عقد مؤتمر برشلونة الأوربي المتوسطي بمشاركة كافة دول الإتحاد الأوربي الخمسة عشر،واثنتي عشر دولة متوسطية،بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية*.انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي،بعد أن عدل وتضمن:المشاركة السياسية والأمنية،المشاركة الاقتصادية والمالية،المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية وكذلك برنامج عمل يتضمن

تحديد كيفية تنفيذ متابعة ما جاء بالإعلان وهي كصيغة مثلى للشراكة والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ([2]).ولم يضم هذا المؤتمر الجانب الاقتصادي فحسب بل تعداه للجوانب الأمنية والسياسية،الإيديولوجية،القانونية،الثقافية وغيرها.يجدر الإشارة أنه بالرغم من أهمية إعلان برشلونة وبنوده إلا أنه يمكن تثبيت الملاحظات التالية:

- ✓ قيام التعاون بين أطراف غير متكافئة.
- ✓ انخفاض حجم الاستثمار في بلدان الجنوب وتراجع الدخل الفردي فيها.
- ✓ تخلف العديد من القطاعات الاقتصادية في دول الجنوب المتوسطي عنها في دول الشمال المتوسطي.

---

[1]- المرجع نفسه ص-ص 54 -55 .

[2]- وفاء بسيم،"تعاون اورومتوسطي"،مجلة اقتصادية عربية أبو ظبي،العدد138 ،1999 ،ص247 .

✓ وجود عدد من الصعوبات أمام الإصلاحات الاقتصادية الواجب على دول الجنوب القيام بها،منها محدودية الموارد والإمكانات وفرض شروط عدم تدخل الدولة لمصلحة القطاع([1]).

وأيضا من خلال:

الشراكة الأورومتوسطية:لقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة ويؤكد

مسار برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر المتوسط منطقة جوار وتبادل وتعاون من اجل تأمين السلام والاستقرار،وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان،كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وبشكل مستديم ومتوازن ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات،وهكذا تم تدشين الشراكة الأورمتوسطية وما تنطوي عليه من تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية ([2]).لذلك فالهدف الأساسي من الشراكة الأورمتوسطية يتمثل في إقامة منطقة التجارة وحوار تبادل وتعاون في المنطقة المتوسطية التي تضمن الاستقرار والرخاء والازدهار،وهو يتطلب تقوية الديمقراطية هو السماح بوضع حد لتدفقات الهجرة الوافدة من دول الجنوب إلى الإتحاد لتقوية الأمن وحل الأزمات لكي تؤمن أوربا أسواق صادراتها،لكن ينبغي الإشارة إلى أنه من خلال هذه الشراكة ينبغي احترام حد أدنى من المبادئ:

✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتعاقدة.

✓ وضع حوار أورو–متوسطي سياسي يرتكز على احترام أسس الديمقراطية وحقوق الانسان وتقوية علاقات حسن الجوار وتقريب شعوب المنطقة([3]).

---

[1]– المرجع نفسه،ص 248 .

* أزمة لوكربي:1988 انفجار طائرة بوينغ أمريكية فوق قرية لوكربي الأسكتلندية لكن تم إرجاع أسباب هذه الأزمة إلى أجهزة الأمن الليبية،وكان هناك تنسيق أمريكي–فرنسي بالمطالبة بتعويض على الطائرة واعتبر نوع من الإرهاب،وأصدر مجلس الأمن بإدانة هذا الفعل،أي فرض حظرا جويا وعسكري على ليبيا.

[2]– أبو خشيم مصطفى عبد الله،"الشراكة الأورمتوسطية ،النتائج وردود الأفعال"،بيروت:معهد الإنماء العربي،سنة2002 ،ص45 .

[3]–رياحي الطاهر،"الحلف الأطلسي بين التحالف العسكري والتدخل الدولي"،أطروحة دكتوراه،جامعة:باجي مختار عنابة،قسم الحقوق ،كلية الحقوق،سنة2015 ،ص107 .

– انظر الملحق رقم (4).

بالإضافة إلى:

حوار 5+5 :

لشبونة 22 مايو 2014 /ومع/ يعد منتدى الحوار لدول غرب المتوسط المعروف ب (مجموعة حوار 5 + 5) و الذي أطلق بشكل رسمي سنة 1990 بروما منتدى إقليميا غير رسمي يجمع البلدان الواقعة بهذه المنطقة التي تتقاسم نفس وجهات النظر.

وتضم مجموعة (5+5) كلا من المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا من الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال عن الضفة الشمالية.

وباعتبارها مبادرة ترمي إلى المساهمة في تحقيق الأمن بالمنطقة المتوسطية، فإن مجموعة حوار 5+5 ،تعمل بالأساس من أجل إرساء تعاون وثيق بين البلدان الخمس الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، وذلك عن طريق الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي.([1])

فبعد فترة اتسمت بتجميد أنشطة المجموعة جراء العديد من الأحداث التي شهدتها المنطقة، جرى استئناف أنشطة هذا المنتدى خلال مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في لشبونة سنة 2001، والذي شددت خلاله البلدان الأعضاء على أهمية هذا الإطار باعتباره آلية للحوار بين المغرب العربي وأوربا، وعبرت عن الالتزام المشترك بالحوار وبإعادة تنشيط هذا المنتدى.

وقد أصبح الحوار 5 زائد 5 منذ استئناف أنشطته ،ينعقد بشكل منتظم ،على مستوى وزراء الخارجية بحيث تتم برمجة مجموعة من الأنشطة الرامية إلى تطوير تعاون ملموس بين البلدان الشريكة.

كما تروم هذه المجموعة تكثيف التشاور بين البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون الإقليمي وتقوية الحوار السياسي، فضلا عن تحقيق توافق حول المقاربات الكفيلة بمعالجة القضايا والإشكاليات ذات الاهتمام المشترك.

وتتجسد أهداف مجموعة حوار 5 زائد 5 أيضا من خلال الاجتماعات التي تعقدها الجمعيات برلمانية وعبر الاجتماعات القطاعية.

---

[1]–www.menara.ma/ra.2014 /05/22 مجموعة حوار 5+5 أرضية ملائمة لتعميق الحوار السياسي وتعزيز التعاون بين البلدان الشريكة

وتميز حوار 5+5 ، منذ إطلاقه بعقد قمتين لرؤساء الدول والحكومات، حيث نظمت الأولى في تونس يومي 5 و 6 دجنبر 2003 والثانية في فاليتا (مالطا) يومي 5 و 6 أكتوبر 2012[1].

يشارك وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية السيد لوران فابيوس في الاجتماع الحادي عشر لوزراء الشؤون الخارجية لمنطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، في لشبونة، في 22 أيّار/مايو 2014. وتضم مجموعة الحوار هذه خمسة بلدان من الضفة الشمالية (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطة والبرتغال) وخمسة بلدان من الضفة الجنوبية (الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس)

وسيتيح الاجتماع تناول الرهانات الإقليمية والتحديات المشتركة بين البلدان العشرة – في مجال الأمن، نظرا للوضع في منطقة الصحراء الكبرى والساحل، وفي المجال الاقتصادي على حد سواء. وستتناول المناقشات أيضا موضوع تغيّر المناخ وقضايا التنقل والهجرة والتنمية. وسيسبق الاجتماع انعقاد الدورة الثانية للمنتدى الاقتصادي لمنشآت منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط اليوم.

وتتيح مجموعة الحوار 5+5 لبلدان منطقة غرب المتوسط العشرة، التي يجمعها التقارب الجغرافي والثقافي والتاريخي، إقامة حوار كثيف وأوجه تعاون في جميع المجالات. وكان رئيس الجمهورية قد دعا إبّان مؤتمر القمة الذي عقد في مالطة في تشرين الأول/أكتوبر 2012 إلى إقامة "منطقة المتوسط القائمة على المشروعات"، بغية تلبية احتياجات الشباب ولا سيّما فيما يخص العمالة([2]).

افتتحت بقرطبة بإسبانيا، أمس، أشغال الندوة السابعة لوزراء خارجية دول غرب المتوسط في إطار حوار مجموعة 5+5 التي تضم دول اتحاد المغرب العربي والدول الأوروبية الخمسة لحوض غرب المتوسط. وابتدأت الأشغال باجتماع تحضيري حضره مسؤولون كبار من فرنسا وإيطاليا والبرتغال والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس وإسبانيا .

وذكرت مصادر من وزارة الخارجية الاسبانية أن هذا الاجتماع تقني تحضيري للمؤتمر السابع لوزراء خارجية غربي البحر الأبيض المتوسط الذي سيدوم لغاية اليوم، وتم خلال الندوة بحث انعكاسات الأزمة

[1] –ibid.p2.

[2]– مجموعة الحوار 5+5 الإجتماع الأول لوزراء خارجية غرب المتوسط،22 ماي 2014

www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-France .le bassin-medeterraneen/le sommet du-dialogue.

الاقتصادية الدولية ومختلف منتديات الحوار القائمة في منطقة المتوسط، لاسيما الاتحاد من أجل المتوسط وعلاقات التعاون في المغرب العربي وكذا العلاقات القائمة بين الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي. ودرس الوزراء مسألة تعزيز حوار مجموعة 5+5 ومقروئيتها والتنسيق بين الدول الأعضاء وإمكانية تطوير مجالات جديدة ذات الاهتمام المشترك، خصوصا وأنه منذ تأسيس حوار مجموعة 5+5 الذي كان مرتكزا بين وزراء الخارجية على الصعيد السياسي فحسب، توسع بصفة تدريجية إلى ميادين أخرى على غرار المسائل المتعلقة بالداخلية والعلاقات البرلمانية والدفاع والسياحة والنقل. في حين كان ملفا "الحرفة" والتعاون من القضايا الرئيسية التي ارتكز المؤتمر السابع لوزراء خارجية غربي البحر الأبيض المتوسط للحوار 5 + 5 عليها، بعدما تحولت الحرفة إلى هاجس يؤرق دول الضفة الشمالية للمتوسط والتي بالكاد قادرة على وقف النزيف البشري النازح إليها من دول الساحل، ومن هذا المنطلق فسيكون التعاون بين الطرفين أنجع وسيلة لمحاربة مد "الحراقة". في حين سيمكن لعب ورقة التعاون الاقتصادي وسياسة الاستثمار لدى الجنوب من توسيع نشاط الشركات الأجنبية وتحسين مواردها المالية في ظل الأزمة الاقتصادية التي تنخر اقتصاديات أوروبا. كما ستكون ورقة التعاون الاقتصادي كفيلة باستقرار الطامحين في الهجرة. ومن بين الاتفاقات الممكن إبرامها اليوم في التأسيس لمؤتمرات قطاعية منتدى حوار 5+ 5 والمسائل المتصلة مع التعاون على البيئة والتعليم في منطقة البحر الأبيض المتوسط. يشار أن المنتدى الذي عقد لأول مرة في اسبانيا قد شارك فيه وزراء عشر دول من الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، هي اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، مالطا، البرتغال، الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا وكذا المفوضة الأوروبية المكلفة بالعلاقات الخارجية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي بصفتهما ملاحظين. ويعد حوار مجموعة 5+5 منتدى لحوار غير رسمي بين هذه الدول التي تتقاسم منطقة جغرافية متجانسة المتمثلة في غرب المتوسط وإرادة في تطوير حوار سياسي وتعاون عملي في قطاعات تحظى باهتمام مشترك([1]).

اقترحت باريس تشكيل مجموعة 4+5 لغرب المتوسط المتكون من خمسة دول مغاربة هي:الجزائر–المغرب–ليبيا–فرنسا–ايطاليا–اسبانيا–البرتغال ،وعقد هذا الاجتماع بروما اين تمت مناقشة الملفات السياسية والأمنية التي تشغل الحوض النزاع الإسرائيلي والنزاع في الصحراء الغربية لكن الجزء الأكبر من مناقشتهم دار حول القضايا الاقتصادية كالتعاون التجاري والمساعدات المالية والتكنولوجية التي تسعى الدول المغاربية للحصول عليها،والهدف منها تحقيق الاستقرار والأمن في المتوسط([2])

وأيضا من خلال:

[1] –op–at

[2] –op–at

مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:

بما أن فكرة الإتحاد المتوسط هي فكرة أوربية بالأساس،وطرحت بمبادرة فرنسية حيث ترجع بداية طرح المشروع إلى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 17 فيفري2007 في مدينة طولون بجنوب فرنسا،في إطار الحملة الانتخابية للرئيس وتم إعادة طرحه من الوزير الفرنسي المنتدب للشؤون الأوربية جان بيار جوبيه أمام مسؤولي مجموعة دول المنتدى المتوسطي في 2007.كما أكد الرئيس الفرنسي بعد فوزه بالرئاسة تولى مهمة الدفاع عن المشروع من من خلال زياراته الدبلوماسية للعديد من دول الضفة الجنوبية،ففكرة الإتحاد من أجل المتوسط للحصول على منافع خاصة أن نصيب أوربا من الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بشدة لتحل محلها دول أخرى في دول الضفة الجنوبية،وهذا ما جعل فرنسا تعمل على لعب فعال في إعادة تأهيل اقتصاديات دول المغرب العربي.وفي ظل النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق في دول شمال افريقيا في السنوات الأخيرة بالاعتماد على على موارد النفط والغاز ونمو قاعدة السلع المصنعة كما زاد حاليا الاستثمار في الجزائر 6 مرات بالمقارنة مع الفترة السابقة،كما أن فرنسا تعمل في مجموعة واسعة من القطاعات خاصة مع دول المغرب العربي([1]) .

فقد أطلق على فكرة المشاركة الأوربية المتوسطية بين الاتحاد الأوربي ودول البحر الأبيض المتوسط تحت اسم الاتحاد من أجل المتوسط،ارتبط الاتحاد الأوربي على مدى عقود باتفاقيات تنظم التعاون البلدان المتوسطية ولكن في ظل انعدام سياسة إقليمية تستهدف المنطقة بأكملها.([2]).وقد اثر حدثان بارزان بشكل كبير على مسار التطور الصحيح"الاتحاد من أجل المتوسط"خلال سنة2009 أولهما:النزاعات الكبرى في المنطقة ،ثانيهما:الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.ومن جهة أخرى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي عرقل المسار خلال فترة طويلة من سنة2009 ،فبعد قمة الاتحاد من أجل المتوسط المنعقدة بباريس في 2008 والتي عرفت مشاركة الجامعة العربية بصفتها مراقب كانت رغبة الدول العربية المتوسطية الشريكة أن تحصل الجامعة العربية على وضع مراقب في جميع الاجتماعات الأورمتوسطية ،ولكن الاعتراض الإسرائيلي على هذا الاقتراح عرقل انطلاقة الاتحاد من أجل المتوسط لأشهر عدة ،من جهة أخرى كان للأزمة الاقتصادية والمالية أيضا أثار واضحة على سير الاتحاد من أجل المتوسط حيث اصطدم مشروع الاتحاد من

[1]– ليندة عكروم،"تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"،دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع،عمان–الأردن،سنة 2013 ،ص–ص151–153 .

[2] – http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm

أجل المتوسط طوال المرحلة التأسيسية بالسياسات التقشفية التي أقرتها جميع البلدان والمؤسسات([1]).ففكرة الاتحاد المتوسطي التي صارت تعرف

بالاتحاد من أجل المتوسط لاحقا فرضت نفسها في اجتماع الاتحاد الأوربي ببروكسيل 2008 رغم أنها لم تكن مدرجة في جدول أعمال القمة،فهذه الأخيرة التي اقترحها الرئيس الفرنسي جاءت لاعتبارات عديدة أهمها:

- ✓ القناعة التامة بأن مجال فرنسا الحيوي هو جنوب المتوسط وهذه حقيقة واقعة يؤكدها التاريخ نفسه.
- ✓ الإقتداء بنماذج أخرى على غرار سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جنوبها فهي تستثمر مثلا من

20- 25 % من الاستثمارات الإجمالية في المكسيك،اليابان التي تسيطر على محيطها الآسيوي بحوالي 15- 20 % من إجمالي استثمارات اندونيسيا وهو مالا تتوفر عليه فرنسا وتظل عاجزة عن الوصول إليه في المنطقة المتوسطية.

- ✓ التقليص من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذا التقليص من مشكلة البطالة.
- ✓ الاهتمام بالمجالات ذات الطابع الاجتماعي على غرار الصحة والتربية ومحاولة تحسين مستوى هذين العنصرين نظرا لأهميتها وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة الأخرى([2]) .

المطلب الثاني:الحلف الاطلسي والأمن في المتوسط

فالملاحظ أن الدول العربية تعاملت مع هذه الاستجابات الأطلسية المنفردة بشكل منفرد وجيوسياسي وكأن العالم العربي مقسم إلى مناطق جغرافية لكل منها سياساتها وارتباطاتها الخارجية الخاصة،فقبلت دول المغرب الشراكة الأورومتوسطية ودخلت الدول المواجهة في مباحثات سلام مع الكيان الصهيوني بوساطات

[1]- فلورنسا سلينا،"الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط"،دار فضاءات النشر والتوزيع،سنة 2010 ،ص61 ،المترجم camille veillon and other.

[2]- سمارة فيصل،"البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط،سنة 1995 -2008 ،مذكرة ماجستير ،جامعة:مولود معمري -تيزي وزو-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،مدرسة الدتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية،ص51 .

أمريكية وأوربية([1]) .ظهور اهتمام حلف الناتو بمنطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط منذ عام1991 عقب قمة قادة دول الحلف في روما،إذ تمت التوصية بإقرار صيغة إستراتيجية جديدة للحلف التي جاء في سياقها أن الناتو يولي السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوربية أهمية خاصة،وأكد أن الاستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوربا مهم جدا لأمن التحالف([2]).فالولايات المتحدة الأمريكية أحسنت استغلال الوضع الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد اندلاع أزمة كوسوفو وهذا ما عجزت الدول الأوربية عن حلها،لذلك فالمنطقة المتوسطية تزايدت في أهميتها في هذه المرحلة كون الأمن الاقتصادي يشكل جوهر السياسات الدولية فمصير استقرار النظام الدولي الجديد كله متعلق بعلاقات التعاون والتفاعل الايجابي،سيما بين دول حلف الناتو ودول المتوسط عن طريق ربط جسور الحوار كأداة سياسية لتحقيق المصالح المشتركة ومواجهة تحديات العولمة الأمنية والاقتصادية .وتتمثل في أهداف الحلف الأطلسي في منطقة المتوسط التي جاءت مدرجة في المفهوم الاستراتيجي الجديد([3]).

1- مساعدة المنظمات الإقليمية على إحلال الأمن في المتوسط،وذلك من خلال مساعدة المنظمات الإقليمية المهتمة بأمن المتوسط عملا على حل الأزمات بداخل الحوض لتفوت فرصة حلها على القوى الأوربية الفاعلة والمهتمة بالمسائل الأمنية المتوسطية وذلك عن طريق إنشاء قوات مسلحة أطلسية تتأقلم مع الوضع الجديد داخل الحوض المتوسطي.

2- فصل الأمن الأوربي عن الأمن المتوسطي بحيث تسعى الدول الأوربية من خلال مشروعها الوحدوي إلى المزج بين أمنها وأمن المتوسط مما زاد من التخوفات الأمريكية تجاه المبادرات الأوربية التي ترى فيها محاولات لإنشاء حلف أمني مستقل عن حلف الشمال الأطلسي بهدف الدفاع عن المصالح الأوربية والمتوسطية مما يعطي للدول الأوربية استقلالية عن الحلف ويحد بذلك من أهميته ومهامه لهذا السبب أخذ هذا الأخير بقيادة أمريكا يتبع سياسة جديدة لإعاقة الدول الأوربية التي تقودها كل من:فرنسا-ايطاليا-اسبانيا([4]).

---

[1]- نزار اسماعيل الحيالي،"دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة"،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،د،ت،ص153 .

[2]- محمد حسون،"الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"،مجلة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية،العدد الثاني،سنة 2010،ص349 .

[3]- برد رتيبة ،"الحوار الأورمتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 "،أطروحة ماجستير،جامعة:الجزائر -بن يوسف بن خدة- ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،سنة2009، ص،ص77،76 .

[4]- المرجع نفسه،ص78 .

3- تطويق الخطر الإرهابي المتوسطي،والذي يأخذ حيز كبير وهام من الإستراتيجية المتوسطية لأمريكا ونجد أن هذه الأخيرة ودول الإتحاد الأوربي تصنف إرهاب المتوسط من أخطر وهي كتحدي أمني([1]).

المطلب الثالث:الترتيبات الأمنية الأطلسية في المتوسط

تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول حيث لم يقتنع العالم بأن هذه الحرب ما هي إلا على الإرهاب "تنظيم القاعدة وحركة طالبان"بقدر ما هي توسيع في النفوذ الأمريكي،في نفوذ أوربي محدود خارج إلى وسط أسيا،فمحاصرة روسيا من الجنوب والاقتراب من حدود الصين والسيطرة على مواصلات الطاقة،ولم يتحقق الاندماج الكلي بين المؤسسة الأوربية والمؤسسة

الأطلسية بل برز تعدد المواقف وتأجيل الحسم في عدد من الإستراتيجيات.تعدد في المواقف من توسيع الحلف نحو أوربا الشرقية وتعدد المواقف تجاه الدرع الصاروخي الأمريكي في تشيكيا وبولونيا،وكذلك الحال بالنسبة لمحاولة ضم الجمهوريتين السوفيتية سابقا:أوكرانيا-جورجيا،فالدخول الأمريكي في المنطقة بعد الحرب الباردة والمراجع لمبدأ "تبادل الأدوار" الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة،جعل منطقة المتوسط تنتقل من"إطار استراتيجي" من السياسة الأوربية،تموقع أمريكا قائم على التنافس غير المعلن بين الطرفين ومدعما بتراجع العامل الإيديولوجي مقابل صعود الهاجس الاقتصادي الذي لا يعترف بمبدأ تقاسم المصالح،ذلك من خلال تبلور رؤية أمريكية للإقليم المتوسطي ضمن مشروع الشرق الأوسطي الكبير وكذا المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة ([2])، فأمريكا اهتمت بالقضايا :كالمصالح الإقليمية،الأمن الداخلي والعلاقات التجارية،إلا أنها لا تتعلق بدولة محددة،فهي تمثل الخلفية الأساسية التي يتم استنادا إليها،تقدير ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد للمصالح الأمريكية فهي تهتم بمراقبة المجال البحري لحوض المتوسط كمعبر إستراتيجي هام وحيوي بالنسبة للأمريكيين والأوربيين،فالمنطقة المتوسطية تعتبر معبر جيوسياسي أمريكي يمتد من يوغسلافيا سابقا شمالا إلى الكونغو الديمقراطية ،ليبيريا ورواندا جنوبا،فالبحر الأبيض المتوسط هو بمثابة محور تلاقي وانطلاق الإستراتيجية الأمريكية في كل من جنوب أوربا،الشرق الأوسط والخليج والمغرب العربي وصولا إلى إفريقيا،جنوب الصحراء([3]).لذلك فالتراجع الأطلسي في المنطقة واهتمامها بها تحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة،فالحلف يرى المتوسط على أنه الإقليم الأكثر ترشحا لعرض التحديات وخلق المخاطر المباشرة وغير المباشر لمصالح الحلف،لذلك يقيم

---

[1]- المرجع نفسه،ص،79 .

[2]- بالة عمار ،"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"،أطروحة ماجستير ،جامعة:باتنة ،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق،سنة 2012 ،ص-ص63-71 .

[3]- المرجع نفسه،ص100 .

الحلف الأطلسي نظرته إلى الأمن ومن ثم التفكير في إعداد إستراتيجية جديدة تتلاءم مع معطيات البيئة الأمنية المتوسطية من جهة والبيئة الأمنية الأوربية من جهة أخرى،فإعادة هيكلة البنى العسكرية للحلف تسير باتجاه التنسيق بينه وبين اتحاد أوربا الغربية مما سمح له بالتدخل([1]) .

[1]– المرجع نفسه،ص102 .

ملخص الفصل:

ومن هنا نستخلص ما يلي:

- ✓ أن التنسيق هو الانسجام والعمل الجماعي والمنسق بين الجماعات وله علاقة بالتكامل والتحالف والتعاون فكل منهم مكمل للأخر ويستدعي وجود الأخر.
- ✓ بدأ حلف الشمال الأطلسي كمعاهدة في بروكسيل في 1948 ،فهو بنية ضمن النظام الدولي الراهن وبمثابة آلة أو أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية أي أعاد بلورة استراتيجياته الدولية
- ✓ تعتبر منطقة جنوب المتوسط نقطة تلاقي القارات ومنطقة حيوية إذ تحتل موقعا إستراتيجيا أي تشهد تنافس دولي للحصول على امتيازات هذه المنطقة،هذه الأخيرة ذات أهمية اقتصادية.
- ✓ من بين المقاربات في المنطقة :هناك الأوربية التي اعتمدت على مؤتمر برشلونة–الشراكة الأورمتوسطية–حوار 5+5–مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

الفصل الثاني:التوافق الجزائري – الأطلسي في منطقة المتوسط

الفصل الثاني:التوافق الجزائري- الأطلسي في منطقة المتوسط

مقدمة الفصل:

بعد اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية المنطقة المتوسطية عامة وبأهمية الجزائر خاصة،لذلك دخلت هذه الأخيرة في حوار أمني أطلسي مصلحي،فالجزائر وبفضل أهمية البحر الأبيض المتوسط جعلها تحقق البحث في المشاكل في شتى المجالات.

ومنه إستهلينا هذا الفصل بالاهتمام الأطلسي بالجزائر وكيف توسعت العلاقة بينهما في إطار حوار أطلسي- متوسطي بعدما تم إبعادها منه بسبب التهديدات القادمة منها وعادت إليه من جديد،كذلك تحدثنا عن أهم أهداف هذا الحوار وأهميته،بعد ذلك ركزنا على المبادرات الأطلسية المتوسطية أهمها:قمة الشراكة من أجل السلام،قمة براغ2002،قمة اسطنبول2004،وفي الأخير تم إيضاح مختلف التهديدات في المتوسط،والتلاحم الجزائري-الأطلسي عليه ومن بين هذه التهديدات:الإرهاب-الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: الحوار الأمني الجزائري- الأطلسي في المتوسط

رفضت الجزائر إقامة قاعدة عسكرية لحلف الناتو على ترابها باعتبار أن وجود قواعد أجنبية يمس بالسيادة الوطنية،أصبح هناك تقارب عسكري جزائري- أطلسي منذ1997 ،بعد اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بأهميتها الإستراتيجية حيث بدا في شكل زيارات بين الوفود العسكرية للبلدين في إطار عمل مشترك من شانه إعادة وزن الجزائر في المنطقة والدور المهم للجيش الجزائري في فض النزاعات والمشاركة في العمليات الإنسانية واستتاب الأمن في المنطقة،تطور هذا التقارب في سنة 1998 ومن بين مظاهر هذا التقارب استعراض الأسطول السادس لتمارين الإنقاذ في البحر مع البحرية الجزائرية في سواحل سيدي فرج وتعتبر هذه الخطوة الأولى في التعاون الأمني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية،تستفيد منها الجزائر وتعد كأرضية من اجل التنسيق الأمني في المنطقة ،كما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على طلب الجزائر بتزويدها بأسلحة تندرج ضمن نطاق مكافحة الإرهاب.([1])

[1]- عبد الحق زغدار ،"إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول الجنوب"،أطروحة **دكتوراه** ،جامعة:الحاج لخضر -باتنة-،قسم اللوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،د.ت،ص234.

فالجزائر دخلت في حوار امني في إطار أطلسي لتستفيد من قدراتها الأمنية والعسكرية والمشاركة في الترتيبات الأمنية والعسكرية التي تجري في الجناح الجنوبي من حوض المتوسط لان حسب اعتقادها أن غيابها عن الحوارات الأمنية المتوسطية يعود على حساب الجزائر([1]).

المطلب الأول: علاقة الجزائر بالناتو

يتجه حلف الناتو إلى إعادة تقييم أولوياته في المنطقة ليركز جهوده على نحو تكون فيه الجزائر أهم حلفائه في المنطقة،فالحلف يسعى لإقامة إستراتيجية جديدة مع أربع دول افريقية هي:ليبيا-الجزائر-نيجيريا-أنغولا،بعد أن ازدادت أهمية هذه الدول ضمن المخططات المستقبلية للاتحاد الأوروبي لاسيما ما يتعلق بضمان أمنه الطاقوي لروسيا،فهو سوف يواجه قرارات صعبة جدا فيما يتعلق بالتدخل العسكري لحل الصراع الداخلي على أسس عرقية ودينية وقبلية في دول فاشلة حال ليبيا والتي تهدد دولا هشة جد مهمة مثل:الجزائر ونيجيريا([2]).

تؤيد الجزائر الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار في قرار الجمعية العامة38/55 المعنون"تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"فهي تتعاون على الدوام وتشترك في جميع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والعمل المنسق والتعاون في منطقة المتوسط فهو يتعلق بخيار استراتيجي تعتزم الاضطلاع به بالكامل،اقتناعا منها بان الشراكة الحقيقية وحدها التي تستطيع المساهمة في جعل المنطقة المتوسطية منطقة استقرار وامن ومنطقة للتمتع المشترك بالتنمية والرخاء،وترى أن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة يقتضي إيجاد حلول دائمة للمنازعات واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام السيادة،والتعاون القائم على الشراكة الحقيقية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق كل دولة في اختيار نظام أمنها القومي([3]).

كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر أهم طرف في المنطقة لذلك أولت اهتمامها بهذا البلد وذلك لما للجزائر من إمكانات عسكرية ومن مصادر الطاقة ومن نزوع إلى الإسهام في الأنشطة الدولية،حيث أكد مسؤول بمنظمة حلف شمال الاطلسي ببروكسيل أن تطورا ايجابيا يطبع العلاقات بين الجزائر ومنظمة حلف الشمال الاطلسي خلال السنوات الأخيرة واصفا حصيلة هذا التعاون بالايجابية.تم إبراز الجهود التي تبذلها المنظمة من اجل توجيه التعاون وفقا للمصالح الخاصة والإستراتيجية لدول الحوار المتوسطي وتكييف

---

[1]- مرجع نفسه،237.

[2]- طالب حسين حافظ،الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة،دراسات دولية،العدد46 ،د.ت،ص140 .

[3]- الجمعية العامة للأمم المتحدة:تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط،البند91 ،الدورة56 ،2001 ،ص3.

التعاون مع الوقائع الجديدة طبقا لترتيبات البرنامج الفردي للشراكة والتعاون الموقع عليه من قبل الجزائر ومنظمة الناتو في اكتوبر2014.كذلك تبيان العلاقة القانونية ومحاور التعاون المتعلقة بالإبعاد التأسيسية للحوار السياسي والعلمي،فهذه العلاقة بين الطرفين تتميز بتنظيم اجتماعات وزيارات رفيعة المستوى،مع تحديد الأهداف العسكرية المصنفة.فالجزائر تشارك بشكل مكثف في نشاطات التعاون العسكري لمنظمة الحلف الاطلسي.حيث يعتبر التعاون العسكري بين الجزائر وحلف الناتو بالجدي والفعال،فالجزائر في إطار مكافحة الإرهاب تعتبر الأكثر نشاطا في تعاونها مع الناتو في جنوب المتوسط([1]).

المطلب الثاني: نشأة وتطور الحوار الاطلسي- المتوسطي

كان وراء إطلاق المبادرة المتوسطية للحلف دول أوربا الجنوبية وبالتحديد ايطاليا واسبانيا،وذلك باقتراح الشروع في حوار مع الضفة الجنوبية ونجحتا في إقناع الحلف بإطلاق الحوار الاطلسي المتوسطي وهكذا أطلقت مبادرة الحلف المتوسطية رسميا في ديسمبر 1994 "كحوار متوسطي" يعكس اعتراف الحلف بالتحديات الأمنية الإقليمية الفريدة للمتوسط.وهو الذي يشدد في كل اجتماعاته منذ نهاية الحرب الباردة على أن امن أوربا مرتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط،ويؤكد على ضرورة الحوار مع دول الضفة الجنوبية،وكانت مشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار امني عل غرار حوار اتحاد أوربا الغربية.([2])

انضمت إلى الحلف كل من:إسرائيل-مصر-المغرب-تونس،ثم انضمت الأردن في1995 وفيما بعد موريتانيا، وهي الدول المنخرطة في الحوار الأمني الاطلسي-المتوسطي،وتم تغييب الجزائر عن الحوار بسبب الأزمة الداخلية التي كانت تعاني منها آنذاك،ما أثار نقاشا داخليا بين دول الحلف حول مسالة العضوية في هذا الحوار،حيث تم إقصاء الجزائر من الحوار رغم أنها انضمت فيما بعد إليه.فالناتو لا يرفض من الناحية النظرية مبدآ التدخل العسكري لتدبير النزاعات التي كانت خلال الحرب الباردة فهي لا تزال منطقة نفوذ ومركز للمصالح الحيوية بالنسبة له،فالحلف يرتبط بعدد من دول هذه المنطقة بمبادرتين للتعاون والشراكة بمبادرة منه:الحوار المتوسطي الذي يعود إلى عام1994 ويرتبط نجاح هذه المبادرات في جزء كبير منه بالمساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في شمال إفريقيا،فالانفتاح الجزائري على البحر المتوسط بحدود

حكيم بن صالح:وزراء دفاع

الناتو يعقدون اجتماعا في بروكسيل،نشرت في السياسة حول العالم ،5-02-2015 18:30

www.raialoyoum.com.58711.

[2]- نزار إسماعيل الحيالي،"دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة "،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،د.ت،ص45.

بحرية قدرها 1200 كلم على الضفة الجنوبية للمتوسط،أهلها بان تكون منطقة إستراتيجية خصوصا في علاقتها بين شمال وجنوب المتوسط([1]).

يستحق بناء الجسور مع منطقة المتوسط نفس الدرجة من الاهتمام من قبل الناتو كالذي أولته لتخطي ميراث الانقسامات بين الشرق والغرب خلال التسعينيات،ربما تكون التحديات مختلفة لكنها على نفس القدر من التعقيد الذي يواجه الحلف حين سعى لتطوير علاقات التعاون مع خصوم الأمس في أوربا الوسطى والشرقية وكما كان الحال آنذاك يتطلب بناء جسور جهود كبيرة للتغلب على الأفكار المسبقة وتبديد الآراء الخاطئة وبناء الثقة والتفاهم. ولقد استمر الحوار المتوسطي مع الناتو منذ1994 واخذ صورة 26+1 أي(الحوار فيما بين الناتو والدول المتوسطية السبع مع وقد كانت الدول المتوسطية الشريكة في الحوار قبل انضمام الجزائر في2000 وهذه الدول تضم دولتين غير متوسطتين هما الأردن وموريتانيا،ويغيب عن المشاركة كل من سوريا–لبنان اللتان اتخذتا موقف عدم المشاركة في أية منابر أو صيغ للحوار آو التعاون في مسائل الأمن الإقليمي قبل جلاء إسرائيل عن أراضيهما المحتلة وتوقيع معاهدة السلام معها،كما تغيب ليبيا بسبب المعضلات التي قد عانت منها علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى.([2])

أصبح الحوار المتوسطي منذ انطلاقه في عام1994 جزءا متكاملا من نهج التعاون الذي سار عليه الحلف في مجال الأمن منذ انتهاء الحرب الباردة وعلى مر السنين تزايد عدد البلدان المكونة له ،في البدء كان الناتو يرغب في إنشاء منتدى لبناء الثقة وتعزيز الشفافية التي يستطيع الحلفاء من خلالها تعلم الميد حول المشاكل الأمنية في بلدان الحوار بالإضافة إلى تبديد سوء الفهم بخصوص أهدافه وسياساته ولقد نظمت لقاءات ثنائية منتظمة على مستوى مجموعات العمل وبين سفراء كل م بلدان الحوار مع أعلى هيئة بالناتو لاتخاذ القرار،وهي مجلس شمال الاطلسي لمناقشة الموضوعات الأمنية ذات الشأن وتطوير الحوار،وفي بعض الأحيان،نظمت أيضا لقاءات شارك فيها كامل بلدان الحوار السبع .ولقد أصبحت المباحثات السياسات منذ ذلك الحين أكثر تكرارا وكثافة واكتسب الحوار بنية اكبر وفتحت أمامه تدريجيا فرصا جديدة لتعاون ملموس أكثر.حيث توسع برنامج عمل سنوي،وضع عام1997،بشكل متواصل ليتضمن عدد متزايدا من العناصر والأنشطة المنبثقة عن العديد من البرامج([3]).

---

[1]– مرجع نفسه،ص46 .

[2]– مرجع نفسه،ص47 .

2– التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع،ص،ص4 ،5

Courriel : otandoc@hq.nato.int

Site web : www.otan.nato.int

إن غياب الإجماع داخل الحلف،والاختلاف في إدراك الحلفاء للحوار ومواقفهم تحددها مصالحهم الخاصة في المنطقة كما أن هناك اختلاف في تقدير الأولويات في المنطقة لاسيما بخصوص العراق والصراع العربي الإسرائيلي،إذ ترى دول أوربية أن تسوية النزاع هو السبيل لتعميق الحوار الاطلسي-المتوسطي.فالمشاكل في البحر الأبيض المتوسط حاليا هي نوع الأمن اللين مما يجعل دور الحلف محدودا وهو يشكل معضلة بالنسبة للحلف حول كيفية هيكلة الحوار والتركيز على الأمن الصلب أيضا ما يعيق عمل الحلف هو التمايز الذاتي الذي لا يسمح بإنشاء بنية إقليمية واحدة شاملة ونظام إقليمي شامل بل نظم فرعية ولا يشجع مسارات ثنائية صمم الحوار أساسا في إطار قضية التطبيع العربي-الإسرائيلي،لذلك فهو يبقى رهينا لعملية السلام العربية-الإسرائيلية وتطوراتها وكاد أن يعاني من شلل لولا تداعيات 11 سبتمبر 2001 التي ساهمت في إضفاء طابع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب فكان توظيف هذه الأحداث لتفعيل الحوار،فهذه المبادرات كلها كأطروحة للتصدي للتهديد القادم من الجنوب .([1])

فالشروط التوسعية الأطلسية من سياسية واقتصادية وعسكرية دون مقاومة فتحل فكرة الارتباط الاقتصادي بمركز السلام الاطلسي محل فكرة تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي وتسمو ظواهر العولمة القيمية والثقافية على القيم والعادات والثقافة العربية وتصبح الحماية الأمنية الأطلسية أهم بكثير من إستراتيجية عربية موحدة في مجال الدفاع والأمن وتقصى جامعة الدول العربية جانبا ليصبح الناتو هو الحكم والفيصل السياسي العسكري في حسم المنازعات في المجال العربي مع دول الجوار الجغرافي. ومن الممكن أن تكون منطقة حوض الأبيض المتوسط أكثر المناطق المرشحة لتطبيق المفهوم الاستراتيجي بعد أزمة كوسوفو ويعود ذلك لسببين،أولها:أن هذه المنطقة تقع في معظمها ضمن قوس الأزمات الجنوبية بكل ما يحمله هذا القوس من مصادر تهديد للأمن والاستقرار الأوربي والأطلسي،ثانيا:لان هذه المنطقة تمثل مصالح تجارية واقتصادية وتاريخية لأعضاء الحلف من الأوربيين،ولان استقرار الأمن الأوربي يرتبط بشكل كبير باستقرار أوضاع هذه المنطقة،يمتلك الحلف وسائل عسكرية-سياسية عدة للتدخل في هذه المنطقة وضبط الأزمات فيها،فعلى المستوى العسكري هناك الأسطول السادس الأمريكي الموجود في حوض المتوسط من عام 1964 وقواعد الناتو العسكرية الموجودة في تركيا والتي هي دولة متوسطية وعضو دائم فيه.ومالطا ذات الموقع الاستراتيجي في وسط الحوض والتي دخلت في شراكة مع الحلف من عام1994 والتعاون التسليحي التركي-الإسرائيلي عام 1990 .حيث أن التحليل لا يستبعد أن يكون احد أهدافه تسهيل مهمة الناتو في ضبط الأزمات داخل المنطقة ([2]).

[1]- جويدة حمراوي،التصور الأمني الأوربي:نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط.مذكرة ماجستير،جامعة:الحاج لخضر -باتنة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2011،ص-ص97-100 .

[2]- نزار إسماعيل الحيالي، المرجع نفسه ، ص151 .

إن الحوار المتوسطي لم يود منذ إطلاقه دورا رئيسيا يذكر،وخلافا لمبادرة الشراكة من اجل السلام التي جمعت حلف الناتو بلدان وسط أوربا وشرقها،لم يجر على الإطلاق ربط هذا الحوار باحتمال انضمام الدول المشاركة فيه كأعضاء في الحلف،فعلى الرغم من الفوائد التي عادت بها الاتصالات التي جرت بين الحلف ودول الحوار،فالمباحثات التي عقدها الطرفان نادرا ما تطرقت إلى القضايا الأمنية الجوهرية الراهنة،بالإضافة إلى أن النزاع العربي-الإسرائيلي غالبا ما كان يعيق التعاون فيما بين دول الحوار المتوسطي،ومع ذلك فقد سعى أعضاء الحلف في أثناء قمة اسطنبول 2004 لنفخ حياة جديدة في الحوار،غير انه ليس من الواضح بعد أن كانت دوله يهمها أمر الحوار اليوم أكثر مما كان يهمها في الماضي تطورت العلاقات المغاربية-الأطلسية في إطار الشراكة بين الحلف ودول الحوار المتوسطي،فعقدت اجتماعات مشتركة على مستوى وزراء الخارجية ووزراء الدفاع منذ عام2004 وبلغ عدد الدول المشار إليها سبع وهي:المغرب-الأردن-مصر-تونس-الجزائر-موريتانيا-إسرائيل.([1]).

خلال اجتماع عقد في مجلس حلف الشمال الاطلسي في اسطنبول1994 طالب وزراء دفاع الحلف مناقشة احتمال مساهمة الأعضاء في تدعيم واستقرار المنطقة المتوسطية،وكلف المجلس بعدها اسبانيا-ايطاليا بإعداد مشروع الحوار مع الدول غير الأعضاء في الحلف مرده أن الدولتين الأوربيتين تجمعهم علاقات مميزة بدول جنوب الحوض.بعدها فتحت المنظمة حوار سياسي مع دول جنوب المتوسط سنة1994 تزامن مع الحوارات الأمنية الأوربية وفي حقيقة الأمر أثارت مسالة العضوية في هذا الحوار نقاشا داخليا بين دول الحلف فأمريكا ضغطت من اجل إشراك إسرائيل ثم بعدها الأردن.ويهدف الحوار إلى إقامة علاقات جيدة وتعزيز الثقة في مجمل حوض المتوسط ،إذ تم تفعيل مبادرة بروكسل"الحوار المتوسطي" في قمة مدريد1997 مع إنشاء مجموعة التعاون المتوسطي وفي هذا الإطار تقوم الدول الأعضاء في الحلف بعقد مباحثات سياسية مباشرة مع دول الحوار المتوسطي وكثيرا ما تنظم هذه المباحثات على أساس ثنائي([2]).إن الحوار المتوسطي كان مهما للغاية للتعبير عن حسن النية والتفاهم مع الجوار لبناء إجراءات الثقة إلا أن غياب الإجماع داخل الحلف والاختلافات في إدراك الحلفاء للحوار ومواقفهم تحددها مصالحهم الخاصة في المنطقة ،فالحوار المتوسطي كان يعاني من شلل لولا تداعيات أحداث 11 سبتمبر2001 التي ساهمت في إضفاء التعاون في مجال الإرهاب فكان توظيف هذه الأحداث لتفعيل الحوار وإعطاء دفع جديد للتعاون في المنطقة المتوسطية([3]).

[1]-عدنان السيد حسين،قضايا دولية،التوسع الاطلسي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ص35.

[2]-تباني وهيبة،"الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي:دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"،مذكرة ماجستير،جامعة:مولود معمري تيزي وزو،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلاقات الدولية والعلوم السياسية،سنة 2014 ،ص138 .

[3]- مرجع نفسه،ص139 .

فالحلف يعمل على تقوية عوامل الاستقرار في المنطقة وتكوين فهم مشترك لهذه المسالة،فأجرت قيادة الحلف لقاءات مع الممثلين في بروكسيل ولم يكن معلنا وتقرر أن يستمر الحوار ما بين الحلف وتلك الدول مرتين كل عام حول بعض المسائل،مثل تبادل المعلومات وزيارات الضباط المتبادلة وتقديم مساعدات فنية للإدارات المدنية من قبل الحلف عند حدوث طوارئ،وفي لقاء آخر عقد في روما1996 أكد نائب الأمين العام للحلف آنذاك بالازينو أن الحلف ليست لديه نية للانخراط في القرارات الحلية للصراعات المتوسطية آو لمناطق حظر السلام،فالحلف يواجه جملة من التحديات التي تضغط باتجاه عدم الثقة في بلورة دور واضح ومؤثر للناتو في مسالة امن المتوسط منها([1]):

1- عدم وجود مفهوم مشترك واضح المعالم لدور الناتو في امن المتوسط وعدم الثقة على تقديم تعريف موحد لذلك الأمن وما يهدده من أخطار وتحديات.

2- الحفاظ على علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط،فاستقرار دول جنوب المتوسط أمر ضروري لأمن الحلفاء كما بينت حرب الخليج الثانية تزداد هذه الأهمية بسبب انتشار تكنولوجيا السلاح في المنطقة بما فيها أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية القادرة على الوصول إلى أراضي أعضاء الحلف([2]). .

كان وراء إطلاق المبادرة المتوسطية للحلف دول أوروبا الجنوبية وبالتحديد إيطاليا وإسبانيا، وذلك باقتراح الشروع في حوار مع الضفة الجنوبية، ونجحتا في إقناع الحلف بإطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي .وكان الاقتراح البرتغالي بإقامة برنامج مشابه "للشراكة من أجل السلام (PFP) "للحلف يخصص للمغرب العربي([3]).

المطلب الثالث:أهداف الحوار وأهميته:

يحتوي الحوار سلسلة من الأنشطة المدنية والعسكرية مثل تنظيم زيارات لمبعوثين وعلماء من بلدان الحوار إلى مقر قيادة الحلف،فالحلف الاطلسي كمنظمة عسكرية لدى بلدان الحوار عامة وذلك منذ نهاية فترة التوتر الشرقي الغربي حيث يجري حوار امني بين الحلف وبلدان المتوسط وبينما رحبت كل بلدان الحوار

[1]- محمد حسون،"الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد رقم26 ،العدد 2،سنة2010،ص،ص353،352 .

[2]- رياض مزيان:الحلف الاطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة حالة حرب الخليج الثانية"،جامعة الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق،سنة 2005 ،ص46 .

[3]- Fernanda Faria, et Alvaro Vasconcelos , " La sécurité dans le Nord de l'Afrique : équivoques et réalités ", Cahiers de Chaillot , Paris , N ° 25, Septembre 1996 , P.22

بالموقف المعلن عنه في مؤتمر القمة لمنظمة الحلف الاطلسي ببراغ سنة 2002 بضرورة إعطاء مزيد من الاعتبار للحوار المتوسطي.([1])

الهدف من هذا الحوار هو تحقيق التعاون العسكري بغرض تحسين قدرات قوات الحلف وبلدان الحوار للعمل سوية في المستقبل ضمن عمليات بقيادة الناتو ويمكن استخدام الأنشطة والأدوات المتوفرة في إطار الشراكة من اجل السلام وزيادة المشاركة في التدريبات العسكرية المتنقاة والدورات التعليمية والنشاطات التدريبية المتعلقة بها.

إن التعاون بين دول الحوار المتوسطي والحلف هي طريق ذو اتجاهين يجب أن تأخذ بالاعتبار مصالح واهتمامات كلا الطرفين.مع الحث على مساعدة دول الحلف في هذا المجال على توفير المزيد من الموارد التقنية والمالية لدعم وإنجاح التعاون سيما في ضوء القرارات التي اتخذها قادة الحلف مؤخرا في مدينة ريفا في لاتفيا لتعزيز التعاون مع دول الحوار.والهدف منه الاستفادة من المحافل الدولية لتسليط الضوء على القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة وحشد الدعم اللازم لتحقيق الأمن والاستقرار فيها وكان الأردن شارك في الاجتماع الذي عقد أمس بين دول الحلف ودول المبادرة بهدف بحث آليات تعزيز التعاون بين الجانبين.([2])

يذكر أن مبادرة الحوار المتوسطي التي انطلقت في عام 1994 بهدف المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية تضم بالإضافة إلى دول حلف الناتو وعددها 26 دولة سبع دول متوسطية من بينها الأردن.

الهدف منه التوصل إلى صياغة مبادرة لدعم الاستقرار في حوض المتوسط بناء على المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي أصبح ينظر للأمن المتوسطي على انه وثيق الصلة بالأمن الاطلسي وتدعيم الاستقرار في المنطقة المتوسطية وكان فيه المطالبة بفتح الحوار بين الحلف الاطلسي والدول المتوسطية،ويتضح أن اهتمامات الحلف الاطلسي لم تعد محصورة في المجال الاطلسي فحسب وإنما اهتمت بمسائل امن منطقة المتوسط وهذا يظهر من مفهومه الجديد انه كان يريد أن يوسع من اهتماماته الأمنية حتى قبل أن يعلن الرئيس الأمريكي ببل كلينتون عن إستراتيجية الحلف الجديدة للقرن 21 التي تتركز على حق الحلف في التدخل العسكري خارج المجال الجغرافي الاطلسي.مثلما ربطت دول الاتحاد يربط الأمن الأوربي بالآمن المتوسطي،فالتهديدات الأمنية والمشكلات التي تفاقمت في الحوض المتوسطي.فالامتداد

[1]- المرجع نفسه،ص47.

[2]- توماس بونابرت ترجمة علي مصباح،"مؤسسة العلوم السياسية المعهد الألماني للسياسة والأمن الدولي ،برلين،2004.

الجغرافي المتوسطي أصبحت له أهمية أمنية وعسكرية للحلف الاطلسي خاصة بعد تأسيس الحلف قوات للتدخل السريع مهمتها التدخل لمواجهة واحتواء النزاعات الإقليمية والعرقية في المتوسط.([1])

لقد قرر مجلس الحلف الاطلسي في 1995 مباشرة الحوار مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الحلف،ومن هنا بدأ الحوار بمشاورات أمنية قامت بها وفود عسكرية من الدول الستة إلى مقر القيادة العامة للحلف الاطلسي ببروكسل،واطلعت على خطط الحلف في مواجهة الأزمات في حوض المتوسط،فاختيار الحلف للدول المتوسطية الستة واستبعاده لها،له أبعاد سياسية وقد يكون الهدف منه مسعى الولايات المتحدة الأمريكية الرامي إلى التقريب العربي –الإسرائيلي وقد تحفظت الدول المتوسطية من الحوض الجنوبي على الدخول في علاقات عسكرية معمقة مع الحلف الاطلسي في البداية لاعتقادها أن الدخول في شراكة أمنية يضر بأمنها وسيادتها.([2])

فالهدف من هذه المبادرة هو إدخال الدول المتوسطية غير الأعضاء في الحلف الرامية إلى إقامة علاقات أمنية وعسكرية مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط لاحتواء التهديدات والمخاطر الأمنية في المنطقة ([3]).

تطور منظمة شمال الاطلسي حاليا علاقات شراكة أمنية وثيقة مع عدة بلدان في المنطقة المتوسطية والشرق الأوسط الموسع يشير ذلك إلى تحول في أولويات الحلف نحو اهتمام أوسع بهذه المناطق من العالم الهامة استراتيجيا والتي يرتبط أمنها واستقرارها ارتباطا وثيقا بالأمن الأوربي الاطلسي.([4])

بعد 10 سنوات قرر زعماء الحلف انطلاق الحوار بين الناتو وبلدان البحر الأبيض المتوسط دعوة البلدان المشاركة في الحوار لإقامة علاقات شراكة أوسع وأكثر طموحا سعى الحوار إلى تقوية الروابط مع سبعة دول تمتد من شمال غرب إفريقيا مرورا بجنوب البحر المتوسط حتى الشرق الأوسط وهي:مصر- الجزائر- إسرائيل-الأردن-المغرب-تونس،يهدف الحوار عبر التشاور السياسي والتعاون العملي،إلى المساهمة في امن واستقرار المنطقة والى تشجيع حسن العلاقات والصداقة بين بلدانها،ويهدف الحوار أيضا إلى

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- خير الدين العايب،"البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"،مجلة الفكر السياسي،العدد الأول،ص16.

[3]- المرجع نفسه،ص18 .

4- التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع،ص2

Courriel : otandoc@hq.nato.int

Site web : www.otan.nato.in

استكمال التفاهم بشكل أفضل بين الناتو وشركائه من بلدان حوض المتوسط والى تبديد الآراء الخاطئة حول الحلف بشكل مواز،أطلقت في قمة اسطنبول مبادرة جديدة،متميزة إنما مكملة،وهي مد التعاون إلى بلدان الشرق الأوسط الموسع الراغبة في الالتحاق وتهدف مبادرة اسطنبول للتعاون إلى تدعيم الأمن والاستقرار عبر تعزيز العلاقات الثنائية ذات المنافع المتبادلة خاصة في محاربة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.فهذا الحوار يقوم على ([1]):

الملكية المشتركة: ليس من شان الحوار أن يفرض أفكارا على البلدان الأخرى بل يفضل أن تأخذ في الحسبان الخصائص الإقليمية والثقافية والسياسية،لكل من الشركاء من اجل بناء علاقة التعاون الملائمة والتي تخدم المصالح المشتركة.

عدم التمييز والمفاضلة: يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش وتنفيذ الأنشطة المشتركة،غير أن مستوى المشاركة يختلف من بلد لأخر تبعا للاحتياجات والمصالح الفردية.

التكامل: يكمل الحوار مبادراته الدولية الأخرى متصلة ولكن متميزة مثل تلك التي يتخذها الاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا ومجموعة الدول الثمانية الكبرى.ويجلب للناتو قيمة إضافية عبر خبرته في تنسيق السياسات والتعاون الأمني العملي بين عدة بلدان من أعضائه وشركائه.[2]

التقدم:تسمح الطبيعة المتطورة للحوار بزيادة أبعاده السياسية والعلمية بشكل منتظم وباتساعه بضم عدد متزايد من البلدان المشاركة.لذلك حسب أمين عام الناتو ياب دي هوب سخيفر والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عقد اجتماع في الجزائر في2004 :"إحدى أولويات تعزيز الحوار المتوسطي بالنسبة للناتو ودول الحوار هي وضع الجهود الدبلوماسية العامة المشتركة موضع التنفيذ لشرح تحولات الناتو والجهود التعاونية بشكل أفضل ولهذا الغرض وضع قسم الدبلوماسية العامة للناتو سوية خطة عمل هدفها تقديم فهم أفضل التحولات الناتو وسياساته وأهدافه للقيادات الموثرة على الرأي العام ومحاورين مهمين آخرين،وعلى الأخص الغرض من الحوار المرتقى على ضوء القرارات التي تم اعتمادها في قمة اسطنبول وتتضمن هذه الأنشطة مؤتمرات وندوات دولية،يرعاها الناتو والمنظمات الغير حكومية او تنظيمها مراكز فكرية كذلك تنظيم زيارات لمقر الناتو.

فمسار الجزائر في قيادة مكافحة الإرهاب في البحر الأبيض المتوسط بالاشتراك مع حلف الناتو.فقد أضاف العميد زرا دان مشاركة الجزائر مع الحلف منذ 2001 على أساس بحث الجيش الجزائري على تطوير التكامل ألعملياتي.وتأخذ الجزائر تعاونها مع منظمة حلف الشمال الاطلسي ضمن أولويات مؤسسة

[1]- المرجع نفسه،ص3.

[2]- المرجع نفسه،ص7.

الجيش مع ضرورة متابعة الحوار المتوسطي لتسيير هذا التعاون،كذلك حاولت التفاوض في المجال البحري مع الناتو حيث أطلق هذا الأخير مبادرة الحوار المتوسطي سنة1994 وانضمت الجزائر إليها في فيفري2000 وأصبح من الدول الأكثر حوارا ومشاركة في البرامج العسكرية لهذه المنظمة وكانت دعوة لإقامة مجلس متوسطي على المستوى الوزاري للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.فقد أبدت الجزائر استعدادا للتنسيق الوثيق مع حلف الناتو في مجال تنظيم دوريات الناتو البحرية لمنع عمليات تهريب قد تتم عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوربا.([1])

لقد كانت نهاية 1994 انطلاقة لمبادرة حلف الشمال الاطلسي والمتمثلة في الحوار المتوسطي بهدف شامل يتمحور حول المساهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة وبناء أرضية تفاهم وتبادل وتبديد سوء الفهم بين منظمة حلف الشمال الاطلسي وشركائها المتوسطيين وحتى على مستوى الرأي العام في هذه البلدان.وكان هذا الحوار يستدعي المزيد من الفعالية والميدانية بعيدا عن الصور الافتراضية التي ما تزال تميزه في بدايته وإلا لن تكون هناك المكاسب المرجوة التي تحقق الهدف العام بهذا الحوار المتوسطي ولن يكون ذلك إلا إذا نظر الحلف إلى الحوار من زاوية العلاقات المربحة لكل الأطراف،وبالتالي كان من الضروري أن يكون الحوار مع الشركاء واضحا ومحددا يهتم بمصالح الشركاء المتوسطيين للاستجابة لاحتياجاتها،مع الحرص على الحفاظ على وحدة الحوار المتوسطي من دون تمييز بين أطراف هذا الحوار ويقترح الحلف أن يكون التعاون متمحورا حول عدة مجالات تستدعي الأولوية،وتشمل جوانب سياسية وأخرى ميدانية عملياتي وفي إعلان مجلس الحلف في مدريد في جويلية 1997 ثم التأكيد على:([2])

- ✓ فتح البرنامج العلمي للحلف أمام الدول الشريكة في الحوار.

ففي جويلية 1998،تقرر وضع تخطيط مشترك يلاءم الأطراف لتدعيم الحوار المتوسطي وإمكانية القيام بنشاطات مشتركة لحفظ السلام في المتوسط وفي جهات أخرى من العالم.فالحلف يقدم فرص التكوين لمدنيين وعسكريين من دول الحوار المتوسطي حول السلم في مدرسة الدفاع في روما وفي مدرسة الحلف في اوبيرام مرغو،كما تقدم هاتان المدرستان دروس وتكوين حول الخطط المدنية المستعجلة المتمثلة في مسؤولية القوات المسلحة في الحفاظ على البيئة والإجلاء الطبي.([3])

---

[1] _ الجنرال شريف زراد رئيس لجنة متابعة الحوار المتوسطي والاجتماع مع الناتو وإسرائيل،2009-04-23

http.www.elmoustakbal online.com/content/view/242998.

[2] – بن سعدون اليامين،"الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة حالة مجموعة 5+5 "،**مذكرة ماجستير**،جامعة:الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2012،ص،ص84،85 .

[3] – المرجع نفسه،ص86 .

فالحلف حاول إعادة تعديل وصياغة بعض الاستراتيجيات الأمنية في الفضاء المتوسطي الذي أصبحت بيئته تميزها تهديدات جديدة،تمس بالأمن في معظم أبعاده ومستوياته،فكان هذا الحوار استجابة للمسائل والتهديدات الأمنية الصاعدة في الفضاء المتوسطي خدمة لاستراتيجياته.وتحققت الكثير من أهداف الطرفين أي لمنظمة حلف شمال الاطلسي ودول الحوار المتوسطي الشريكة فيما بعد إلا أن هذا الحوار يأخذ عليه من جوانب عدة من أعضاء في الحلف ومن دول الحوار،حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية تناضل من اجل إستراتيجية جنوبية متجددة للحلف،والتي تفوق مفهوم مجال التطبيق الجغرافي ليتطور نحو مفهوم المصلحة المشتركة والتي تشمل المصالح النفطية من خلال حماية العبور نحو الخليج العربي،ومراقبة الهجرة السرية في شمال إفريقيا،إذ أن الحلف كفيل بلعب دور التكوين والإعلام والتأهيل للإطارات العسكرية هي آلية التعاون السياسي الأقل قدرة للمساهمة في إقامة نظام امن كاف في المتوسط والاستجابة للتهديدات البسيطة التي يمكن التنبؤ بها،بالإضافة إلى دول جنوب المتوسط تجد صعوبة في مثل هذه الأحوال لتنتظم وتتجاوب مع هذا الحوار وبالتالي فهي بحاجة إلى المزيد من تبسيط المفاهيم لأنشطة الحوار أملا في ترسيخ إجراءات الثقة.فالدول الجنوبية المتوسطية تأمل في تناول مواضيع مقترحة للحوار والتعاون انشغالاتهم واحتياجاتهم التي يمكن أن لا تكون بالضرورة انشغالات دول الحلف.

يقول فرانسوا اداغوزان في مقاله"حول منظمة حلف الشمال الاطلسي حول المتوسط ومؤسسة الميثاق الاورومتوسطي،إن إستراتيجية أمريكا في المتوسط هي ابتداء لمشكلة انتهازية فهم يعرفون فقط استعمال الفراغات التي تتركها أوربا كما في مكان أخر بطريقة ما،فأمريكا تسعى إلى منع الاتحاد الأوربي من أن يصبح قوة مستقلة في الفضاء المتوسطي.([1])

وبغض النظر عن الخلافات الحاصلة داخل الناتو حول سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جهاز صنع القرار،الحلف قد عرف تغييرا في إستراتيجيته لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة في البيئة الأمنية العالمية التي يشكل المتوسط احد أضلاعه حيث أن الهدف العسكري المقدس للحلف في الدفاع عن أراضي أعضائه ضد أي هجوم عسكري محتمل قد تراجع،وحل محله مفهوم أوسع يتمحور حول إشاعة الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء أوربا وما جاورها،لتأخذ منطقة جنوب المتوسط جزءا معتبرا من التوجهات الجديدة للحلف ففي الوقت التي غلبت فيه الأبعاد الأمنية العسكرية على حركة التوسع الأطلسية نحو الشرق كانت الحركة باتجاه الجنوب ،سياسية الأبعاد أكثر منها عسكرية.حيث قادت أمريكا بعد ملاحظتها لاهتمام الدول الأوربية المتوسطية المتزايد بحوض البحر الأبيض المتوسط إلى المسارعة في تأييد طرح الحلف لمشروع يهدف إلى إقامة علاقات أمنية مع الدول الغير الأعضاء فيه،يتمثل في الحوار الاطلسي-المتوسطي.

[1]- مرجع نفسه،ص-ص106-108.

فالحوار المتوسطي-الاطلسي من زاويته السياسية يمثل المناخ الملائم لإقامة تفاهم مشترك وتقديرات متماثلة لواقع البيئة الأمنية في الفضاء المتوسطي وهو الأمر الضروري لتمكين الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ سياستها وإستراتيجية قوات المهمات المتجمعة المشتركة التي اعتمدتها العقيدة الأمنية الجديدة للحلف في مؤتمر روما 1999.

المبحث الثاني: المبادرات الأمنية الأطلسية-المتوسطية

بدا الحوار بمشاورات أمنية قامت بها وفود عسكرية من الدول الست إلى مقر القيادة العامة للحلف الاطلسي ببروكسيل،واطلعت على خطط للناتو في مواجهة الأزمات في حوض المتوسط،فاختيار الحلف الأطلسي للدول المتوسطية الستة واستبعاده للدول المتوسطية الأخرى له أبعاد سياسية وقد يكون الهدف منه مسعى الولايات المتحدة الأمريكية الرامي إلى ربط الدول العربية وإسرائيل،وقد تحفظت الدول المتوسطية من الحوض الجنوبي على الدخول في علاقات عسكرية معمقة مع الحلف الاطلسي في البداية لاعتقادها أن الدخول في شراكة أمنية يضر بأمنها وسيادتها.

فالهدف من هذه المبادرة هو إدخال الدول المتوسطية غير الأعضاء في الحلف الرامية إلى إقامة علاقات أمنية وعسكرية مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لاحتواء التهديدات والمخاطر الأمنية في المنطقة.([1])

فبعد انتهاء عهد القطبية الثنائية أضحت منظمة الشمال الاطلسي تتغير من حيث تشكيلتها ومن حيث توجهها العسكري،إذ اخذ التحالف يبحث أن بتأقلم ويكيف أدواره الجديدة والتهديدات على خلاف الخبر الذي شاع في بداية التسعينيات والذي يفيد احتمال حل الناتو وبالتالي رحيل القوات الأمريكية من أوربا.

لذلك فالحلف موجود في قلب الإستراتيجية الأوربية وعندما نعلم أن منظمة الناتو مرتبطة ارتباطا وثيقا بأمريكا،يمكن القول أن هذه الأخيرة موجودة في قلب الإستراتيجية الأوربية،وفيما يخص البحر الأبيض المتوسط قام التحالف يتبنى مفهوم استراتيجي جديد يقترح مقاربة أمنية أكثر اتساعا وليونة مبنية على ثلاث مبادئ متكاملة وهي:الحوار والتعاون والحفاظ على قدرة الدفاع الجماعي،لقد تم إثراء هذه المقاربة وبرزت معالمها أكثر خلال قمتي براغ واسطنبول المنعقدتين في نوفمبر 2002 و2004 على الترتيب ([2]).

[1]-د.خير الدين العايب:"البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"،العدد الأول،مجلة الفكر السياسي،ص18 .

[2]-فاطمة الزهراء الفيلالي:"الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط الواقع والأفاق"،مجلة شؤون الأوسط،ص151 .

المطلب الأول: قمة الشراكة من اجل السلام:

تعتبر عملية توسيع الحلف يمكن أن يعبر عنها بأنها تبني مفهوما استراتيجيا جديدا للتكيف مع المتغيرات في البيئة الأمنية المحيطة من خلال تطوير وظائفها وتوسيع نطاق عضويته،وإمكانية القيام بمهام خارج المنطقة التقليدية التي انحصر فيها نشاطه إبان الحرب الباردة وهذه العملية ترتكز على مجموعة من الأسس تتمثل في:

- ✓ برنامج الشراكة من اجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوربا.
- ✓ برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط.
- ✓ الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات داخل أوربا وخارجها،عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة إذ اقتضت الضرورة والمصلحة لذلك.فبرنامج المشاركة من اجل السلام يتعدى مرحلة الحوار والتعاون إلى المشاركة الكاملة من اجل السلام سيعمل على:([1])
- ✓ دعوة الشركاء للمشاركة في نشاطات الحلف لتعزيز التعاون السياسي والأمني في أوربا.
- ✓ عقد مشاورات مع أية دولة شريكة إذا تعرضت لتهديد مباشر لأرضها أو استقلالها السياسي أو أمنها.
- ✓ العمل بأساليب محددة مع الدول الشريكة لتحقيق شفافية الميزانية العسكرية المشتركة وخلق الإمكانية لتعمل هذه الدول مع قوات الحلف في مجالات حفظ السلام والإنقاذ والعمليات الإنسانية.
- ✓ دعوة الدول الشريكة لتدريبات ميدانية خاصة بعمليات حفظ السلام،ودعوتها لإرسال ضبط إرسال لمقر الحلف في بروكسل للاشتراك في التخطيط العسكري اللازم لتطبيق برنامج الشراكة،وقد دعيت دول شرق أوربا ووسطها وشمالا إلى جانب روسيا للاشتراك إلى هذا البرنامج ورغم خيبة الأمل التي اعترت العديد من دول شرق أوربا ووسطها،التي كانت تسعى إلى انضمام سريع للحلف،فقد قبلت المشاركة في البرنامج على أساس كونه خطوة تمهيدية نحو الانضمام الكامل إلى الحلف وقد أجريت في عامي1994-1995 عدة مناورات عسكرية بين قوات الدول الأعضاء في الحلف وقوات دول شرق أوربا ووسطها وشمالها.لقد وصفت فكرة الشراكة بأنها أمريكية في جوهرها وجاءت حلا وسطا لوجهات نظر متعارضة في واشنطن،نبينها فيما يلي:([2])

[1]-محمد حسون،"الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد26،العدد2،سنة2010،ص341 .

[2]- المرجع نفسه،ص342.

وجهة النظر الأولى:

تبناها وزير الخارجية الأسبق في عهد جورج بوش الأب 1988-1992 جيمس ببكر ومستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأسبق هنري كسنجر وهذان يؤيدان عملية التوسع ويريان انه في حال فشل الإصلاح في روسيا،فان التوسع سيكون الضمانة الوحيدة للديمقراطية شرق أوربا.

وجهة النظر الثانية:ترى أن عملية التوسيع هي استفزاز لروسيا وتشكل إعادة رسم خط تقسيم جديد في أوربا.

وجهة النظر الثالثة:ترى أن مشروع الشراكة من اجل السلام هو حل وسط بين الرأيين المتعارضين وهي فرصة لدفع الديمقراطية وتطويرها،والإصلاح الاقتصادي والشراكة الإستراتيجية مما يمكن من إقامة أوربا متحررة من خطوط التقسيم.ونستطيع القول أن هذا المشروع استطاع تلبية الحدود القصوى لما يمكن أن تتحمله روسيا والحدود الدنيا لرغبات دول أوربا الشرقية،كما انه يحقق قدرة الحلف على استيعاب الأعضاء الجدد وضمان الإسراع بخطى الإصلاح فيها،نظرا إلى الربط بين العضوية والإصلاح السياسي والاقتصادي وإعطاء واشنطن وحلفائها حرية تحديد الدول التي حققت مؤهلات العضوية وتصنيفها.([1])ولقد تبنى الحلف برامج ومبادرات جديدة كمبادرة "الشراكة من اجل السلام"مع مجموعة من الدول كانت سابقا تابعة للاتحاد السوفيتي من وسط وشرق أوربا،إضافة إلى الحوار المتوسطي مع دول جنوب المتوسط عام1994 بغرض تحقيق امن المناطق المجاورة وهي منطقة جنوب المتوسط .

ويعود الفضل الأكبر لمشروع الشراكة من اجل السلام الخارج عن المألوف "وهو مشروع كبير للتعاون الثنائي العملي بين الناتو وكل من البلدان الشريكة "في تمكين الناتو من تحويل علاقات الخصام التي سادت إبان الحرب الباردة إلى شراكة أمنية نشيطة مع معظم بلدان أوربا الوسطى والشرقية،إن هذا التحول الملحوظ هو مصدر الهام لما يجب انجازه عبر الحوار المتوسطي ومع الوقت عبر مبادرة اسطنبول للتعاون يتطلب هذا النجاح هذا الانجاز فهم أفضل من بلدان مشاركة لما هو الناتو وما يفعله ودوافعه .إن العمل المشترك لمواجهة التحديات وتطوير التعاون العملي في مجالات أخرى سيكون ذو فائدة مشتركة لبناء الثقة والتفاهم ولكن من الواجب بذل جهود عظيمة ومتواصلة مع بلدان المعنية لتبديد سوء الفهم العام حول الناتو لأنه هناك حاجة لرفع مستوى الوعي العام بخصوص التعاون الذي تم تطويره مع الحلف والفوائد المتبادلة التي ستنجم عن الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون([2]).

[1]- مرجع نفسه،ص،ص343،344.

[2]- التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط الشرق الأوسط الموسع،مرجع سابق،ص4

فالهدف منه التعاون السياسي والعسكري بين الناتو والدول الشريكة في إطار مجلس الشراكة الأوربية-الأطلسية،وهو مفتوح أمام كل الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوربا القادرة على المساهمة في البرنامج([1]).

فانطواء دول المنطقة في أية صيغة للتعاون والشراكة مع الناتو كما يعكسه برنامج"الشراكة من اجل السلام"يعني وجود إسرائيل القوي في هذه الصيغة مما يعني التطبيع معها في الوقت الذي لا تبدي فيه إسرائيل أي استعداد لحوار جدي بصل إلى تسوية عادلة في المنطقة،وفي هذا ما فيه من خطر عدم استقرار الأنظمة التي ستكون في غاية الحرج أمام الشعوب ([2]) .

ويهدف الحوار المتوسطي إلى زيادة التفاهم المتبادل في المنطقة وتبديد الأفكار الخاطئة وسوء الفهم بين الحلف الاطلسي وشركائه المتوسطيين وإقامة علاقات جيدة وتشجيع حسن الحوار وتعزيز الثقة في محمل حوض المتوسط، ودعم الأمن والاستقرار والحوار المتوسطي كبرنامج ثانوي،فرعي" كالشراكة من اجل السلام " من اجل تحسين الفهم للتصورات الأمنية المتوسطية،وتبديد المخاوف والأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسة الحلف([3]).

بعد أن ارتفعت أسهم مشروع المشاركة من اجل السلام في الأوساط الأمريكية و الأوروبية الفاعلة ،شكل اجتماع بروكسل للدول الأطلسية عام 1993محطة الولادة الشرعية والعلنية لمشروع الشراكة الذي كان معنيا من باب أساسي بمشاركة بلدان أوروبا الشرقية إلى جانب القوات الأطلسية في آلية وميكانيكية التشاور السياسي كخطوة أولى .وكانت الخطوة التالية أن يجري العمل على اشتراك قوات عسكرية من دول شرق أوروبا إلى جانب قوات الناتو في مهمات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون وقد أعطى المشروع للولايات المتحدة الأمريكية والى جانبها أوروبا حرية مطلقة في تحديد الدول التي يمكن القبول بانضمامها إلى عضوية حلف الناتو من دون قيود أو التزامات وتلك التي لا ينبغي قبولها في الحلف إلى تحت شروط صارمة .

وكان من الأهمية بمكان أن المشروع حظي بموافقة جميع الدول المعنية به,الأطلسية منها وتلك التي تستهدفها في الشراكة (دول أوروبا الشرقية),فضلا عن أن روسيا لم تعارض بل أبدت ارتياحها,ما اعتبر دفعا كبيرا للمشروع إلى الأمام,لاسيما وان الشراكة مفتوحة أمام الجميع في أوروبا من دون أي استثناء,ما أحبط أي ذرائع محتملة يمكن أن يرفعها القوميون الروس و يستغلوها لمعارضة المشروع.كذلك فان حرص المشروع

---

[1]- طالب حسين حافظ،"الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة "،دراسات دولية.العدد46 ،ص140 .

[2]- محمد حسون،مرجع سابق،ص518 .

[3]- جويدة حمزاوي ،التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط،أطروحة الماجستير،جامعة الحاج لخضر-باتنة-،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2011،ص100 .

على الربط بين العضوية فيه والإصلاح الاقتصادي و السياسي لدى كل دولة عضو, أكد طاقة حلف شمال الاطلسي على استيعاب إطراف جديدة,كما ضمن آليات الإصلاح السياسي وتسريعها ومساندتها في تلك الدول ولئن بدا الموقف الروسي ايجابيا في البداية حيال مشروع الشراكة من اجل السلام ومتحمسا له إلا أن هواجس كثيرة لم تلبث أن ظهرت من الجانب الروسي إذ اكتشفت موسكو في مشروع الشراكة ما يشكل نوعا من القيود على سطانها ونفوذها وهي التي ما زالت تحتفظ بشئ من كبرياء الماضي حين كانت احد الاثنين الجبارين في العالم([1]).ورفضت أن تكون مهمشة مطالبة بان تكون لها دور قيادي داخل مشروع الشراكة وبالتالي داخل الناتو،رافضة بالتالي الدخول فيه تحت شروط الغرب.ولم يتم دخول موسكو اتفاقية الشراكة من اجل السلام إلا في منتصف العام 1994،أي بعد أشهر طويلة من الجدال وتبادل الشروط مسفرة عن إرادة ثابتة في التمتع بوضوح خاص داخل الحلف فيما إذا دخلت فيه.في حين كانت مراجع الحلف تصر على مواقف تقول بالاستعداد لاستقبال روسيا إنما من تمييز لها عن بقية دول أوربا الشرقية .وفي الختام اتفق الجانبان الروسي الاطلسي على صيغة علاقات سياسية واسعة تتجاوز التعاون العسكري،واتفقا أيضا على إصدار بيان مشترك منفصل عن الاتفاقية،يتضمن المبادئ الخاصة بالتعاون.والواقع أن كل ذلك لم يقنع كثيرين من المراقبين الذين لم يروا في الاتفاقيات المذكورة أكثر من مراسم بروتوكولية تفتقر إلى التفاهم العميق،إذ لا تزال العلاقة الغربية بروسيا موسومة بطابع الحذر والخوف والرفض المكتوم.وفي الحصيلة النهائية فقد قدمت هذه الاتفاقيات لروسيا الحق في المشاركة في المشاورات مع الجانب الغربي أو من موقع جيد،بينما رأى الغرب انه بتوقيع الاتفاقيات مع روسيا،إنما يقيدها بشكل يصبح من الصعب على أي سلطة مستقبلية في موسكو مهما كانت متطرفة أن تخرج من هذه القيود وتعود إلى موقع العداء للغرب.

فالولايات المتحدة الأمريكية متحمسة لتوسيع الحلف نحو الشرق فهي التي طرحت مشروع"الشراكة من اجل السلام"من دول وسط وشرق أوربا كخطوة أولية نحو إعدادها وتأهيلها للانضمام إلى الحلف،فهي التي أصرت على التوسع رغم المعارضة الروسية الشديدة،وترى واشنطن أن توسع الحلف سيكون له فوائد جمة على عملية البناء الأمني الأوربي.فهو أولا سيما ما ترتب على تحليل حلف وارسو من فراغ امني الأوربي.([2])

وأكثر ما يخشاه الناتو هو احتمال قيام تحالف وتكتل عربي-إسلامي بين القوسين الجنوبية والشرقية لاعتبارات دينية وعرقية وتاريخية وخاصة أن وجود نووي استراتيجي وتكتيكي لدى بعد جمهورية أسيا الوسطى يمكن أن يقدم جزء منه إلى الدول العربية على سبيل المقايضة من اجل الحصول على المساعدات الاقتصادية والمالية التي تحتاجها هذه الجمهوريات لمعالجة أوضاعها الاقتصادية،فالناتو يعول على تركيا

[1]- مرجع نفسه،ص101.

[2]- نزار اسماعيل الحيالي،"دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة"،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ص59.

تركيا للاعتبارات السابقة ولكونها دولة من دول حوض المتوسط،كما يعتمد على مالطا باشتراكها في برنامج الشراكة من اجل السلام([1]).

المطلب الثاني: قمة براغ2002

عقد قادة رؤساء حكومات الدول الأعضاء ال19 في حلف الناتو قمة في العاصمة التشيكية براع يومي،وصادقت القمة على اكبر عملية توسعية يشهدها الحلف منذ إنشائه .يضم سبع دول شيوعية سابقة من أصل تسع مرشحة لعضويتها،ودعت القمة دول لاتفيا وليتوانيا واستونيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا وبلغاريا للانضمام إلى الحلف،في حين استثنت القمة ألبانيا ومقدونيا،وينتظر أن تصبح كرواتيا مرشحة للانضمام إلى الحلف في المستقبل وبمجرد تصديق القمة على الأعضاء الجدد في الحلف،فان عملية الانضمام بشكل كامل ستأخذ نحو 18 شهرا تبدأ بتوقيع بروتوكول للعضوية في ربيع 2003 وتنتهي في ربيع 2004 وقد أعلن الناتو انه أبقى الباب مفتوحا للدول المرشحة لعضويته والتي قد لا يحالفها الحظ بالانضمام إلى الحلف في قمة براغ ،كانت الدول المؤسسة للحلف في واشنطن عام1949،12دولة وهي:الولايات المتحدة الامريكية-بريطانيا-فرنسا-ايطاليا-بلجيكا-كندا-الدانمارك-ايسلندا-لوكسمبورغ-هولندا-النرويج-البرتغال.يشار إلى أن هذا التوسع هو الخامس في تاريخ الحلف منذ إنشائه.فقد انضمت إليه اليونان وتركيا عام1952 ثم ألمانيا الاتحادية عاما1999 وقد اعتبر الأمين العام للحلف جورج روبرتسن قمة براغ مرحلة انتقالية في تاريخ الحلف مؤكدا عزمه على تعزيز الروابط العسكرية بين دول القارة الأوربية وقال نحن نمتلك المنظمة والقدرات العسكرية والقدرة على التعامل مع التهديدات التي توجه لشعوبها أينما وحتى تظهر.فبالنسبة للناتو يجب أن يكون قادرا على تشكيل قوات يمكنها من الانتقال بسرعة لأي مكان يكون فيه احتياج إليها من بينها أي بيئة قد تواجه بتهديدات نووية أو بيولوجية أو كيماوية تعمل على:([2])

- ✓ تحسين هياكل القيادة العسكرية للتحالف وتعزيز الأسلحة العسكرية وتقليص الفجوة بين قدرة الجيش الأمريكي ونظراءه الأوربيين في مناطق مثل عمليات النقل الجوي الاستراتيجي،وامتداد الوفود جوا واستخدام الصواريخ الموجهة محددة الهدف وسحق الدفاعات الجوية للعدو،بدء دراسات لإقامة نظام دفاعي صاروخي للناتو لبحث إمكانية الانضمام إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل حائط دولي لاعتراض الصواريخ المعادية وحذر بوش مجادلا بضرورة تشكيل قوة الرد السريع لم تكن بحاجة لقوة دفاعية جماعية مثل هذا الوقت فرق كبير بين القدرة العسكرية لأمريكا وباقي دول الناتو ومن المتوقع أن تضم قوة الرد السريع للناتو 200 ألف جندي من القوات الجوية والبرية والجوية التي تكون لديها القدرة

[1]- مرجع نفسه،ص96.

[2]- التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط الشرق الأوسط الموسع،مرجع سابق،ص.5

على الانتشار السريع لمناطق الصراع في جميع أنحاء العالم أن تلعب دورا هاما في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب.

وقد نظم نحو ألف شخص مسيرة احتجاج في العاصمة التشيكية براغ نددوا فيها اجتماعات قادة الناتو المنعقدة في المدينة ([1]) .

يعقد حلف شمال الاطلسي (الناتو)في تشرين الثاني نوفمبر المقبل قمة تاريخية في العاصمة التشيكية براغ ,يرجع أن يعلن خلالها عن ضم سبعة أعضاء جدد للحلف ,وذلك في اكبر عملية توسع لمنظمة أمنية في التاريخ الأوروبي.

إن هذا سوف يثير بعض المضامين المهمة بشان مستقبل الناتو,فقد كانت للحلف دوما مهمة سياسية حساسة في إطار دوره الرئيسي كتحالف عسكري دفاعي وعندما يتم توسيع حجم العضوية ليشمل معظم دول القارة الأوروبية فهذا يعني زيادة الدور السياسي للناتو ضمن النطاق الأوروبي الاطلسي في ذات الوقت الذي تنحصر فيه مهامه العسكرية .([2])

فبانتهاء الحرب الباردة كان الناتو كيانا شبه محتضر بعد أن تضاءلت أهميته العسكرية , وافتقد إلى مبرز فعلي لاستمرار وجوده , غير انه عوض ذلك بتطوير دور سياسي جديد ,كما كان لدخول ثلاثة أعضاء جدد من بلدان أوروبا الوسطى إلى عضويته ومنح عضوية المشاركة في قضية السلام لعشرين دولة أخرى ،أثره في إيجاد مناخ سياسي مختلف في المنطقة .اليوم بعد 25سنة على انتهاء الحرب الباردة تبدو الولايات المتحدة الأمريكية أكثر حرصا وحاجة إلى التحالف الاطلسي من حلفائها الأوروبيين وربما لا تأبه واشنطن بتلقي الدعم العسكري من حلفائها فهي قد لا تحتاج إليه إلا انه لن يكون في مقدورها التخلي عن الناتو كإطار التحالف الغربي.ذلك أن الناتو يوفر لأمريكا بنية تحتية إستراتيجية ومادية لا غنى عنها إذا أخذنا في اعتبار الانتشار العسكري و الاستراتيجي الأمريكي على امتداد القارة الأوروبية والبلدان الأوروبية الآسيوية وصولا إلى الشرق الأوسط و إفريقيا .وكما أوضحت تجربة أفغانستان فان دعم الناتو كان مفيدا بشكل أساسي بمجهود الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي ,وبينما كانت الاتفاقيات التي تمت بين الولايات المتحدة الأمريكية أو بعد الدول تمثل دعما تكتيكيا مهما في الحرب ،فانه كان يمكن للبنتاغون أن تقوم واشنطن بالتضحية بمرونة و فعالية العمليات العسكرية في في الصراعات المستقبلية وفي أغلب الظن ستقوم

- قمة براغ،الناتو والبحث عن دور،السبت 21 ديسمبر2002 على الساعة 19:11 .
www.alriyadh.com/25115.

50 - ibid

2 -ibid

بالتركيز في بناء تحالفات مع الأطراف التي تريد التحالف القادرة على العمل بشكل مؤثر مع القوات الأمريكية بدلا من تعبئة دور الناتو من أجل المشاركة معها([1])

ففي قمة براغ عام 2002 تم توسيع الحلف قد توج بنجاح كبير في قمة بوخارست لقد فتح حلف الشمال الاطلسي أبوابه لبلدين جديدين :كرواتيا و ألبانيا .و فإذا وجه الحلف لمقدونيا دعوة بالانضمام فقد أجمع كافة القادة على أن هذا البلد يلبي كافة المعايير التي يحددها مخطط العمل المتعلق بالانضمام لقد طلب هؤلاء القادة من اليونان و من مقدونيا التقدم بسرعة فيما يتصل بخلافاتها حول الاسم الذي سيعطى لمقدونيا حتى يتسنى لهذا البلد أن يأخذ مكانه اللائق في قلب مجلس حلف شمال الاطلسي،سوف تبقى قمة بوخارست عالقة في ذاكرة الجميع كالقمة التي التزمت فيها فرنسا بمواصلة عملية تحديد علاقاتها مع حلف شمال الاطلسي وباحتمال التحاقها بالقيادة العسكرية المشتركة عام 2009 أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر بفارغ الصبر قمة الذكرى الستين ،التي ستجري في ستراسبورغ في 2009 التي ستوجه تحية كبيرة لعودة فرنسا الكاملة ،فرنسا العضو المؤسسة لحلف الناتو والقوة العسكرية العالمية و الحليف الهام ([2]).

في قمة براغ في 2002 أقرت الدول الأعضاء حزمة من الإجراءات في مجال التعاون العسكري خاصة أن القمة جاءت 2003-09-11 و تضمنت أساسا مايلي:

- ✓ التعود و التأقلم مع أيديولوجية الحلف .
- ✓ النشاطات المتعلقة بالتكوين.
- ✓ المشاركة في تمارين مشتركة (إدارة الأزمات، الخطط المدنية، البحث و الإنقاذ) .
- ✓ التعاون في الميدان الطبي العسكري .
- ✓ ترقية و تطوير النشاط ألعملياتي البيئي .
- ✓ الأمن البحري,
- ✓ عمليات حفظ الدم.

بالإضافة إلى ذلك:

مكافحة الإرهاب عن طريق تبادل المعلومات ضد الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل.

[1] - Op-at

[2] -www.addustour.com.14994/بوخارست+قمة+بعد+حيوية+اكثر+الحلف الاطلسي

- ✓ أمن الحدود و المتاجرة بالأسلحة الخفيفة([1]).

المطلب الثالث: قمة اسطنبول 2004

تحول الحور المتوسطي إلى شراكة ليشمل دولا من الشرق الأوسط تحت اسم الحوار المتوسطي المدعم، و في هذه القمة أكد الحلف على تعزيز الحوار للمساهمة في الأمن الإقليمي و تكملة الجهود الدولية ويتم ذلك مع الشركاء كل على حدى و احتوت وثيقة القمة معظم ما ورد في قمة براغ مع الإثارة إلى فارق يخص الحاجة إلى ترتيبات قانونية ملائمة لبناء شراكة فعلية و إلى اتفاقيات أمنية مع دول المتوسط الشريكة في إطار ثنائي الحلف على أساس قاعدة التمايز الذاتي، تشكل مستوى استجابة و قدرات التدخل و التأثر لكل بلد و لكل جهة من المتوسط شرق و غرب البلاد ([2]).

و قد سعت مبادرة اسطنبول إلى رفع الحوار الاطلسي المتوسطين حيث قرر أعضاء الحلف في هذه القمة المنعقدة في جوان 2004 تعزيز الحوار بحيث تبنوا وثيقة بعنوان أجندة أكثر طموحا و توسعا للحوار المتوسطي ورد فيها أن الأعضاء قرروا رفع الحوار إلى شراكة حقيقية قصد المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين وتكملة الجهود الدولية على أن يتم الاتفاق على ذلك مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل على حدى([3]) ،و التأكيد على ضمان التكامل مع مبادرة اسطنبول و جهود الاتحاد الأوروبي و إمكانية توسيع الحوار إلى دول متوسطية أخرى مهتمة و على عكس الحوار المتوسطي فإن دول الشراكة من اجل السلام تستفيد من موارد الحلف المالية .

لقد ساهمت قمة اسطنبول في تدشين طور جديد في الحوار المتوسطي ، حيث أنه من بين النقاط الأساسية فيها، حديث الحلفاء عن الحاجة على اتفاقيات أمنية مع الدول المتوسطية، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إشراك بلدان عربية متوسطية في قمة اسطنبول و إعطائها منزلة الشريك ولكن ذك لم يتسن لها بسبب الوضع في فلسطين و العراق، و يأتي هذا السعي الأمريكي في وقت أصبح فيه تجاه الحلف الأطلسي جنوبا على أساس الشراكة جزءا من العقيدة الجديدة للحلف ، فالجديد من القمة انه لم يخص الحوار المتوسطي ، بل كان إطلاق مبادرة باتجاه بلدان الشرق الأوسط ، تهدف إلى تأسيس شراكة أمنية يعرضها

[1]- بن سعدون اليامين،"الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة حالة مجموعة 5+5"،أطروحة ماجستير،جامعة: الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،ص85.

[2]- مرجع نفسه،ص86.

[3]- بالة عمار،"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"،أطروحة ماجستير،جامعة الحاج لخضر -باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق ، سنة 2012،ص111 .

الناتو على البلدان المتوسطية و شرق الأوسطية معينة تستهدف بالدرجة الأولى إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي([1]) .

حيث أكد الناتو أن هذه الاتفاقية لم تنص على ضم جورجيا أو أوكرانيا إلى الناتو مشيرا إلى أن الأمر ليس مباراة تنس طاولة بل يتعلق بالمبادئ. أعلن كل من وديوبيسونيرو نائب الأمين العام للحلف الاطلسي أن الحلف سيعقد مؤتمرا له بمملكة البحرين في السادس و العشرين من أفريل لبحث التعاون بين الحلف و دول مبادرة اسطنبول و أوضح سبينيرو بمقر قمة الناتو أن ياب دي هوب شيفر الأمين العام لحلف الناتو و سفراء دول الحلف أل62 و عدد كبير من المسؤولين في دول مبادرة اسطنبول ، و جدد ضرورة تعزيز التعاون من خلال الحوار الأطلسي – المتوسطي مشيرا إلى أن وزراء خارجية دول الجانبين على الاتصال و التنسيق الدائمين لمحاربة الإرهاب و تحقيق الاستقرار على ضفاف البحر الأبيض المتوسط و منع تهريب السلاح ، فالحلف يهتم بزيادة حجم التعاون الأمني و العسكري مع روسيا خاصة موضوع الدرع الصاروخي و أوضح أن هذه المسالة بحثها الحلف اليوم مع الرئيس الروسي في بوخارست ، و قال أن هذا الاجتماع عقد في إطار رغبة دول الناتو تعزيز التعاون مع روسيا و تجنب الخلافات معها .قال الأمين العام أنها معنية ببناء التعاون بين حلف الناتو و دول المنطقة على الرغم من عدم انضمام كل من المملكة العربية السعودية ،فهذه لمبادرة أنجزت الكثير من مجالات التعاون بين الدول التي انضمت إليها خاصة في مجال التدريب العسكري و التفاهم المتبادل و بناء الثقة .([2])

و تم في قمة اسطنبول 2004 اتخاذ قرار بوضع إطار عمل تعاوني أكثر طموحا و توسعا، و الهدف منه هو رفع مستوى الحوار إلى الشراكة الحقيقية، قصد المساهمة في الأمن الإقليمي و الاستقرار، و تكملة للجهود الدولية و الاتفاق مع الدول الشريكة لكل حالة على حدة، كما يتضمن القرار الاقتراحات لتوسيع و تعزيز التعاون العملي في مجالات تشمل التعاون العسكري ، مكافحة الإرهاب و التهديدات الأمنية الجديدة، أمن الحدود، تخطيط الطوارئ المدنية ، الإصلاح الدفاعي ة تعزيز الحوار السياسي ، فهذا الحوار بدا متواضعا للغاية لكن أصبح أكثر أهمية للتعبير عن حسن النية و لبناء إجراءات الثقة و انطلق مع أحد معوقاته الأساسية في الجانب المادي مما يحد من مشاركة بعض الدول المنخرطة ([3]).

ولعل ما يعد بمستقبل أفضل هي مبادرة إسطنبول للتعاون التي أطلقها قادة الحلف خلال تلك القمة، و التي عدت أول شراكة رسمية بين الحلف و دول الخليج العربية، و إذ تتشابه في بعض جوانبها مع مبادرة الحوار المتوسطي، فإن هذه الأخيرة قد صيغت على نحو يتيح توسيع أطر الحوار و تأسيس منبر يشتمل

[1]–مرجع نفسه،ص 112 .

[2]– مرجع نفسه،ص113.

[3]– جويدة حمزاوي،التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط،أطروحة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر–باتنة–،2011،ص100 .

على برامج عملية للتعاون بين الحلف و بلدان المنطقة الخليجية فعرض الحلف ابتداء على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدخول كأعضاء في مبادرة اسطنبول ، و قد نال هذا العرض أول الأمر قبول كل من مملكة البحرين و دولة قطر و دولة الكويت، و لحقت بها دولة الإمارات العربية المتحدة في يونيو 2005 .([1])

و جدير بالذكر هنا أن صياغة مبادرة إسطنبول للتعاون لم يكن دقيقة تماما. بل إن طبيعة العلاقة بين الحلف و الدول الأطراف في "المبادرة"، كل على حدة تتباين تبعا للاتفاقيات المعقودة بين الجانبين، و لمصالح هذه الدول نفسها . و على أي حال ، فإن المجالات العريضة للتعاون تشمل ما يأتي:([2])

- ✓ قيام الحلف بتقديم مساعداته فيما يتعلق بالإصلاحات و الخطط و التوازنات الدفاعية، و العلاقات المدنية/العسكرية.
- ✓ التعاون العسكري النحو الذي يسهم في إقامة نظام قابل للتطبيق للعمليات المتبادلة
- ✓ المناورات الحربية و البرامج العسكرية للتثقيف و التدريب، و إمكانية مشاركة دول مبادرة إسطنبول في المناورات التي تجربها الدول الأطراف في مبادرة الشراكة من أجل السلام .
- ✓ التعاون في ميدان محاربة الإرهاب،في ذلك عمليات الاعتراض البحرية وتبادل المعلومات الإستخبارية.
- ✓ الجهود المبذولة في مجال مراقبة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها.
- ✓ ضمان امن الحدود فيما يتعلق بالعمليات الإرهابية والتجارة غير المشروعة.
- ✓ وضع خطط الطوارئ المدنية وتقديم العون عند وقوع الكوارث.

ولابد من التأكيد هنا أن كلا من مبادرتي الحوار المتوسطي واسطنبول للتعاون لن تحققا أي تقدم إلا إذا حرصت الدول المشاركة فيها على العمل وفقا لإحكامها وتوصياتهما ومهما يكن فيما هما إلا خطوتان قابلتان للتطبيق صوب مشاركة أوسع نطاقا من جانب الناتو مع بعض دول المنطقة التي يتزايد حضور الحلف نفسه فيها بصورة واضحة،وفي حال أرادت دول المبادرتين توطيد أسس تعاونها مع الحلف لخارج حدودها فمن المرجح كثيرا أنها ستجد في الحلف شريكا مستعدا للإصغاء إليها والتجاوب معها([3]).

[1]- فيليب جوردن،"تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير"،سلسلة محاضرات الإمارات ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد115،د.ت،ص36.

[2]- المرجع نفسه،ص37.

[3]- المرجع نفسه،ص 38 .

المبحث الثالث: تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية والتلاحم الجزائري-الأطلسي

تم تحديد التهديدات الأمنية الجديدة وفق ما جاء به *المفهوم الاستراتيجي الجديد* للحلف عام 1991 والتي تتمثل أساسا في النزاعات العرقية-انتهاك حقوق الإنسان-عدم الاستقرار السياسي -الضعف الاقتصادي وهشاشة البنى الاجتماعية-مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل -الإرهاب-الهجرة الغير الشرعية-كلها مصادر تهديد جديدة أعطت لحلف الناتو المبرر الكافي للاستمرار والوجود وتبنى الحلف تصورا مرنا لاستيعابه المخاطر والتحديات الأمنية الجديدة،ولمواجهتها كان لابد من التركيز على قضايا الأمن اللين ذات الأبعاد السياسية والعسكرية معا من خلال مفهوم موسع للأمن انتهجه الحلف كضرورة لحماية السلم والأمن الدوليين،ولمواجهة هذه التحديات خاصة في القوس الجنوبية التي تشمل الفضاء المتوسطي تبني حلف الناتو مقاربة أمنية تعاونية واسعة تركز على الشراكة الأمنية والاعتماد المتبادل والتعاون والحوار.([1])

المطلب الأول: الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب تهديدا حيث انتشر بصفة خاصة ومحيرة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان،حيث صنف الناتو ظاهرة الإرهاب ضمن المخاطر التي تهدد امن الدول الأعضاء في وثيقة المفاهيم الإستراتيجية لعام 1991 ولعام 1999 ،تشغل ظاهرة الإرهاب حيزا من إستراتيجية الحلف في المتوسط بناء على ترتيبات قمة براغ2002 في مكافحة الإرهاب الذي اخذ بعد تفجيرات سبتمبر حيث أكد روبرت سون على أهمية المساهمة في مكافحته من خلال تحديد وفهم خطره الذي تلعب فيه الأجهزة استخبارات الحلف دورا وقائيا لردع الإرهابيين وإفشال نشاطاتهم،وردع الأنظمة التي تأوي هؤلاء وضمان قدرة الحلف على حماية المواطنين وأراضيهم ضد الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية.فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إيجاد طريقة وعقيدة إستراتيجية متطورة للحلف تسمح له بالتدخل في المناطق المختلفة من العالم،فقد طرح رؤساء دول الناتو في نوفمبر 2006 :"إن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل،هما خطران رئيسيان مرجحان أن يواجها الحلف

[1]- تباني وهيبة ،"الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي :دراسة حالة ظاهرة الإرهاب "،أطروحة ماجستير،جامعة: مولود معمري تيزي وزو،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2014 ،ص125.

المفهوم الإستراتيجي الجديد:ركز على كيفية مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة وتضمن هذا المفهوم ضرورة تدخل الحلف لإدارة الأزمات دون تحديد حدودها الجغرافية وهذا سمح بتدخل الحلف داخل أراضيه.

خلال الفترة القادمة"([1])،وركز بذلك على المنطقة المتوسطية واعتبرها مسرحا للأمن والتهديدات لذلك تبنى الحلف إستراتيجية لمكافحة الإرهاب تماشيا مع تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف الذي يربط الأمن الأورو-أطلسي بالأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ككل.

اعتمد الحلف في مكافحة الإرهاب في المنطقة المتوسطية على مبادرة المسعى النشط وجاء بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الهدف منها مكافحة الإرهاب حيث أن الحلف تبنى سياسة عسكرية دفاعية ضد الإرهاب وجاء كرد فعل مباشر منه على هذه العمليات باعتبارها احد الإجراءات الثمانية التي اتخذها الحلف بدعم من أمريكا ضد الهجمات الإرهابية وبدأت هذه المبادرة منذ 2003 بعد انتشارها في المتوسط الشرقي في اكتوبر 2001 كإجراء رادع ومقره مدينة نابولي في ايطاليا أين يتواجد مقر القوات البحرية للحلف في الجنوب،كذلك القيام بمراقبة الموانئ والأساطيل البحرية في المتوسط وتحقيق التعاون مع دول جنوب المتوسط في إطار الشق العملي للحوار المتوسطي وتكون هناك قيادة مشتركة للعمليات التي يجب القيام بها بين أعضاء الحوار المتوسطي والحلف الاطلسي تسعى هذه المبادرة إلى تدخلاتها المتعددة الأبعاد على محاور إستراتيجية ،فبعد أحداث سبتمبر ربط الغرب الإرهاب بالإسلام تحت ذريعة الأصولية الإسلامية والتطرف الديني،أما الطرف العربي يطالب بضرورة وضع مفهوم محدد للإرهاب،وخاصة التفريق بينه وبين الكفاح المسلح الذي وان مارس العنف يبقى حقا مشروع لكن الحلف يقيم علاقات عادية وتعاونية مع الدول العربية الإسلامية وانه لا يقيم علاقة بين الإرهاب والإسلام كدين والشروع في مبادرات تعاونية مع بعض دول المنطقة في إطار خدمة الأمن بواسطة الشركات.فسياسة أمريكا لمحاربة الإرهاب تجعل من الممكن اليوم التدخل في أي مكان في العالم تحت هذه الذريعة لتحقيق أهداف إستراتيجية لا علاقة لها بالحملة الدولية على الإرهاب،وهذا يؤثر على بناء الثقة بين حلف الناتو وشركائه المتوسطين([2]) .

تنشغل الإستراتيجية المتوسطية الولايات المتحدة الأمريكية بمراقبة ما تسميه بالإرهاب المتوسطي وقد صنفته أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي من ضمن المخاطر الآتية من الجنوب التي يتعين مراقبة واحتواءه قدر الإمكان.فهذه الظاهرة في حوض المتوسط أصبحت من التحديات الأمنية التي تهدد المصالح الأمريكية والأوربية،فأمريكا وضعت الإرهاب ضمن أولويات سياستها الدولية الواجب التصدي لها،لأنها تعرف أن العديد من الجماعات الإرهابية المسلحة في العالم أصبحت تستهدف المصالح الأمريكية نتيجة لسياستها الدولية الجديدة التي تتسم بالهيمنة على العالم كما أن سياستها حيال الشرق الأوسط التي تقوم على مساندة وتأييد إسرائيل في حربها ضد فلسطين أكسبت أمريكا عداءات كبيرة وتعد المنطقة المتوسطية من بين المناطق الجغرافية التي وضعتها أمريكا ضمن اهتماماتها الأولية فهي منطقة تشهد غليانا امنيا وسياسيا وعدم الاستقرار

[1] مرجع نفسه،ص،ص157،158.

[2] – المرجع نفسه،ص162.

الأمني([1])،فإذا كانت المصالح الأمريكية في الضفة الجنوبية من البحر المتوسط تهددها الجماعات الإسلامية فان مصالحها في الضفة الشمالية تهددها الجماعات السياسية المتطرفة التي ظهرت إلى العلن،حيث قال كولين باولو وزير الخارجية الأمريكي في بيان أمام اللجنة الفرعية الخاصة بإفريقيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب:"إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تعارض التعصب والتطرف سواء كان دينيا- علمانيا في طبيعته،فالإسلام الذي هو واحد من ديانات العالم العظيمة ليس عدونا" وان شمال إفريقيا يشكل بطرق شتى صورة مصغرة للعالم النامي،ومجتمعاته تمر بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية وتستجيب بطرق مختلفة لما يطلب من حكوماتها القيام به من اجل المشاركة السياسية والرخاء الاقتصادي.ويظهر اهتمام الحلف الاطلسي بالحوض المتوسط بالإضافة إلى مراقبة تحركات القوى الأوربية المتوسطية يتمثل في مراقبة ما تسميه الدوائر الإعلامية الغربية "التهديد القادم من الجنوب"أي الجماعات الإسلامية الإرهابية. ([2])عارضت الولايات المتحدة الأمريكية دعوات للدول الأوربية المتوسطية لتأسيس نظام امني متوسطي يتشكل من قوات للرد والتدخل السريع وأنظمة أمنية للتجسس على القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة،كما عارضت بشدة *مشروع هيليوس*.من هذا المنطلق سارعت وزارة الدفاع الأمريكية خوفا على مصالحها العسكرية في المنطقة المتوسطية إلى تطوير قدرات الأسطول السادس بإدخال أجهزة جد متطورة عليه وأجهزة للرصد العسكري والتشويش على الرادارات المثبتة على حاملات الطائرات للدول الأوربية المتوسطية :فرنسا-بريطانيا-فرنسا-بريطانيا.كما دعت أمريكا الأسطول السادس بفرق تجريبية تتميز بالسرعة والدقة في التصويت،علما أن الأسطول السادس مجهز بأحدث الصواريخ بحر-جو وبحر ارض،التي بإمكانها إصابة أهداف بدقة كبيرة داخل الحوض المتوسطي وتعرف الدول المتوسطية انه ليس بمقدورها منافسة الأسطول السادس امنيا وعسكريا وهو السبب الذي جعلها تنسق فيما بينها لمواجهة الأسطول السادس([3]).فالمنطقة المتوسطية لها من الأهمية ما يمكنها من مساعدة أمريكا على توجيه صواريخ إلى العديد من الأهداف الإستراتيجية في كل من أوربا الجنوبية.فالحلف الاطلسي كنظام دفاعي من مهام الأسطول الأمريكي السادس إلا أنهما يلتقيان في الكثير من أهدافها الإستراتيجية الكبرى التي أولها تحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة على مصالح أمريكا في المنطقة،يتضح ذلك من خلال التنسيق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في الحوض المتوسطي ومراقبة تحركات القوى الأوربية المتوسطية،فأمريكا استطاعت أن تقلب الموازين الإستراتيجية الدولية من خلال إقرارها للسياسة الجديدة للحلف إذ أنها أعطت لنفسها الحق في التدخل العسكري خارج المجال الحيوي الذي كانت تعتبره مجالها التقليدي(المجال المتوسطي) وأصبح المجال الدولي في الحياة الدولية الجديدة مجاله الجديد للحقيقة أن أمريكا إقرارها المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي

[1]- خير الدين العايب،"البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"،مجلة الفكر السياسي،العدد الأول،ص12.

[2]- مرجع نفسه،ص15.

[3]- مرجع نفسه،ص16.

تعتبره مفهوما مكملا للمفهوم السابق الذي أقرته في مؤتمر روما عام 1991 كانت ترمي إلى توجيه رسائل مباشرة للقوى الدولية التقليدية والجديدة التي تنافسها على الإدارة الدولية.فهي تسعى عبر الحلف الاطلسي إلى إحلال الأمن المتوسطي من خلال حل النزاعات الدائرة فيه لكي لا تعطي الفرصة للدول الأوربية المتوسطية الفاعلة لتهتم بمفردها بالمسائل الأمنية للحوض.([1])

فتاريخ 11-09-2001 سجل كمحطة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية،فهذه الأحداث قلبت مفاهيم وموازين على المستوى الدولي،فالحرب على الإرهاب التي تلت الهجمات الإرهابية غيرت الكثير من المفاهيم السائدة تماما كما غيرت نهاية الحرب العالمية الأولى المفاهيم الدولية وما بعد الحرب الباردة بمعنى عجز النظام الدولي القائم على إدارة توازنات المجتمع الدولي الراهن،فهذا يعتبر العنصر الأمني الذي أصبح السمة المهيمنة على العلاقات الدولية فكان هناك حوار بين الشمال والجنوب غرب المتوسط محاولة إيجاد سبل لاحتواء ظاهرة الإرهاب الدعامة والمتوسطي خصوصا،وما يحدث حاليا ما هو إلا استكمال لترتيبات النظام العالمي الجديد التي بدأت في أوائل التسعينيات من القرن الماضي ولقد دخل العالم عصر استراتيجيا جديد قائما على عولمة الأزمات والعمليات الإرهابية مما احدث تغيرات هامة في النظام العالمي إلا أن هناك علاقة مباشرة بين الكارثة الاجتماعية:الفقر-المجاعة-الجهل-الأوبئة وانتشار النزاعات والحروب الأهلية في عصر ما بعد الحرب الباردة وظاهرة الإرهاب الدولي بفعل تزايد الفوارق بين العالمين المتقدم والمتخلف بنسبة ثلاثة أضعاف وهو ما يطلق عليه:الطابع اللامتكافئ وغير المكتمل للعولمة.([2]) لذلك فالإرهاب هو الاستخدام التكتيكي من طرف الأفراد والجماعات الإرهابية والذي يخلق جو من الخوف والرعب لتحقيق أهداف سياسية مما يجعل من الطبيعي أن لا يتناول مفكرو الغرب الإرهاب الرسمي الذي تمارسه الدول ضد الشعوب،واكتفاءهم بالتعريف السياسي والذي يقوم به أفراد أو مجموعة أفراد ضد دولتهم أو دولة أخرى أجنبية أن الأمم يقودنا إلى أهمية تحديد أنواع الإرهاب مع ضرورة التميز ما بين الأعمال الإرهابية وأعمال المقاومة.حيث أصدرت الأمم المتحدة عام1994 إعلان يمكن اعتباره منهاجا للعمل الدولي الجماعي بشان التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب ووضعت مجموعة من المبادئ والإجراءات والتوصيات التي تشكل إدانة قاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته باعتبارها تشكل انتهاكا لمبادئ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتعزز هذا الإعلان بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1361 الصادرة في12-09-2001 الداعي لمضاعفة جهود المجتمع الدولي لمنع وقمع أعمال الإرهاب([3])،لابد من الإشارة أن الجزائر طالبت منذ ندوة فاليتا بمالطا المنعقدة في 1997 وعلى لسان وزيرها للخارجية الأسبق احمد عطاف،بضرورة أن تتصدى جميع الدول للخطر الجديد،المتمثل في لشبكات الإرهابية وذلك من خلال مسعى مشترك كما أيدت خلال هذه الندوة

[1]- مرجع نفسه،ص17.

[2]- برد رتيبة،"الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 "،أطروحة ماجستير،جامعة:الجزائر -بن يوسف بن خدة- ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،سنة2009،ص-ص199-201.

[3]- مرجع نفسه،ص205.

تأسفها حول ما وصفه وزيرها الخارجية بالمواقف المحتشمة وتحفظ الشركاء في تناول موضوع يصعب تحقيق الأهداف وتجسيد المبادئ الموضوعة،فموقف الجزائر ودورها في محاربة الإرهاب بحيث قدمت أشغال لقاء بيروت التنسيقي بين الدول العربية المشاركة في 1 و2 جوان 1998 وثيقة عمل رسمية تدعو إلى إقامة تعاون لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة،هذا قبل إحالتها إلى اجتماع الخبراء ووزراء خارجية الدول ال27 بمدينة باليمو الايطالية.ولقد جاء المشروع الجزائري للوقاية ومكافحة الإرهاب يحتوي على 9 مبادئ أساسية هي ([1]):

- ✓ عدم تجزئة الأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي .
- ✓ احترام حقوق الإنسان وتطوير دولة القانون والديمقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع احترام سيادتها.
- ✓ إدانة العنف بكل أشكاله ورفضه كطريقة للتعبير السياسي .
- ✓ استعمال العنف من اجل أهداف سياسية يعتبر تهديدا لتطوير دولة القانون والديمقراطية وقيم حقوق الإنسان.
- ✓ التمييز بين الإرهاب وحق المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي.
- ✓ التعاون من اجل تقوية الثقة والأمن .
- ✓ إدانة الإرهاب بدون غموض بكل أشكاله وضرورة العمل على القضاء عليه على المستوى الثنائي وعبر تعاون متعدد الأطراف فتحقيق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في تقدير الجزائر يكون عبر خطوات ملموسة لابد للدول المتوسطية اعتمادها ويكون ذلك من خلال:-تفكيك الشبكات الإرهابية والوقاية من استعمال أراضي كل دولة من دول الأعضاء من اجل التخطيط أو إدارة أو تبني الأعمال الإرهابية.ومنع جمع الأموال ومراقبة حركاتها عبر البنوك ومتابعة أنشطة الجمعيات الدينية والخيرية.
- ✓ منع إصدار ونشر الاتجار وتوزيع وثائق تحريضية.
- ✓ التكوين والإشراف على مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتفكيك شبكات المتاجرة بالأسلحة والتعاون لمكافحة تهريب المخدرات وتبادل المعلومات حول الإجراءات الوقائية من تزوير وثائق السفر والتعاون المتبادل في الميدان القضائي ووضع اتفاقيات ثنائية لتسليم العناصر الإرهابية.([2])

لذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية قمة قواعد عسكرية لتتمكن من التدخل في حالة الضرورة إلا انه إذا كانت هذه الضرورة هي استئصال جماعة(مختار الجزائري) باعتبارها المحور الذي يتمركز فيه الجماعات الإسلامية المسلحة إلا أن الوسيلة في ذلك هو التواجد العسكري المباشر للقوات الأمريكية وتكوين قوة إقليمية

[1]-مرجع سابق،ص206.

[2]- مرجع نفسه،ص210.

في المنطقة رغم غموضها.فهذا الاهتمام الأمريكي ليس فقط من اجل تامين الجزائر ومكافحة الإرهاب وإنما لتامين النفط وكشفت وسائل الإعلام الجزائرية عن وجود خبراء عسكريين أمريكيين يتواجدون في نقص الجنوب الجزائري وبحوزتهم وسائل تكنولوجية حديثة لمكافحة الإرهاب ومطاردات الجماعات الموالية لقاعدة الجماعة السلفية للدعوى والقتال في المنطقة الصحراوية السلفية وكما تحدثت عن إقامة الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية في أقصى التراب الجزائري.رغم أن السفارة الأمريكية في الجزائر نفت ذلك،فأمريكا اكتفت بقاعدتها في شتوتغارت الألمانية لتفادي المشاكل السياسية وتكاليف مالية كبيرة مع ضرورة التعاون العسكري لمحاربة الإرهاب،يرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى حربها على الإرهاب،فإنها تستبق حربا باردة محتملة مع القوى الكبرى نتيجة تعاظم تواجدها في الجزائر والذي يمثل مصلحة مشتركة بين المنظرين الأمريكيين والحكومة الجزائرية في ظل الحركات الأصولية،فالجزائر دخلت في الحوار الأمني في إطار الاطلسي لتستفيد من قدراها الأمنية والعسكرية والمشاركة في الترتيبات الأمنية والعسكرية التي تجري في الجناح الجنوبي في حوض المتوسط،لان حسب اعتقادها ان غيابها عن الحوارات الأمنية الأطلسية يشكل للغرب مكسبا سياسيا وامنيا يعطي لها الفرصة للمشاركة في الترتيبات الأمنية والحوارات لوحدها على حساب الجزائر.والنتيجة النهائية تبقى ظاهرة مكافحة الإرهاب والتطرف وعدم تحديد دقيق لجوهر مفهوم الإرهاب،فانه يبقي الأمور الأمنية معقدة مع الاهتمام الأمريكي بمحاربة هذه الظاهرة في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي،البحر الأحمر وحوض المتوسط حتى مضيق جبل طارق والسيطرة على المحيط الاطلسي لمنع أي تسلل لأي عناصر إرهابية،خوفا من امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل([1])

إن طبيعة التهديدات الرئيسية الآن حسب رؤية الحلف هو من الجنوب ويتمثل في:الإرهاب الذي غالبا ما يعنون به القوة المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق،والقوى الإسلامية المقاومة ودول الممانعة التي تعارض سياسات الهيمنة الأمريكية والجريمة المنظمة وتهريب السلاح وانتشار أسلحة الدمار الشامل وزيادة معدلات الهجرة.وما يلاحظ أن هذه التهديدات من إفرازات السياسات الأطلسية في المنطقة وازدواجية وانتقائية المعايير في التعامل مع قضاياها.([2]) كما أن هذه التهديدات آتية من خارج المنطقة التقليدية للحلف وهي منطقة مغايرة ثقافيا وحضاريا للغرب لهذا لم يطرح الحلف مسالة انضمام أي من دول الجنوب وشرق المتوسط للحلف بهذه الدول.ومن الواضح أن المبادرة التي أطلقها الحلف للحوار مع الدول العربية المتوسطية إنما هي مسعى أمريكي-أوروبي لإقامة شبكة من العلاقات بين الدول العربية و إسرائيل،وان ذلك إنما يمثل امتدادا للمحاولات التي يبذلها الحلف لضمان العمل السريع في المنطقة العربية،بتوفير الغطاء القانوني بما يتلاءم مع العقيدية

[1]- زغدار عبد الحق،إشكالية امن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط،أطروحة دكتوراه،جامعة: الحاج لخضر-باتنة-،فرع علاقات دولية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،د ت،ص-ص،152-156 .

[2]- محمد حسون،"الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"،مجلة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية،العدد الثاني،سنة2010،ص 521.

العسكرية الغربية،ومع أهداف الحلف ويؤمن لمصانع الأسلحة طلبا متزايدا لتلبية برامج التسليح التي ينصح بها الغرب،ففي الشمال الأداة في التحالف التركي-الإسرائيلي الذي تباطأ مع وجود حكومة حزب العدالة الإسلامي في تركيا،في الجنوب تتداخل الأجهزة الأمنية الأمريكية-الإسرائيلية من مضائق تيران إلى مضيق هرمز وما يجري في القرن الإفريقي والسودان والاستمرار في عملية تقليص دور مصر التاريخي،إن هذا التحرك الأمريكي-الإسرائيلي المدعوم بمنظومة العلاقات الدولية للنظام الدولي الجديد إنما يشكل الأساس الاستراتيجي لمشروع النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد الذي يحمل الصيغة الاقتصادية والتجارة كسمة وكهدف استراتيجي أساسا لضمان المصالح الأمريكية والمطامع الصهيونية([1]).فقد جاءت الإستراتيجية الجديدة للحلف والمتضمنة التدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية التي تهدد مصالحه من خارج نطاق دوله،لتؤكد على المخاوف الدولية من أن الحلف يتجه لإحلال نفسه محل مجلس الأمن الدولي،واعتبار نفسه محددا للشرعية الدولية وفق ما ينسجم مع مصالحه،حيث أن الحلف سيكتشف بان الإستراتيجية التي ينفذها جورج بوش نيابة عن الناتو بدعوى محاربة الإرهاب هي ستغذي الإرهاب مما سيؤثر على الاستقرار والأمن الأوربي والعالمي ومكانة أمريكا.

إضافة إلى العمل الجاد في الدول العربية كافة على نشر الوعي ونبذ الطائفية وكل ما يفرق العرب،والتنبيه إلى المخططات الغربية الأطلسية الخبيثة والمبيتة للمنطقة المتوسطية،من خلال أقران الإرهاب بالإسلام وجعلها سوقا لتمرير مشاريعها من خلال ما يسمونه الديمقراطية([2]).

فحسب النظرة الغربية فأي تهديد هو أساسا من جنوب المتوسط وتجدر الإشارة إلى أن قمة واشنطن 1999 لحلف الناتو حيث أن القرارات غيرت الرؤية الأمنية التي تم تبنيها خلال حقبة الحرب الباردة حيث أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي فقد تم تحديد المخاطر العالمية والتهديدات الأمنية التي تستدعي تدخل الحلف وتشمل:([3])

- ✓ احتمال انقطاع الإمدادات الحيوية كالنفط مثلا.
- ✓ وقوع أعمال إرهابية جماعية من منطقة ما.
- ✓ انتهاك حقوق الإنسان على نطاق أوسع واستفحال الجريمة المنظمة مثل:تجارة المخدرات.
- ✓ احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى بلد مرغوب.

لم تتوقف الجزائر عن النضال من اجل إدراج مقاومتها للإرهاب،التي بدأت منذ التسعينات في إطار دولي ذات طابع مؤسساتي،حيث كانت تريد أن تجمع جميع شركائها حول هذا الهدف،وقد أثمر هذا الكفاح

---

[1]- مرجع نفسه،ص522.

[2]- مرجع نفسه،ص 525 .

[3]- طالب حسين حافظ،"الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"،د.ت،ص145.

بتبني المنظمات الجهوية الأساسية مثل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من النصوص التي تندد بهذه الآفة وتنادي بتضافر جهود الجميع لتجتثها من بكرة أبيها وبعد الهجمات التي استهدفت مدينتي نيويورك ومدريد في 11سبتمبر و18 مارس على الترتيب أخذت البلدان الغربية تراجع تحليلاتها وانضمت إلى المسعى الجزائري ومنذ ذلك الحين صارت الجزائر تتلقى دعما سياسيا وأصبحت نصالحها الأمنية تستفيد من الوسائل التقنية الحديثة لمكافحة الإرهاب وتعمل مع بلدان شريكة كي تتبنى هيئة الأمم المتحدة اتفاقية مشتركة لمكافحة الإرهاب وهذا رغبة منها أن تحصل على تعريف امثل لمفهوم الإرهاب([1]).كما تعتقد انه من غير الممكن أن تقاوم هذه الآفة العابرة الأوطان بشكل فعلي إلا إذا قدم لها تعريفا دقيقا،ويتقبله الجميع يتوجب إلا أن يشمل على أي لبس أو خلط لاسيما من باب الخلط بين الإسلام والنشاطات الإرهابية وربط هذه الأخيرة بجهاد عديد من الشعوب المحرومة من اجل استعادة حقوقها.([2]) إذ لا تنوي البلدان الغربية استخدام المهارات الجزائرية المعروفة والمثمنة في مجال مكافحة الإرهاب والاستعلامات فحسب وإنما تستفيد حتى من خبرتها في وضع حد للصراعات وتسييرها بشكل امثل،ويتذكر الشركاء الدور المهم الذي اضطلعت به الجزائر في حل الصراع الأثيوبي- الأرتيري وذلك الذي دار بين ليبيا والتشاد حول قطاع اوزو أنها تثمن وتشجع الجهود الحالية التي تبذلها الجزائر لوضع حد للصراع الذي يدور بين الحكومة المركزية وحركات الطوارق المتمردة في مالي.كما تثمن السياسة الأمنية الجزائرية الجديدة وتشابكها في القالب الأورو-أطلسي بطريقة مختلفة فهي تثير المخاوف والتساؤلات في حين يبدي بعض الأطراف معارضته لهذا التعاون فهو لا يرى في هذا الحوار إلا ذريعة كي تسوي منظمة الناتو مشاكلها الاقتصادية،فتقوم بضمان تزويدها بالمواد الأولية الهامة مثل المحروقات التي تمر عبر دول الضفة الجنوبية،هذه الأخيرة التي تعد بمثابة حصن ضد كل ما يعتبر تهديدا لأمن دول الشمال علاوة على ذلك هل يمكن أن تستجيب الجزائر للبنود السياسية لهذا التعاون مثل:طغيان الجانب السياسي الديمقراطي للقوات المسلحة خوفا من التدخل في الشؤون الداخلية والمساس بالسيادة،وعلى الرغم من المكانة التي تحتلها الجزائر والدور الذي يضطلع به البحر الأبيض المتوسط والذي تم ذكره تبقى الجزائر بلدا هشا وضعيفا فالأواصر التي تربطها مع شركاء الضفة الجنوبية غير مناسبة ما يجعل هامش عملها على الصعيد الأمني ضئيلا جهويا،حيث ستتمكن الجزائر أن تعيد التوازن لتعاونها مع الاتحاد الأوربي وهذا عن طريق إعادة تعريف إطارها ووسائلها ويمكنها أن تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية دعما عسكريا أكثر أهمية من حيث العتاد الناجع لمكافحة الإرهاب،كما أنها تستطيع أن تطلب مشاركة قوات الناتو في العمليات الإنسانية وعمليات الحفاظ على السلم،وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن بعض الدوائر السياسية والعسكرية ترغب أن تطور الجزائر علاقاتها مع الحلف أكثر فأكثر على غرار الأردن وإسرائيل ما يعزز سبل التعاون بين الطرفين يرقى إلى مستوى شراكة أكثر قوة وأكثر صلابة بإمكانه أن يقاس إلى البرنامج الذي طبقته منظمة حلف الناتوppp مع بلدان أوربا الشرقية وبالمقابل

[1]- فاطمة الزهراء الفيلالي،"الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط الواقع والأفاق "مجلة شؤون المتوسط،د.ت،ص161.

[2]- مرجع نفسه،ص162.

تشيد أطراف أخرى بتشجيع تخليص وتحرير البحر الأبيض المتوسط من سيطرة البلدان التي لا تمت بهذا البحر بأية صلة بهدف تحقيق التلاحم أفضل بين المتوسطين.([1])

ومن المرجح أن تكون منطقة المتوسط أكثر المناطق المرشحة لتطبيق هذا المفهوم بعد أزمة كوسوفو وبعد ذلك لسببين:

أولهما:إن هذه المنطقة تقع في معظمها ضمن قوس الأزمات بكل ما تحمله هذه القوس من مصادر تهديد للأمن والاستقرار الأوربي والأطلسي .

ثانيهما: الان هذه المنطقة تمثل مصالح تجارية واقتصادية وتاريخية لأعضاء الحلف من الأوربيين ولان الاستقرار الأوربي مرتبط بشكل كبير باستقرار أوضاع هذه المنطقة ([2]).

فالولايات المتحدة الأمريكية تراهن على الجزائر كشريك في إستراتيجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب،لذلك وجدت مبادرة إنشاء"مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب"بالجزائر دعما أمريكيا صريحا،ويمكن تفسير تزايد الدور الاستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة بالنظر إلى متطلبات هذا العامل الجديد أي الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب([3])

حيث جاهرت برفض القواعد الأجنبية من جديد،اتجهت صوب تعزيز منظومتها القارية (الاتحاد الإفريقي).هذا على الرغم من مشاركة السفن الحربية الأطلسية في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال في عام2009 .

اعتبر أمين عام حلف الاطلسي جاب دي هوب شيفر،خلال العام2007،إن اتفاق قادة دول الحلف على مواجهة الإرهاب عكس قدراتها على مواجهة تهديد مشترك لها.وأشار إلى الانقسام الذي جرى بين دول الحلف في العام 2003 حول خوض الحرب على العراق(فرنسا-ألمانيا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا).([4])

المطلب الثاني: الهجرة الغير الشرعية

---

[1]- مرجع نفسه،ص163 .

[2]- نزار إسماعيل الحيالي،حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ص84 .

[3]- الحاج إسماعيل زرقون،المغرب العربي والصراع الدولي،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد9،2010،غرداية ،18،19

[4]- فيليب جوردن،تعاظم أدور حلف الناتو في الشرق الأوسط" الكبير"،سلسة محاضرات الإمارات ،العدد115 ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ص19 ،21.

تندرج الهجرة خاصة الغير شرعية ضمن التهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها امن الأفراد والدولة والمجتمع وتعرف على أنها:"عملية انتقال الإنسان لأسباب متعددة من مسقط رأسه للعيش في مكان آخر بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو قصريه".([1])

إن الهجرة تتنوع بحسب الدافع الذي يؤدي إليها،فهناك الهجرة السكانية الناتجة عن أسباب ديمغرافية،الهجرة السياسية لأسباب سياسية وهجرة العمال نتيجة للضغوط الاقتصادية .وفي الوقت الراهن ينتشر نوع أخر للهجرة يعرف باسم الهجرة الغير الشرعية أو السرية التي تعني بأولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهجرون إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى،إن موجات الهجرة الخارجية مهما كان نوعها فهي تودي إلى انعكاسات اجتماعية والاقتصادية والسياسية على الدول التي تمثل مصدر للهجرة وعلى الدول التي تستقبل المهاجرين ،إذ تتنوع الأسباب المؤدية إلى انتقال الأفراد من مسقط رأسهم إلى

مكان أخر إلى الإقامة بشكل دائم أو مؤقت و لعل أهمها يعود إلى التباين الكبير

عل المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة للمهاجرين والتي تفتقر إلى عمليات

التنمية و الدول المستقبلة لهم ذات المستوى المعيشي المرتفع و الحاجة إلى الأيدي

العاملة و يمكن تحديد دوافع الهجرة فيما يلي:([2])

- ✓ قلة فرص

العمل و انخفاض مستويات المعيشة نتيجة لانخفاض الدخل بشكل كبير لدى غالبية السكان،بحيث أن تجميع متوسط دخل الفرد للدول المتخلفة في المتوسط يكون أقل من 1 من 20 من متوسط الفرد في الدول الغنية.

- ✓ فعدم

المساواة في توزيع الدخل تؤدي إلى انتشار الفقر وزيادة الأمية ونقص الرعاية الصحية وانخفاض المستويات الإنتاجية.

- ✓ المعدلات

المرتفعة للنمو السكاني وما يصاحبه من أعباء الإعانة الاجتماعية وبالتالي ارتفاع عدد الأشخاص الغير المنتجين في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة،حيث تشير بعض الإحصائيات إلى دخول

[1]- سهام حروري،"الهجرة وسياسة الجوار الأوربي"،مجلة المفكر،العدد الخامس،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،د.ت،ص345.

[2]- مرجع نفسه،ص346.

3 ملايين عربي لسوق العمل،وان عدد البطالين في الدول العربية يصل إلى 14 مليون،وهذا الرقم مرشح للارتفاع ليصل هذا العام 2010 إلى 25 مليون.

- ✓ هجرة

العلماء والأطباء والمهندسين ذوي الكفاءات العلمية العالمية بصفة نهائية لبلدانهم لأسباب سياسية أو لان تكوينهم المهني لا يتناسب مع حاجيات السوق في بلدانهم الأصلية أو لعوامل خارجية تتعلق بالإغراءات ونوعية الحياة والفرص المتاحة،حيث أن الدول المتقدمة تستطيع استقطاب الجهود التنموية وعوامل الإنتاج القابلة لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية المتطورة،وارتفاع الدخول وعوائد عوامل الإنتاج واتساع السوق.

- ✓ عدم

الاستقرار السياسي نتيجة حالات العنف التي تشهدها دول جنوب المتوسط،وضعف مستوى المشاركة الشعبية وعدم فعاليتها.

كل هذه الأسباب مجتمعة تؤدي إلى الشعور باليأس والإحباط والبحث على أماكن أخرى أين تتوفر إمكانية الحصول على منصب عمل.([1])

تعرف الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية بأنها"ظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا،فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسالة اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة تعدد الثقافات، أما الجنوب فينظر للعلاقة على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي فالتحدي الأساسي في هذه القضية تأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات تزايدت في منطقة المتوسط مشكلة الهجرة نحو الشمال خاصة من الدول الفقيرة من شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي،أوربا ترفض استقبال مزيد من المهاجرين غير المؤهلين وذلك يرافق هذه الظاهرة من تهديد لأمن منطقة المتوسط.تسعى الدول الأوربية-المتوسطية إلى إشراك باقي الدول الأعضاء في الحلف في هاجسها الأمني المتمثل في الهجرة غير الشرعية والاستفادة أكثر من خبرة الحلف لإدارة ومكافحة هذا التهديد، وربطها بالمخاطر التي يركز عليها الحلف كثيرا في المفهوم الاستراتيجي الجديد كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل،فالحلف اتخذ إستراتيجية جديدة لاحتواء الهجرة غير الشرعية،في مؤتمر بروكسيل2004 تنص على مواجهة موجات الهجرة باعتبارها تهديد لأمن الدول المستقبلة يعادل تهديد الإرهاب ومحاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل.([2])

---

[1]- المرجع نفسه،ص347.

[2]- تباني وهيبة،الأمن المتوسطي في الإستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، أطروحة الماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014 ص-ص147.

لقد ازدادت حصيلة زوارق الموت للحالمين بالوصول إلى الجنة الغربية أو الذين أخذتهم روح المغامرة إلى أنحاء العالم بحثا عن أوضاع معيشية أفضل لكل محاولات صد هذا النوع من الهجرة ومحاولات التقليص من إعداد الضحايا تبوء كلها بالفشل لان هناك عوامل عديدة تجعل ظاهرة الهجرة السرية وضعية مزمنة.لا يبدي المتابعون لقضايا الهجرة غير الشرعية أي تفاءل بشان الحصول على دواء ناجح يقضي على هذه الآفة وبالتالي الحد من ماسيها الاجتماعية الخطيرة فكل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تبلغ في كثير من الدول مرحلة اليأس تجعل أرقام الضحايا في ارتفاع مستمر خاصة في البحر الأبيض المتوسط الذي أصبح يوصف بالمقبرة البحرية الجماعية.([1])

المسؤولين في الدول الطاردة للمهاجرين أو المسؤولين في الدول المستقبلة لهذه الفئة متفقون على أن النواة القادمة ستكون أكثر إيلاما وقسوة،فحالة اليأس في تحسين الأوضاع المحلية تدفع بالكثير من الشباب إلى المغامرة كما أن تفاقم الأوضاع الأمنية في عدد من الدول وفي الوقت نفسه سينتج أشكالا جديدة من جريمة تهريب البشر،فالأمم المتحدة أطلقت صفارات الإنذار بعد أن فاحت روائح الجثث من المتوسط وأصبح الوضع غير محتمل في ظل تلاحق الأمواج البشرية التي تلقى بنفسها في عرض البحر،فالمنظمة الدولية للهجرة أصدرت مؤخرا تقرير قالت فيه أن75% من الضحايا الذين تم إحصاءهم كان البحر الأبيض المتوسط مقبرتهم الأخيرة وقالت المنظمة أنها سجلت منذ مطلع العام الجاري وفاة4868 مهاجرا غير شرعي عبر العالم،وأضافت أن حوالي 40000 مهاجر غير شرعي في العالم لقوا حتفهم منذ عام 2000 أثناء محاولتهم العبور إلى أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو استراليا بينهم 22000 قضوا في عرض البحر الأبيض المتوسط إما غرقا أو اختناقا أو جوعا أو بردا،هناك عدة عوامل تتفاعل على ارض الواقع تجعل ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتفاقم مستقبلا رغم كل الظروف التي تحدثنا عنها سابقا،صحيفة الغارديان البريطانية تحدثت عن هذا الموضوع.بالقول بالإضرابات وعدم المساواة في الوطن العربي تحول البحر الأبيض المتوسط لبحر الموت اثر الإقبال على الهجرة السرية كحل للهروب من معاناتهم في بلادهم،قول صائب لان الأوضاع الأمنية متمثلة في العنف الداخلي السياسي وانسداد الأفاق السياسية في كثير من الدول العربية تجعل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تزداد سوءا من سنة إلى أخرى وهذا يدفع بفئات واسعة من سكان دول جنوب المتوسط إلى البحث عن سبل حياة أفضل في أماكن أخرى من العالم لاسيما في شمال المتوسط.([2])

بالنسبة للتزايد الديمغرافي وظاهرة الهجرة الناجمة عنها،فان السياسات التي تتبناها الدول المستقبلة تخفيض الهجرة من خلال محاولة طرح برامج التأهيل المهني وخلق فرص عمل جديدة،فقد أولت الدول الأوربية أهمية كبيرة لظاهرة الإرهاب من خلال إدراجها في جميع سياستها التشاركية في المنطقة المتوسطية

[1]- مرجع نفسه،ص149.

[2]- الهجرة السرية في المتوسط...واقع مؤلم ومستقبل مرعب،السبت3جانفي2015.

www.akhbarelyoum.dz/01/200239/127572

وربطها بمسائل الأمن والاستقرار في المنطقة،وبالتأكيد تعتبر المنطقة المغاربية لها أهمية توجه نحو أوربا باعتبارات القرب الجغرافي والروابط التاريخية التقليدية بين المجتمعات الغربية عكس الدول الأخرى فمن أسباب الهجرة نحو الشمال.

- **أسباب سياسية:** مثل معارضة نظم الحكم والعمل ضدها من الخارج والدول المستقبلة بالتحديد التي وفرت الملجأ لكثير من عناصر المعارضة.

- **أسباب اقتصادية:** ومنها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة وفشل الخطط التنموية واحتكار فئات محددة في هذه المجتمعات للثروة على حساب الفئات المحرومة من مظاهر التنمية.

- **الأسباب اجتماعية وثقافية:** نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الدول العربية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي بما يدفع بالعديد من الشباب إلى الهجرة.([1])

ولمعالجة ظاهرة الهجرة السرية قدمت الدول المستقبلة مجموعة من الاقتراحات والسياسات للحد من الظاهرة ومنها:دعم جهود التنمية لحل مشاكل البطالة عن طريق استيراد بعض المواد النصف مصنعة وتقديم بعض المساعدات المالية في حين أن تلك الطريقة المتمثلة في سياسة الاستيراد من الخارج والسعي إلى العيش على النمط الغربي،حيث تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية عاملا من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الاندماج في الدول المستقبلة موازية مع المشاكل الاقتصادية-الاجتماعية للسنوات القادمة حيث أن المهاجرين من الذين يواجهون مشاكل الاندماج يتوجهون نحو الأوساط الإجرامية والجريمة المنظمة أو استقطاب التنظيمات الأصولية لهم من خلال التأثير النفسي للعامل الديني إضافة إلى زيادة معدلات التوترات والمواجهات بين المهاجرين والسكان الأصليين لهذه البلدان.

تعتبر الهجرة ظاهرة بشرية قديمة،وظاهرة معقدة في عالمنا المعاصر،بالرغم من أن الهجرة تعتبر قديمة قدم الإنسان نفسه إلا أن عملية الهجرة والنزوح بشكل جماعي وكبير تعتبر ظاهرة حديثة تعود إلى نهاية القرن 19 وبداية القرن20 حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 25 مليونا قد هاجروا إلى العالم الجديد لكن الهجرة قد تقلصت بشكل ملحوظ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى حيث وصلت إلى شبه توقف خلال عقد30 من القرن20،وبسبب القيود التي تفرضها الدول في وجه الهجرة برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي يشهدها العالم هي الهجرة نحو الغرب.نقصد بالهجرة هو الاغتراب أو الانتقال من ارض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أما من الناحية السياسية والقانونية فان مصطلح الهجرة يحظى بالاختلافات كثيرة منبعها الجانب الذي يركز عليه التعريف وغالبا ما يتعلق بأسباب ودوافع الهجرة وأنواعها ودون الخوض في تعريفات الهجرة نشير

[1]- زغدار عبد الحق،"إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط"،أطروحة دكتوراه ،جامعة:الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،د.ت،ص327.

هنا إلى أن هذا الموضوع قد أصبح يحظى باهتمام دولي واسع،نظرا لتزايد أعداد المهاجرين الذين يرغبون في الانتقال من بلد لأخر،إما بسبب السعي وراء مصادر العيش أو تحسين المستويات المعيشية أو لأسباب سياسية وأمنية وغيرها،فهناك نظريات درست ظاهرة الهجرة السرية:([1])

- **نظرية التبعية:** أن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطة متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز،تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط،تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور والمستويات المعيشية الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز،فالهجرة تعتبر عاملا أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز،خاصة هجرة الكفاءات لان دول المحيط هي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

النظرية الاجتماعية:سوسيولوجي الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجي المعاصرة ظهر مع مدرسة شيكاغو يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة مجموعة من المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج وهو اتجاه نظري وإمبريقي مهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعها مجتمعات المهاجرين المقيمين مع التركيز على وضعية الاستغلال والتمييز الاجتماعي والثقافي،ونضال المهاجرين ضد هذا التمييز من اجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم،مما يؤكد على أن المعالجة الوحيدة للهجرة لحد الآن هي معالجة أمنية لان الهجرة غير الشرعية هي أعمق واعقد من النظرية البوليسية والأمنية البحتة،خاصة أن شبكات التهريب تفننت في ابتكار الوسائل التي يمكنها من العمل سواء من خلال تجنيد الوسطاء والسماسرة الأمر الذي حال دون نجاح الجهود المبذولة للحد من الهجرة السرية،بل زادت هذه الأخيرة تدفقا في معظم البلاد المصدرة للهجرة خاصة من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء،هذا لزيادة تدهور الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية إضافة إلى صراعات الأحزاب والمصالح الشخصية وتأثير السياسات الدولية وتنافس القوى الكبرى للوصول إلى خيرات إفريقيا الزراعية والمعنية ومواقعها الإستراتيجية المهمة في العالم وللحد من هذه الظاهرة:([2])

- تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يخص الهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة،ورغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل ضمان وأمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي وكثافة الهجرة غير الشرعية العمل على مواجهة أسباب الهجرة السرية والتي تعود غالبا إلى الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة ومن ثم ضرورة

[1]- برد رتيبة،"الحوار الأورومتوسطية من برشلونة إلى منتدى 5+5"،أطروحة ماجستير،جامعة الجزائر -بن يوسف بن خدة- ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام،سنة 2009،ص351.

[2]- مرجع نفسه،ص352.

وضع سياسة إنمائية وإستراتيجية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وانجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في آماكن إقامتهم الأصلية.فمشكلة الهجرة السرية ليست ظاهرة عادية بل تأخذ بعدا معقدا يتداخل فيه العنصر الأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي والدولي فاهم محرك للهجرة السرية التي تعبر البحر الأبيض المتوسط هو الأمل في حياة ومستوى معيشي أفضل وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى اجتماعية-اقتصادية – سياسية – نفسية فالظروف تبرر صعوبة الحياة في البلدان المصدرة للهجرة بفعل البطالة والفقر فحالة اليأس هي وراء دفع المهاجرين للمخاطرة بحياتهم وركوب "قوارب الموت"،إن معالجة المشكلة من قبل بلدان ضفتي البحر المتوسط بمقاربة أمنية بحتة وعلى الرغم من نجاحها في تخفيض عدد المهاجرين الغير شرعيين،أبرزها عجزها عن اقتلاع أسباب المشكلة من جذورها،فالعلاج الفعلي لظاهرة الهجرة السرية يكمن أساسا في ضرورة تحقيق الدعم والتنمية في البلدان الأصلية التي تنطلق منها الهجرة الغير شرعية وذلك عن طريق إيجاد فرص عمل وفرص لحياة إنسانية كريمة أمام الشباب الذي أغلقت في وجهه أبواب العمل والأمل في الحياة،ومالم تعالج المشكلة الاجتماعية-الاقتصادية وبتعاون وإرادة مشتركة،فان هذا ربما يصبح خطرا للغاية في إقليم المتوسط،فلمعالجة هذه المشكلة لابد أن تفهم في إطارها الشامل الاجتماعي والاقتصادي قبل أن تفهم كمشكلة أمنية بمعنى ضرورة تنمية المناطق المصدر للهجرة وتشجيع الناس للاستقرار في بلدانهم ولا يتحقق الأمر إلا من خلال معالجة مشكلة الهجرة في إطار شامل وضرورة التعاون لإيجاد الحلول الأزمة لأجل جعل المتوسط منطقة آمنة ومستقرة. ([1])

[1]- المرجع نفسه،ص355.

ملخص الفصل:

إذن نستنتج ما يلي:

- ✓ نظرا لأهمية المنطقة المتوسطية بالدرجة الأولى وثانيها الجزائر لدى الحلف الأطلسي أصبح هناك تقارب بينهما في إطار حوار أمني أطلسي-متوسطي بما يتوافق مع المصالح الأطلسية-الأمريكية لكن ولفترة تم إزاحة الجزائر من هذا الحوار بسبب المشاكل التي تعاني منها.
- ✓ إن الحلف لكي يواجه أزمات المنطقة المتوسطية اعتمد على مجموعة نقاط:
- ✓ قمة الشراكة من أجل السلام وهي بمثابة توسيع للحلف ليشمل مهام خارج المنطقة التقليدية.
- ✓ قمة براغ الهدف منها توسيع القدرات العسكرية الأمريكية-الأطلسية.
- ✓ قمة اسطنبول هدفها توسيع الحوار المتوسطي .
- ✓ في المقابل كان هناك تلاحم أطلسي-جزائري من أجل مكافحة الإرهاب أو ما يسمى "العدو الزئبقي" ومن إيقاف الهجرة غير الشرعية من التزايد لما تحصده من أرواح وهذا في إطار المفهوم الإستراتيجي الجديد سنة1991.

الفصل الثالث: مستقبل التنسيق الأمني في ظل الظروف الراهنة

الفصل الثالث: مستقبل التنسيق الأمني في ظل الظروف الراهنة

مقدمة الفصل:

يعتبر الاهتمام الأمريكي الأوربي بالمنطقة المتوسطية من جهة لتأمين مصالحهم الحيوية والدفاع عنها ومن جهة أخرى لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة من أجل مكافحته من التسرب وكذلك يعتبر أحد العناصر الإستراتيجية لكلا الطرفين.

سوف نستهل هذا الفصل بالمبحث الأول:التنافس الأمريكي-الأوربي على المنطقة المتوسطية ويتفرع إلى المطلب الأول: الذي يتمثل في أسباب التنافس،المطلب الثاني: أليات التنافس الأوربي-الأمريكي وأيضا المطلب الثالث: يتضمن نتائج التنافس،المطلب الرابع:يتكلم عن مستويات التنسيق الجزائري-الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي،أما فيما يخص المبحث الثاني:المتوسط كجماعة أمنية من سياسة الشراكة إلى سياسة الجوار الأوربية .ينبثق منها نبذة عن سياسة الجوار وتطورها ونختتم الفصل بالمبحث الثاني بعنوان أفاق العلاقات الجزائرية الأطلسية.

المبحث الأول: التنافس الأمريكي- الأوربي على المنطقة المتوسطية

إن المقصود بالتنافس العالمي المعرقل للتعاون الأمني هو التوجهات الجديدة للدول الكبرى في امتلاك الأسلحة النووية وتطوير القوات العسكرية بالتقنيات العالية وهذا ما يؤدي الى عدم الثقة بين الأطراف الدولية،فالمتوسط نظرا لمكانته الجيو إستراتيجية كثيرا ما تسعى الدول الكبرى لوضع قواعد عسكرية على مستواه وبالقرب منه،كما أن خطورة السلاح النووي على جميع دول المنطقة المتوسطية خاصة بامتلاك إسرائيل لرؤوس نووية،إضافة للدول الأوربية بالرغم من الاتفاقيات الدولية لأجل حظر الأسلحة النووية وامتلاكها([1]). ونظرا لأهمية المنطقة المتوسطية ووجود المصالح الحيوية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي،حيث ترجع الدراسات التاريخية السياسية الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وبالذات الجنوبية، قامت هذه أمريكا معاهدات تجارية مع البلدان المغاربية إلا أن هذه الأخيرة لم ترضى آنذاك فرنسا،وتعتبر هذه الدول أن هذه المعاهدات حكرا على الأوربيين بحكم الجوار والعلاقات المتميزة التي كانت تربطهم مع حكام المنطقة الجنوبية لذلك استعملت كافة الوسائل للتعرض لإيقاف المطامع الأمريكية في المنطقة إلا أن ذلك لم

[1]- ليندة عكروم،تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات الدولية بين دول شمال وجنوب المتوسط،ط2 ،دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع:عمان،الأردن،2013 ،ص176 .

يمنع أمريكا لتواجدها في المنطقة الجنوبية للمتوسط،وعلى هذا الأساس يظهر التنافس في المنطقة بأنه لا يعود إلى حقبة الحرب الباردة([1]).

المطلب الأول: أسباب التنافس

يعتبر البحر الأبيض المتوسط مجال جيواستراتيجي،عرف وما زال يعرف أهمية في الساحة الدولية،خاصة في توجهات القوى الفاعلة على الساحة الدولية،فعلى الرغم من تراجع عوامل الصراع الاستراتيجي الأمريكي–السوفيتي في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ بداية التسعينيات،إلا أن "المسرح المتوسطي" ظل يشكل أهمية حيوية بالنسبة لأمريكا التي تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع دول المنطقة بحيث تضمن امتداد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية المترابطة بالمجال الاطلسي،ومنطقة الشرق الأوسط وصولا إلى الخليج العربي الفارسي فأسيا الوسطى،وهي حلقات إستراتيجية متتالية يشكل فيها حوض البحر الأبيض المتوسط حلقة وصل إستراتيجية هامة،ويعتبر هذا المنظور الاستراتيجي الجديد للبحر الأبيض المتوسط منذ بداية التسعينيات،إحدى الخلفيات الرئيسية التي دفعت أمريكا إلى إقرار مفهوم المجال المتوسطي الموسع المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي باشره الحلف الاطلسي مع دول المنطقة وتجلى اقتصاديا من خلال مبادرة شراكة متعددة الأطراف،فمع بداية فترة ما بعد الحرب الباردة،ظل السلوك الاستراتيجي الأمريكي في حوض المتوسط يتحرك بنفس الخلفيات الإستراتيجية تقريبا،وذلك وفق ثلاث أهداف رئيسية وهي:([2])

- ✓ احتواء المخلفات الإستراتيجية الناجمة عن مرحلة الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي،بما في ذلك التصدي لمحاولات الاستقلالية الإستراتيجية الأوربية الغربية في المنطقة.
- ✓ مراقبة المجال البحري لحوض المتوسط كمعبر استراتيجي هام وحيوي–بالنسبة للأمريكيين والأوربيين– لنقل البضائع والنفط وضمان امتداده من الخليج وشمال إفريقيا.كما يعتبر الممر البحري المتوسطي معبرا رئيسيا وحيويا لنقل وتحرك القوات الأمريكية عبر بؤر التوتر ومصادر التهديد،حسب منظور حماية المصالح الأمريكية.
- ✓ حماية امن إسرائيل الذي يمتد مجالها الاستراتيجي الدفاعي والهجومي من الخليج شرقا الى غرب البحر المتوسط.
- ✓ لقد رحب هذا الأخير في الاجتماع الوزاري الذي عقد في ديسمبر 1994 بإعلان ميلاد غرب أوربا ودعا الدول الأعضاء والى الانضمام إلى هذا الأخير حيث التحقت كل من إسلندا والنرويج وتركيا

[1]– زغدار عبر الحق،"إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجية الغربية ومواقف دول الجنوب"،أطروحة دكتوراه،جامعة:الحاج لخضر–باتنة–،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،د.ت،ص178.

3– المرجع نفسه،ص179 .

كأعضاء مشاركين وحصلت اليونان على العضوية الكاملة أما الدانمرك فقد انضمت بصفة مراقب وانضمت إليه في عام 1995 كل من: فلندا والسويد والنمسا بعد انضمامهما إلى الاتحاد الأوربي أما دول أوربا الشرقية فقد سمح لها بالانضمام بصفة شريك منظم.وقد كانت قمة رؤساء دول وحكومات الحلف ببروكسيل في جانفي 1994 نقطة تحول مهمة في علاقة منظمة اتحاد غرب أوربا بالحلف الاطلسي من خلال الاتفاق الأوربي الأمريكي لتنشيط دور اتحاد أوربا الغربية وزيادة فاعليته المكون الأوربي للحلف وقد نتج عن تلك القمة:([1])

- ✓ أهمية بلورة منظور دفاعي أوربي يتلاءم مع الحلف ويمكن الأعضاء الأوربيين من تحمل مزيد من المسؤوليات اتجاه أمنهم في التأكيد على استعداد الحلف لوضع لبنته الأساسية تحت تصرف اتحاد غرب أوربا وبصفة خاصة"قوة العمل المشتركة المجتمعة"والتي يتم تشكيلها لتكون مستعدة للاستخدام من قبل كل من الاتحاد أوربا الغربية والحلف الاطلسي،وبالرغم من المكاسب التي استفادتها السياسية الأمنية الدفاعية وبالرغم من أنحاء اتحاد غرب أوربا استفاد كثيرا من حلف الناتو إلا أن ذلك اثر كثيرا في محاولات أوربا لبناء سياسة أمنية مشتركة ومستقلة،فالولايات المتحدة الأمريكية تكيل بمكيالين في علاقاتها مع الأوربيين من خلال بسط سيطرتها وتفردها كقوة عالمية،وفي الوقت نفسه محاولاتها إضعاف أوربا وإبقاءها تحت المظلة الأمريكية من خلال تقييد علاقتها مع العالم([2]).
- ✓ إن الجزائر بلد تكتسي أهمية على الصعيد الجغرافي السياسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلا انه لم يسلم من معظم عمليات إعادة التركيب وإعادة تشكيل في المنطقة،فمنذ نهاية الحرب الباردة وعلى غرار بلدان الجنوب الأخرى غدت الجزائر هدفا يتهافت عليه الغرب من الأوربيين والأمريكيين للمشاركة في إحلال الأمن في المنطقة،ويبدو أن الجزائر قد راهنت على تحقيق مصالحها الإستراتيجية الوطنية في ظل الطريق المسدود لبناء مغرب عربي امن والذي يحول دون عدم حل النزاع الصحراوي وكذا تعارض النخب والقيادات الذي يشل التطور في هذه المنطقة،فأمريكا تريد بناء نظام امني مستدام لأنها صارت واعية كل الوعي بأهمية المنطقة،فبالرغم من عدم انتماء الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة المتوسطية جغرافيا إلا انه بفضل قوتها لا تباشر أية عملية في غيابها،فهي تحاول إرساء نظام إقليمي جديد يضمن الاستقرار السياسي ويواجه التهديدات الإرهابية ويخفف من المشاكل في المنطقة،أما الأوربيين فيحاولون إعطاء سياستهم الأمنية في البحر الأبيض المتوسط إيجاد وطنيا وأوربيا بإطلاقها إلى الخارج فهناك مقاربات تندرج ضمن التنافس بحسب الأهداف المرتبطة بهذين الطرفين فبالرغم من تعارض مصالح هذين القطبين إلا أنها تنتهي بالتكامل في المنطقة المتوسطية،فلقد وضعت الحرب الباردة حدا للمعسكرين المتخاصمين وللتهديدات التي يمثلانها،لكنها ولدت أخطار أو تصدعات

---

[1]– قريب بلال،"السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه–التحديات والرهانات–،أطروحة ماجستير، جامعة :الحاج لخضر –باتنة–قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011 ، ص–ص 61–66.

[2]– المرجع نفسه،ص62 .

جديدة وفي إطار المقاربة الإستراتيجية الأوربية الأطلسية الراهنة،لا يمكن لأي دولة مهما كانت قوتها أن تحقق أمنا مطلقا،وفي هذا المنظور تتميز مشاكل الأمن الوطني بطابع التفاعل،ففي ظل العولمة والمتمثلة في تشكل الكتل الإقليمية.فقد مفهوم الدفاع الوطني من طابعه العملي فلا وجود لأية دولة بمقدورها أن تتحمل لوحدها الدفاع عن مصالحها،إذ ترتبط هذه الأخيرة بقدرات كل بلد على التفاعل في كيانات مندمجة ومتعددة الأطراف وتشاطر كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الضفة الجنوبية بما في ذلك الجزائر هذه المقاربة([1]).

- ✓ لقد كانت أوربا خلال الحرب الباردة فضاء مشتركا للقوتين العملاقتين،ولم يحدد الأوربيين وضعيتها الإستراتيجية فقد هزت الحقبة التي تلت الشيوعية الخريطة السياسية والجغرافية والإستراتيجية لأوربا،ولم يستلزم الأمر رفع التحديات المختلفة التي فرضها التوسع وتعميق التكامل بل تعدى الأمر إلى التعاون مع العملاق الأمريكي وعقد شراكات مع الضفة الجنوبية للمتوسط،فقد كان التعامل الأوربي المتوسطي شبه مقتصر على الميدان الاقتصادي في حين لم تكن مختلف السياسات الأوربية في مستوى الأهداف المنشودة فهذا العجز لمواجهة التهديدات المتنامية في الجنوب،سنت أوربا سياسة متوسطية يقال أنها محددة كما عقدت مؤتمر برشلونة،الذي يعتبر إطار إقليمي لالتقاء الشركاء وترقية مصالحهم المتبادلة فالاتحاد الأوربي يملك مشروعا طموحا للضفة الجنوبية للمتوسط للقرن 21،فالاتحاد الأوربي يعتزم بناء أنواع جديدة من العلاقات وتعويض مفهوم التعاون بمفهوم الشراكة،يتعلق الأمر بإنشاء إطار علاقات متعاقدة شاملة حيث سيحتل الجانب الاقتصادي أهمية اكبر ،وبعد مرور فترة من الزمن في بذل الجهود تبقى النتائج الملموسة ضئيلة جدا،ففي حين أن ماهو ملاحظ محبط إلى حد ما في المجال الأمني،لا يمكن أن تزعم الشراكة الاورو–متوسطية بالمطالبة بحوصلة تخص الأمن والدفاع،لكن كل هذه الطموح باءت بالفشل وذلك لسببين:([2])
- ✓ الإطار العام الذي تم تبنيه،فالشراكة عبارة عن مؤسسة متعددة الأطراف تمس كل القطاعات مؤسسة متعددة الأطراف تمس كل القطاعات وتهدف إلى أن تعنى بكل البلدان التي تطل على البحر الأبيض المتوسط.
- ✓ نقص الإرادة السياسية التي تترجم بضعف ونقص فاعلية ونجاعة الأدوات المختارة لمصاحبة هذه الشراكة في هذه الظروف تنوط حاليا منطقة التبادل الحر بين بلدان المنطقة وتكامل اقتصاديات الضفة الجنوبية مع الاقتصاد الإقليمي عبر عقد الاتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي،إذن تستقطب محاولات بناء فضاء أوربي متوسطي اهتمام قوي غير مطلة.أما فيما يخص اهتمام أمريكا بالمتوسط ،حيث فالجزائر تكيفت مع نظام الأحادية القطبية الذي برز غداة الحرب الباردة وفي الوقت نفسه نوعت

[1]– فاطمة الزهراء الفيلالي،"الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط الواقع والأفاق"،مجلة شؤون الأوسط،العدد ،ص–ص147 –155 .

[2]– المرجع نفسه،ص–ص155–156.

من شركائها وتبقى منطقة المغرب الفضاء الطبيعي الذي توليه الجزائر الأولوية حيث أنها تبذل جهود بطريقة منتظمة لتنشيط منظمة الاتحاد المغاربي في نفس الوقت تسعى أكثر فأكثر لمسعاها في الفضاء المتوسطي الذي يعد أكثر اتساعا وشمولا ويتمثل الإطار في الميول المتعددة للشراكة الاورو-متوسطية،فالجزائر تقحم نفسها في الركب الأمريكي لتتجنب مواجهة مباشرة مع أوربا بعامة ومع فرنسا خاصة،علاوة على ذلك تحاول توسيع استقلاليتها عن طريق استغلال المنافسة الأوربية المتوسطية والاختلافات الروسية مع المغرب،ويمكن أن تعتمد الجزائر على ميزتين رائعتين للتطبيق الأنجع لهذا النهج السياسي وهما:قدراتها الطاقوية وتجربتها في مجال مكافحة الإرهاب.

فالمشروع في جوهره هو محاولة للالتفاف على الشراكة الاورو-متوسطية في الضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط لترسيخ الخصوص السياسي الأمريكي في المنطقة كفاعل أساسي إضافة إلى التحكم في الفضاء المتوسطي عبر بوابته الجنوبية والفضاء الشرق الأوسطي عبر بوابته الغربية،كما أن إضفاء صيغة"شراكة اورومتوسطية "على المشروع يعتبر استراتيجيا منافسا لمشروع الشراكة الاورومتوسطية وموجها لمنطقة تعتبر تقليدي تحت النفوذ الاقتصادي الأوربي،حتى إذا ما كان الأمريكيون أنفسهم يفندون هذا التنافس،ورغم أن إعادة التوجيه نحو الشرق"أفغانستان"التي قامت به الإدارة الجديدة لأوباما يشير ضمنيا إلى أن المتوسط سيبقى ممرا بسيطا لدرجة اكبر بسبب تأكيد موقف التبعية الأوربية الذي يدفق الأمريكيين لأولوياتهم المتوسطية تبقى الخطوط الرئيسية التي تقع تحت التصرف الأمريكي في المتوسط"امن إسرائيل-امن تجهيزات الطاقة-الأمن الصلب(انتشار أسلحة الدمار الشامل،الإرهاب)"فالمنطقة المتوسطية ترمي كل منها إلى الاستحواذ على المنطقة،فأوربا تحاول جاهدة أن يكون لها دور في المنطقة لأنها تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها،والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المنطقة المتوسطية مهمة إليها لبسط نفوذها على العالم،الواقع أن فرنسا التي تقود التوجه الأوربي الجديد نحو الانفصال عن المظلة الأمريكية لن تسلم بالأمر الواقع وسوف تعمل جاهدة على منافسة أمريكا في المنطقة،فالولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل على احتواء الدول الأوربية الفاعلة لكي لا تستحوذ على منطقة المغرب العربي،لان ذلك يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

فيكمن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المتوسطية وشمال إفريقيا في أن علاقاتها بدول المنطقة غير متينة لاهتمامها بدول المنطقة ويبدو أن عدم اهتمامها بالمنطقة في هذه الفترة يرجع إلى عدة اعتبارات منها:([1])

[1]- سعيد الهوسي:"مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الإستراتيجية الأمريكية،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية -سلا- المغرب،العدد الثاني،ص40 .

التزامها بتطبيق مبدأ أمريكا للأمريكيين،أو ما يسمى بمبدأ مونرو ومن ناحية أخرى،فان الهيمنة الأوربية آنذاك كانت قد أصبحت مطلقة على حوض المتوسط والبلدان المطلة عليه وبالتالي لم تستطع أمريكا إقحام نفسها في منافسة شديدة مع الدول الأوربية مثل أوربا وبريطانيا([1]) .

عمدت فرنسا وباقي الدول الأوربية الأخرى إلى الاستعمار والاستيطان في المنطقة لمدة طويلة يجعل الاعتقاد بان الاهتمام الأمريكي بالبحر الأبيض المتوسط يعود إلى فترة الحرب الباردة ومابعدها فقد كان هذا الاهتمام عبر منظمة الناتو لتامين مصالحه الحيوية والدفاع عنها،إذ تعتقد أمريكا أن أوربا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن في المنطقة المتوسطية،ويتصور الأمريكيون أن الدول العربية المطلة على سواحل أوربا الأطلسية ولذلك يرون أن المنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم ولا تسمح لأمريكا أن تنفرد بها أي قوة تعادله([2]) ،فتعدد الأسباب السابقة وغيرها،جعل من منطقة فضاء المتوسط وخاصة ضفتها الجنوبية منطقة تباين وتنافس واتفاق بين الدول الاتحاد الأوربي وأمريكا من خلال البعدين الأساسيين:البعد الاقتصادي والسياسي،والبعد الأمني العسكري.فالعلاقات الأمريكية الأوربية تتميز بالتعقيد والتعدد وتنطوي على عناصر التعاون وأخرى للتنافس،فإذا كانت أمريكا قد انتهجت سياسة عدم التدخل على مستوى القارة الأمريكية بهدف إبعاد الأوربيين عنها عملا بمبدأ مونرو،فان أمريكا تطالب بنصيبها من مناطق سقوط الاتحاد السوفيتي إذ نجد أنها تبدي مواقف سياسية منافسة للسياسة الأوربية ولاسيما الفرنسية في منطقة جنوب المتوسط ([3]) .لذلك فأمريكا لتسهيل التواجد في المنطقة جنوب المتوسط،سعت إلى تطبيق سياسة ترمي من خلالها ضمان الاستقرار والأمن والتجارة فقامت بربط علاقات متعددة سياسية،عسكرية،اقتصادية سهلت لها مهمة التواجد في المنطقة ومن هنا قامت بوضع أسطولها البحري في المنطقة من اجل المراقبة ومنع تسرب الإرهاب التي تهدد المصالح الأمريكية،فبعد هذا التوسع الأمريكي في المنطقة راحت الدول الأوربية لتعلن على مشروع رأت فيه درجة كبيرة من الخطورة تتمثل في الدعوة إلى تشكيل قوات التدخل السريع في كل من فرنسا–ايطاليا–اسبانيا،كما قامت كل من فرنسا–ألمانيا بالإعلان عن تأسيس قوة دفاعية أوربية عام2003 مهمتها الإشراف على الأمن الأوربي وهذا الإجراء اعتبرته أمريكا تهديدا لمصالحها في المنطقة يستدعي السرعة في التعامل،فكل من أوربا وأمريكا قاما بمناورات بحرية في البحر الأبيض المتوسط وذلك من اجل تبيان قدراتهما العسكرية([4]).فهذا التنافس يعمل على احتواء المنطقة المتوسطية عبر الشراكة الاوروميتوسطية بينما تشكل منطقة جنوب المتوسط في نظر أمريكا فراغا استراتيجيا لابد من ملئه،ولهذا

---

[1]– نفس المرجع،ص40 .

[2]– زغدار عبد الحق،إشكالية امن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط،أطروحة دكتوراه ،جامعة:الحاج لخضر –باتنة– ،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،د ت،ص،ص2008،2007 .

[3]– المرجع نفسه،ص،ص211،210 .

[4]– المرجع نفسه، ص215.

يتصدران العلاقات الأمريكية الأوربية في المتوسط تسعى إلى تحقيق المصالح القومية المشتركة بين الطرفين الأمريكي والأوربي تتمثل فيما يلي:

- ✓ الحفاظ على تدفقات البترول إلى الأسواق الأورو–أمريكية عبر المتوسط.
- ✓ منع أي طرف إقليمي من السيطرة على إنتاج القدر الذي يسمح له بالتحكم في هذه الأسواق.
- ✓ العمل على تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة.

فلقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعطفا أساسيا وتحول جذري لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية فقد سعرت هذه الأخيرة أن هناك من يتحداها،مما كان له الأثر على بروز تنافس أوربي–أمريكي على منطقة جنوب المتوسط،لاسيما المغاربية منها،نتيجة تباين الأهداف والمصالح الأطراف،يجدر الإشارة أن مظاهر التنافس الأوربي–الأمريكي موجودة قبل أحداث سبتمبر يمكن إرجاعها إلى إعلان فرنسا عن خروجها من منظمة الناتو عام 1966 وزادت من حدتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،ولان المتوسط يعتبر احد العناصر المهمة للإستراتيجية الأمريكية الشاملة وباعتبار المغرب العربي جزءا منه فقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية للتقرب من المغرب العربي وشعوبها في إطار ما يسمى بالدوائر الأمريكية نظرا إلى:([1])

- ✓ إن البحر الأبيض المتوسط يعتبر وسيلة ربط عالمية،ومن ثم فان أهميتها الإستراتيجية لا تنحصر فقط في الدول المطلة على سواحله،بل على اعتباره انه محل تنافس اقتصادي وسياسي لقوى عالمية تنظر إليه على انه جزء من أمنها القومي،بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية،كذلك إن المنطقة غنية بمصادر الطاقة والمواد الإفريقية الداخلية الغنية بمواد هامة.
- ✓ تعتبر المنطقة غير مستقرة لسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما دفع ببروز ظواهر جديدة في هذه المناطق تتخذ من العنف والجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير الشرعية للبلدان المتقدمة في شمال المتوسط وعلى سواحل المحيط الاطلسي الشرقية وغيرها لهذه الأسباب وغيرها جعل من المنطقة فضاء المتوسط وضفته الجنوبية منطقة تباين وتناقش واتفاق بين دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لكن مهما كان تبقى علاقات معقدة،ويمكن أن نلمس هذا التنافس حول من تكون له اليد العليا في المجال الاقتصادي–السياسية في شمال إفريقيا ويعتبر المغرب العربي المنطقة الإستراتيجية،التي تضم مصادر الطاقة ومن ثم فهي تلقى اهتماما متزايدا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تدعيم وجودها في هذه المنطقة على حساب العلاقات المتميزة مع أوربا التي تعتبر من جانبها منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ تاريخي لها.

[1]–زغدار عبد الحق،ص،ص258،257 .

المطلب الثاني:آليات التنافس الأوربي الأمريكي

تمثل التنافس في إحياء صيغة(5+5)تشجيعا من أوربا تهدف من وراءه زيادة وتركيز أكثر للنفوذ الأوربي في المنطقة المغاربية والحيلولة دون تسرب أمريكا للمنطقة والحد من أهميته ودوره وأثاره من ناحية أخرى،وكذلك مشروع برشلونة لتسهيل تدخلها في المنطقة بطريقة قانونية.حيث عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم ارتياحها لعملية المشاركة الأوربية–المتوسطية،ورأت أن هذا المشروع منافسا لمشروع الشرق الأوسط الكبير،هذا ما أدى إلى جمود التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي عام1996 ومن خلال مشروع إيزنستات اعترفت أمريكا أن المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوربي من خلال البنك الأوربي للاستثمار،إنما الهدف منه إبقاء دول المغرب العربي تحت الهيمنة الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوربي لهذا كثفت من زيارتها المتتالية للمنطقة عبر مسؤوليتها والذين تمكنوا إلى حد بعيد من زيادة الاستثمارات الأمريكية في المنطقة بعد انتهاء أزمة لوكا ربي سنة2003 جدد الأوربيين الاهتمام بمشروع 5+5 وكانت عودة هذا الاهتمام ناتجة عن:([1])

1- إن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مشروع المشاركة مع دول المغرب العربي.

2- المصاعب التي واجهت مشروع المشاركة الاورومتوسطية نتيجة لضعف الدور الأوربي في عملية السلام في الشرق الأوسط وإصدار الدول العربية في المشرق الشرق الأوسط وإصدار الدول العربية في المشرق العربي على الربط بين مشروع المشاركة وبين تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

فلقد كان أحداث سبتمبر من الأسباب القوية التي بددت مخاوف الدول وكان من الممكن أن تتزايد هذه المخاوف لولا هذه الأحداث التي أظهرت مدى حاجة أمريكا لأوربا في هذه المنطقة وذلك لانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بأحداث أخرى في العالم كالحرب على الإرهاب في أفغانستان،قد دفعت التغيرات الدولية الجديدة بعض الدول الأوربية وبصفة خاصة فرنسا نتيجة تزايد الوجود البحري الأمريكي في حوض المتوسط بهامش من التحرك الأمني والعسكري،حيث رأت انه لم يعد هناك ما يستدعي وجود حماية أمنية أمريكية لهذه المنطقة مادامت هناك قوى متوسطية قادرة على ضمان أمنها بنفسها ونتيجة ضمان لإدراك الدول الأوربية المتوسطية عدم قدرتها التنافسية للأسطول السادس الأمريكي فقد جعلها تنسق فيما بينها على المستوى

[1]- المرجع نفسه، ص،ص260،261 .

السياسي والعسكري لتعويض هذا النقص،حيث ما فتئت تعبر في كل اجتماع من اجتماعات حلف الناتو عن ضرورة تخفيف عدد البوارج البحرية الأمريكية في المتوسط([1]).

فهذا يعني ضرورة دعم المشروع الأوربي ممكن للحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب والنفوذ المادي والمعنوي وقد حاولت أوربا الالتفاف حول مبدأ إنشاء تنظيم بحري–بري للتدخل السريع في أقطار المغرب العربي بحجة مكافحة الإرهاب،ولكن ليبيا تحركت بقوة وعنف لمقاومة هذا المشروع وللحد من تطوره،وأمكن تشكيل معارضة مغاربية حقيقية انتظمت فيها كل دول المغرب العربي (ليبيا–تونس)والجزائر والمغرب وموريتانيا،ولقيت هذه المعارضة دعما عربيا وإسلاميا قويا ساعد الدبلوماسية الأمريكية على استثماره وإحباط المشروع الفرنسي الاسباني –البرتغالي. ،لكنها تراجعت معارضتها في عام1996 وقد تم تفسير ذلك بان أمريكا قد رغبت في وضع إسرائيل تحت المظلة الأوربية أيضا،فالسياسات الأمريكية لا تستطيع أن تضع في اعتبارها ضرورة الاستجابة للسياسات الأوربية التي لا تتعارض ولا تتنافس مع الأهداف السياسية الأمريكية وهذا يفسر بوضوح تنظيم الحلف الاطلسي باعتباره وسيلة رئيسية وحاكمة في وضع الاتحاد الأوربي بمجموعة تحت السيطرة الأمريكية،وفي المقابل لمعرفة من هو العدو الجديد للحلف من خلال نظرية الشراكة من اجل السلام هدفا للأعمال العسكرية المتوقعة لقوات الحلف كمثل ما تم تنفيذه في حرب كوسوفو([2]). فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد نقطة ارتكاز عسكرية وسياسية في منطقة المغرب العربي،فالاعتراف الأمريكي لفرنسا لبسط نفوذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط،فهذا الاعتراف لم يكن عفويا يرجع إلى عدة أسباب أهمها:([3])

- ✓ فالاتحاد الأوربي وما جمعه من مستعمراته ماديا ومعنويا.
- ✓ الولايات المتحدة الأمريكية كانت مدفوعة إلى الحرص على احترام قسمة العمل الامبريالية
- ✓ أن أمريكا كانت مجبرة على ضمان استمرار التماسك في جبهتها الرأسمالية العالمية ضد الشيوعية وهو أمر كان يفرض عليها استسهال تقديم بعض التنازلات لحلفائها من اجل تامين التزامهم بخيار الانتظار في حلف الناتو ضد هذا الخطر([4]).

فالحقيقة أن اهتمام أمريكا بالجزائر لا ينصرف إلى دورها السياسية الإقليمي وأيضا قوتها الاقتصادية كبلد منتج للطاقة،فلعل أزمة لوكربي وفرض الحصار الجوي على ليبيا أول استعراض سياسي أمريكي رسمي للقوة في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة لكن التدخل الأمريكي في منطقة المغرب العربي لم يكتف

[1]– المرجع نفسه،ص262 .

[2]– بسام العسلي،الاتحاد الأوربي والسياسة العسكرية(الصراع الأمريكي–الأوربي وانعكاساته على السياسة الدولية)،مجلة الحرس الوطني،العدد 227 ،السنة 2 ماي2001 ،ص26 .

[3]– المرجع نفسه،ص27 .

[4]– مرجع سابق،ص30 .

ببوابة لوكا ربي الليبية،بل أوسع أبوابه للتغلغل في المغرب العربي ووجد لنفيه ثلاثة أسباب مثالية لتحقيق الاختراق هي:الأزمة الجزائرية،وقضية الصحراء الغربية وقضية الاقتصاد الصعب لبعض بلدان المغرب العربي([1]).

فلعل فرنسا وحدها من أدرك مخاطر الاختراق لمنظمة نفوذها المغاربية فجهزت له ردودا سياسية واقتصادية تشل قدرته على التمدد ولعل من أهم تلك الردود على الاختراق الأمريكي ردان اثنان:

– **أولهما:** تطوير الوشائج الاقتصادية بالمغرب العربي على المستوى الذي أثمر اتفاقات شراكة بينه وبين دول التحاد الأوربي.

– **ثانيهما:** السعي إلى فك الارتباط السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي من خلال محاولة إخراج المنظومة المغاربية من نظام:الشرق الأوسط–المتوسطي على نحو ما جرى التعبير عنها رسميا في مؤتمرات الدار البيضاء،عمان،القاهرة،الدوحة([2]).حيث يجدر النظر إلى تنشيط الاتحاد الأوربي لمشروعه المتوسطي إنما يأتي كرد فعل لسعي الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على مشروعات التعاون الاقتصادي في إطار القمم الاقتصادية المتعاقبة وهي المشروعات التي تشمل ليس فقط الشرق الأوسط وإنما أيضا شمال إفريقيا التي لها ارتباطات متوسطية قوية،وقد عبر عن ذلك روبرتو أليبوني بقوله:"إن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل أن يضطلع الأوربيين بعبء اكبر في البحر الأبيض المتوسط ولكن بدون وجود منبر لاتخاذ القرارات السياسية المشتركة،حيث لن يشعر الأمريكيون بالثقة من نتيجة هذا المنبر ومن ثم فإنهم يحتفظوا باليد العليا في مسائل الأمن وسيعارضون إنشاء مؤسسة متوسطية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي،تتعامل مع قضايا الأمن،ومن ناحية أخرى فبدون وجود منبر مشترك لن يتحرك الأوربيين بقوة للاضطلاع بمسؤوليات اكبر في المسائل الأمنية والسياسية في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط،ومن جهة أخرى تزايد الرغبة الأوربية في انتهاج سياسة أكثر استقلالية وتميزا عن نظيرتها الأمريكية فيما يتصل بمنطقة الشرق الأوسط،وقد تعززت هذه التطلعات الأوربية،الأمر الذي دفع الأوربيين إلى بلورة سياسة نشطة تندرج في إطار جديد منظم حول شراكة فاعلة مع دول المنطقة،وهذا يمثل المدخل المتوسطي مع الإصرار على إبقاء أمريكا خارجه وهي كفرصة للعب دور أوربي مواز للدور الأمريكي وبعيدا عن الضغوطات المباشرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية([3]) .وحاجة أوربا للتنافس مع أمريكا من خلال اتفاقية الشراكة مع

---

[1]– عبد الإله بلقزيز،"الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي والاهتمام الأمريكي إلى الاختراق التكتيكي"،مجلة المستقبل العربي العربي،العدد 20 ،سنة2000 ،ص47 .

[2]– المرجع نفسه،ص48 .

[3]– نظمي أبو لبدى،"التغيرات في النظام الدولي وأثره على الأمن القومي العربي"،دار الكندي:عمان،الأردن،ط1 ،سنة2001 ،ص306

الدول المتوسطية الجنوبية إنشاء منطقة تجارية حرة،ووضعت عام 2010 كسقف زمني لإنشاء هذه المنطقة، ففي المشروع المتوسطية التساؤل عن هذا المشروع يأتي في إطار التنافس بين أوربا وأمريكا على النفوذ في المنطقة،فهناك من يرى أن هذا المشروع هو رد فعل على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الانفراد بمقدرات الشرق الأوسط بعد أن أبعدت أي دور للأمم المتحدة وللاتحاد الأوربي في عملية السلام،وأيضا هناك يرى أن الدعوة إلى المتوسطية ليست مجرد رد فعل أوربي للدور الأمريكي في رسم مستقبل الشرق الأوسط،فالبحر الأبيض المتوسط والعلاقة مع دوله هي توجه أوربي أصيل،تساهم دول أوربية مهمة إلى جانب أمريكا في خنق وحصار قوى عربية باعتبارها معارضة للنفوذ الأجنبي في المنطقة حيث قامت كل من بريطانيا وفرنسا([1]) .

حيث لم يعد حلف الناتو إقليميا ضد خطر محدد معين بل تخطى ذلك إلى أهداف غير دفاعية وتحول إلى مجموعة تتمتع بصلاحيات سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية دائمة وفوق قومية لا تغطي الحلف وأوربا فقط بل العالم اجمع بحجة أن نفوذ ومصالح لأعضاء الحلف يمكن أن تتعرض للخطر خارج منطقة المتوسط وهكذا ما يسميه المراقبون بعولمة الحلف من حيث الصلاحيات ومنطقة العمل تحت الهيمنة الأمريكية سوف تزداد وضوحا مع الوقت.وتمثل التنافس الأمريكي–الأوربي على المنطقة المتوسطية في مشروع ايزنستات والتي تنص على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية بين الطرفين تشمل من جهة الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي(الجزائر–تونس–المغرب)،ومن جهة أخرى الاتحاد الأوربي تهدف المبادرة إلى إلغاء الحواجز التجارية،حرية التدفقات الاستثمارية،تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكو–مغاربية وتطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة،كما يدخل المشروع ضمن إستراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج،لضمان تامين للرأسمالية الأمريكية للاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية الخارجية ومصادر الطاقة،وإنشاء جسور الأمن والاستقرار عن طريق حرية الاستثمارات الخارجية في المنطقة المغاربية.

المطلب الثالث: نتائج التنافس

إذا نخلص إلى حقيقة المنافسة الأوربية–الأمريكية في حوض المتوسط بما يمتلكاه الطرفان من ترسانة متحركة من السفن والأساطيل حاملات الطائرات،الغواصات،السفن النووية وتسابقهما نحو إجراء مناورات بحرية إنما هذا يمثل تهديدا حقيقيا لأمن المنطقة العربية المتوسطية حيث تسعى أمريكا إلى إفشال ما يرمي إليه مشروع برشلونة الذي يعد مشروعا أوربيا خالصا يمكن من احتواء المصالح الأمريكية في جنوب المتوسط بحجة مواجهة المخاطر الآتية من الجنوب حيث تعتبر الشراكة الاوروميتوسطية على المنطقة العربية المتوسطية حيث تعتبر المشروعات المطروحة على الساحة المتوسطية عبارة عن تنافس معلن بين أمريكا

[1]– المرجع نفسه،ص–ص308–310.

وأوربا من جهة،ففي إطار التنافس الأمريكي–الأوربي على إدارة امن المتوسط فإنها تسعى ليكون لها وجود عسكري بالمنطقة خاصة إن هذه المنطقة قد استحوذت عليها تاريخيا ولهذا يمكن الإشراف على مناورات عسكرية وتدريبات مشتركة فيها،فأمريكا جعلت من إستراتيجية الحلف الجديدة في المنطقة تعمل تحت قوة التأثير الأمريكية وتشارك فيها الدول المتوسطية،لهذا فان تشاركهما في قوات متوسطية للردع يجعل من القوات الأوربية المتوسطية بدون فعالية أمنية وعسكرية بعدما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تامين مصالحها الأمنية والعسكرية في حوض المتوسط([1])، فمن المؤسف أن دول هذه الأخيرة لا تمتلك إستراتيجية سياسية دفاعية ضد هذا الاختراق الأمريكي المتزايد للمنطقة على الرغم مما فيه من أثار مدمرة لاستقلالية القرار الوطني فيها،وعلى الرغم من انه يرفع من وتيرة التنافس الأمريكي–الأوربي على أراضيها،بل أن النظم الحاكمة في المغرب العربي تراهن على التنافس،وتجد فيه سبيلا انجح لذلك التناقض قصد تحقيق مصالحها على مثال ما فعلته سابقا إبان التنافس الغربي السوفيتي عليها،والمتأمل في سياسات هذه النظم،إزاء التنافس ويلحظ أنها غالبا ما تكتفي بالتلويح بعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية لاستدراج فرنسا إلى تصويب علاقاتها السياسية والاقتصادية بها،فلعل فرنسا وحدها من أدرك مخاطر الاختراق لمنظمة نفوذها المغاربية فجهزت له ردودا سياسية واقتصادية تشل قدرته على التمدد

فلقد نشر معهد بحوث السلام الدولي الموجود بستوكهولم بالسويد بتاريخ 9 جوان 2008 1قرير 5 السنوي الخاص بالتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي تضمن أرقاما مهمة عن واقع النفقات العسكرية العالمية لعام 2007 بأنها في تزايد مستمر بالنسبة للدول الكبرى،هذا من الناحية العسكرية،أما من الناحية الاقتصادية فالتنافس على الأسواق جعل منطقة المتوسط محل تجاذب لمختلف المشاريع والصفقات التجارية بين الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والدول الأوربية فمنطقة المتوسط تعتبر جسر إستراتيجي بالنسبة لدول العالم ،حسب وصف جان ديفورك([2])،في محاضرة حول الأبعاد الأمنية لمشروع الإتحاد المتوسطي ،حيث شدد خلال محاضرته على حساسية التحديات والرهانات المستقبلية التي تواجه الإنسانية يتصدرها العامل الديمغرافي والايكولوجي وعامل الأسواق،وتوقع من خلال دراسته بأن عدد سكان العالم سيتضاعف في أفاق عام 2050 بثلاث مرات،ومن المرتقب حسب الباحث أن يتزايد عدد سكان القارة الأوربية 6% فقط من سكان العالم حيث لن يناهز عدد سكانها 650 مليون نسمة ([3]).

[1]– مرجع نفسه،ص–ص262–284 .

[2]– ليندة عكروم ،"التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات الدولية بين دول شمال وجنوب المتوسط"،ط2،دار النشر والتوزيع :عمان ،الأردن،2013 ،ص177 .

[3]– المرجع نفسه،ص178 .

المبحث الثاني: مستويات التنسيق الجزائري – الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي

يعد التعاون الجزائري مع الحلف الأطلسي في المجال الأمني أحد أوجه الأدوار التي تلعبها الجزائر في مسار بناء الأمن والسلم في حوض المتوسط، فالمكانة الجيو–سياسية التي تحتلها الجزائر تجعل منها شريكا لا غنا عنه في إستراتيجية بناء الأمن المتوسطي، انخرطت الجزائر بصفة رسمية في مسار الحوار الأطلسي– المتوسطي سنة 2000 على الرغم من أن الحوار كان قد بدأ ستة سنوات قبل ذلك التاريخ.

ولعل اعتراف منظمة الحلف الأطلسي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في مواجهة الأخطار التي تواجه أوربا من الضفة الجنوبية للمتوسط، هو الذي أعطى دفعا لعلاقات التعاون بين الطرفين، التي بدأت بشكل رسمي نهاية 1999 بزيارة رئيس الجمهورية إلى المقر العام للحلف ببروكسل.[1]

فقد شاركت الجزائر في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطية في اجتماع "داكيا فياله" الإسلندية ماي 2002، ثم اجتماع لشبونة 12 جوان 2002 لمنظمة التعاون والأمن في أوربا، كما عرف التنسيق مع الحلف الأطلسي تطورا في إطار الإستراتيجية المعروفة ب" المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي" براغ نوفمبر 2002. زيادة على ذلك شاركت الجزائر بداية شهر نوفمبر 2004 في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطية، الذي ضم رؤساء قيادات الأركان العسكرية لدول الحلف، ودول جنوب حوض المتوسط المعنية بمسار الحوار، وهو الاجتماع الأهم الذي حضرته الجزائر ممثلة برئيس الأركان العامة للجيش.

وخلال الفترة بين 2001 و2003 نشطت حركة تبادل الزيارات و الوفود بين الجيش الوطني الشعبي والحلف الأطلسي، حيث زار وفد يرأسه العقيد "جياناكار لوفورتوانا" عن حلف الأطلسي الجزائر في فبراير من سنة 2002، ثم تبعتها زيارة لوفد هام من القيادة الجهوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الأميرال "سيدني مورغان"، الذي صرح بأن هناك تقدم مستمر في علاقات، وأن "آفاق التعاون بين الطرفين واسعة".

فالجزائر التي تولي أهمية كبيرة للحوار المتوسطي على اعتبار أنه يسد فراغا في مجال التعاون السياسي العسكري في مسار برشلونة، ساهمت بشكل مكثف في برامج الحوار المختلفة مما جعلها "شريكا أساسيا للمنظمة"([1]).

[1] L'EXPRESSION, N°1221, le 5/12/2004 ,p3.

ويبدو أن مجال التعاون بين الجائر والحلف قد دخل مراحله العملية، من خلال التمارين البحرية المشتركة التي جرت في عرض السواحل الجزائرية بين6 و9 ديسمبر 2004 بمشاركة قوات من الحلف الأطلسي والبحرية الجزائرية، وفي ذات السياق أعلن مسؤولون في قيادة الحلف عن استعدادهم لدعم مسار احترافية الجيش الجزائري، "نحن على استعداد لدعم الجزائر ومساعدتها متى أبدت رغبتها في ذلك" وأوضح العقيد "جوستاب كليمونت" مسؤول التعاون العسكري بالحلف، أن إصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية في دول الضفة الجنوبية ومنها الجزائر أضحت مسألة ضرورية تفرضها الأوضاع الجديدة.

ومن هذا المنطلق شدد على أن الحلف يضع خبرته تحت تصرف المؤسسة العسكرية الجزائرية، قصد المساهمة في تحديثها من خلال مبادرات تشمل أساسا إعادة تغيير البنية الحالية، ومرافقتها في مسعى إعادة تأهيل قواتها المسلحة وإعادة نشر وتوزيع طاقمها البشري بأقل الخسائر المادية، وفق ما يسمى نظرية اقتصاد الطاقة.

فمشاركة الجزائر لم تقتصر على الجانب السياسي والدبلوماسي بل تعدتها إلى الجانب العلمي، حيث شاركت الجزائر في مجموعة من التمارين العسكرية البحرية، التي نظمها الحلف، كما شهدت موانئ الجزائر رست العديد من السفن الحربية التابعة للحلف كان آخرها رسو ستة وحدات بحرية في شهر مارس 2008، بالإضافة إلى مشاركة البحرية الجزائرية في تدريبات ومناورات "فونيكس2008" بجنوب إيطاليا التي يقودها الأسطول الأمريكي السادس في أفريل 2008 بهدف تحسين تقنيات التدخل وإجراءات مراقبة البواخر وكذا عمليات الإنقاذ في عرض البحر([2]).

إن القيادة الجزائرية تراهن من خلال علاقاتها مع الحلف في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي على تطوير هذه العلاقات باتجاه شراكة حقيقية. وفي هذا الإطار أوضح وزير الشؤون الخارجية الجزائري محمد بجاوي أن علاقات التعاون القائمة بين القوات المسلحة و منظمة حلف الأطلسي في مقاومة التحديات الدولية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل، مضيفا أن الجزائر التي دخلت كليا في عصرنة واحترافية قواتها المسلحة تنوي الاستفادة بطريقة أحسن من الخبرة الأكيدة لمنظمة حلف الأطلسي في هذا الميدان.

لكن لأجل ترقية التعاون مع دول الضفة الجنوبية يضع الحلف مجموعة من الشروط الواجب تحقيقها خاصة، في المجال السياسي، فالدول الغربية العضوة في الحلف الأطلسي تجعل من "دمقرطة" الأنظمة

---

[1] تصريح لوزير الخارجية الجزائري، موقع وزارة الخارجية الجزائرية:

http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=05/11/09/0088191

[2] –ibid

السياسية في هذه الدول شرطا ضروري لإقامة علاقات واسعة، ولعل ميل الحلف نحو الاهتمام بالشأن السياسي رغم أن المنظمة عسكرية بالدرجة الأولى، يندرج ضمن التحولات الإستراتيجية التي أفرزها سقوط المعسكر الشرقي وزوال حلف وارسو. هذه التحولات أملت على الحلف سياسة جديدة قائمة على توسيع مجال اختصاصه لاسيما في مجال الشؤون المدنية والسياسية، عن طريق لجنة الشؤون المدنية التابعة لمجلس الحلف.

ومن هذا المنظور جاء اهتمام الحلف الأطلسي بالتطورات السياسية على الساحة الجزائرية، خاصة الانتخابات الرئاسية لأفريل 2004 حيث عبر الحلف في سابقة هي الأولى عن اعترافه بنزاهة الانتخابات، حيث اعتبر التطور الحاصل في الجزائر إيجابيا ورحب بمواقف المؤسسة العسكرية، حيث نقلت صحيفة (Le Jeune INDEPENDANT) عن مصادر رسمي من قيادة الحلف ببروكسل قوله بأن "الانتخابات الرئاسية في الجزائر قد جرت وفق مسار ديمقراطي" وأن الاقتراع تم وفق "شروط التعددية"([1]).

المبحث الثاني: المتوسط كجماعة أمنية:من سياسة الشراكة إلى سياسة الجوار الأوربية

تشكل سياسة الجوار الأوربية والتحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تتضمن حوار حول مستقبل هذه السياسة على ضوء التغيرات والأحداث الجديدة التي تشهدها المنطقة مع ضرورة تكييفها وفقا لمتطلبات وتطلعات وإمكانيات كل بلد شريك وكذا التحديات المشتركة فيما يخص الأمن والتنمية في المنطقة.

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوربية

انبثقت هذه السياسة من الفكرة التي طرحت في ديسمبر 2002 خلال اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاجن ،ومفادها:([2])

– على الاتحاد أن يغتنم الفرصة التي أتاحها التوسع من اجل تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة،ودعا المجلس إلى تأسيس علاقات تستند إلى القيم المشتركة مع البلدان التي تقع في الجهتين الجنوبية و الشرقية من المتوسط

تم تأسيس الجوار الأوروبي ، في عام 2004 حيث تعكس هدف الاتحاد الأوربي بتجنب وضع خطوط تقسيم جديدة في أوروبا بعد توسع الاتحاد والنهوض والاستقرار والازدهار داخل الحدود الجديدة للاتحاد وما وراءها،البلدان المشمولة في سياسة الجوار الأوروبي هي بلدان غير مرشحة للدخول في عضوية الاتحاد

[1] –op–at

[2] –طويل نسيمة،"سياسة الجوار الأوربي وأثرها على دول جنوب المتوسط"،مجلة المفكر،العدد8،د.ت،ص215.

الأوروبي،حيث تستند إليه المصطلح الشراكة حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي بالتفاوض مع البلدان المشمولة فيها ووضع خطة عمل محددة مع كل بلد،هذه الخطة هي سياسية تحدد الأهداف السياسي إستراتيجية العامة ونقاط مرجعية محددة يقاس بها التقدم الذي يتحقق وتتضمن خطط العمل مجموعة من الأولويات الهادفة إلى تعزيز الالتزام بالقيم المشتركة ويتكون من القيم التالية :تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون،حقوق الاتحادات العمالية ،حقوق الأقليات والأطفال،والهدف منه :-نظرا إلى قرب أوروبا من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، ووجود عدد كبير من السكان المسلمين المهاجرين في أوروبا وجعل الأوروبيين يضعون دول هذه المناطق ضمن الصدارة في جدول أعمال السياسية الخارجية ، وتعمل على مكافحة الإرهاب و الهجرة وتبعية الطاقة والتجارة والاقتصاد([1]).

فالأهداف السياسية لسياسة الجوار مع دول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي تكمن في([2]):

- ✓ ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا الجانبين في مناطق الحدود المشتركة
- ✓ معالجة التحديات المشتركة مثل :البيئة والصحة العامة ومنع مكافحة الجريمة المنظمة .
- ✓ تامين وضمان الحدود الأمنية .
- ✓ حجم الأهداف السابقة يعترضها عدد من التحديات النابعة من الفروق الأساسية التي تميز وتتصف بها المناطق المختلفة على الحدود الشرقية والجنوبية للاتحاد الأوربي حيث أن سياسة الجوار تعالج مختلف القضايا أهمها:ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق على كلا من الجانبين في الحدود المشتركة والمساعدة على ترقية الازدهار والأمن عل الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ،تهدف برامج الجوار والمشاركة الأوروبية إلى مساعدة الفاعلين الأساسيين من القطاع العام والخاص لإتاحة فرصة النمو الاقتصادي بهذه الدول .
- ✓ العمل سويا من اجل معالجة التحديات المشتركة في مجالات مثل :البيئة والصحة العامة ،ومنع المخدرات والجريمة المنظمة ،وستواجه هياكل الاتحاد الأوروبي على الحدود الشرقية له تحديا من نوع خاص ناجم عن التدهور البيئي الناتج عن إعادة الهيكلة الاقتصادية والإهمال التاريخي للقضايا البيئية.

فالهدف الاستراتيجي الرئيس لسياسة الجوار الأوروبية يكمن في استبدال "**قوس عدم الاستقرار بحزام من الأصدقاء**" ([3]).

---

[1]- المرجع نفسه،ص216.

[2]- المرجع نفسه،ص217.

[3]-Romano Prodi, 'A wider Europe – A proximity policy as the key to stability', speech at the Sixth ECSA-World Conference, 5-6 December 2002,

هناك هدفين أساسيين يعتمد عليهما الاتحاد الأوربي :-بناء الأمن في الجوار و نظام دولي مبني على تعددية الأطراف الفعالة،وهما هدفان يرتبطان بسياسة الجوار الأوربية،فالاتحاد الأوربي ضمن حدوده الخاصة تتطلب أجندة أمنه الداخلي استقرارا ف الجوار المتاخم له مباشرة من الجنوب والشرق هذه المناطق التي تضمن عددا كبير من النزاعات الممتدة بحدة وخطر تحريك نزاعات غير مستترة مما جعل الاتحاد الأوربي يفكر في مشروع بناء سلام في الجوار كمشروع طموح نتج عنه نشر المفوضية الأوربية،وتتمثل خلفية فكرة"سياسة الجوار الأوربية"في أن يكون هناك إطار موحد للعلاقات لكل من الشرقيين(مولدو فيا-أوكرانيا-بيلاروسيا)والجيران لجنوبيين (الجزائر-ليبيا-إسرائيل-الأردن-المغرب-لبنان-لسلطة الفلسطينية-سوريا-تونس)فان الأفكار حول هذه السياسة ظهرت بشكل تدريجي كنتيجة للنقاش الذي تضمن عدد من الممثلين السياسيين وبدا قبل إكمال توسيع 2004 واعتبرت هذه السياسة إضافة حاسمة للعملية التكاملية في أوربا خاصة منذ نهاية الثنائية القطبية ،ومع تصاعد الطموحات السياسية للمشروع الأوربي في ضمان خلق بيئة مزدهرة مستقرة وآمنة في جوار الاتحاد الأوربي الشرقي الجنوبي كذلك جنوب القوقاز دون ضرورة إدماج هذه الدول المجاورة والمشكلة لحلقة من الأصدقاء حول الاتحاد الأوربي،وبهذه الطريقة يرقى تعاونهم التجاري والاقتصادي والسياسي به إلى حد الاشتراك معه في كل شيء ما عدا المؤسسات،تشكيل وتعميق طويل الأمد للعلاقة بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك توجهات لانضمام تلك الدول للاتحاد الأوربي وتشمل هذه العلاقة بشكل خاص على مشاركة موسعة في السوق الداخلي للاتحاد الأوربي،التعاون في الوقاية من الأزمات،إدارة الأزمات والهجرة([1]).

وقد مارست بعض الدول المتوسطية الأوربية(فرنسا-اسبانيا-ايطاليا)الضغط للإقناع بضرورة اتخاذ قرار تضمين بلدان جنوبي المتوسط في السياسة الجديدة ،فبعد أحداث 11سبتمبر2001 أصبحت بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط مهددة لأوربا والتي تتميز بفرضية تهديد الإرهاب الإسلامي من جنوب المتوسط،لذلك فسياسة حسن الجوار ارتكزت على المحور السياسي والأمني في مناقشة التهديدات الأمنية،فهذه السياسة محتمل أن تكون حلا وسطا بين الشراكة والعضوية،فالأعضاء فيها ليسوا متساوين وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوربا أي أنها تجعل هذه الدول أكثر من شريك واقل من عضو.لان اتفاقيات الجوار تقوم على التعاون التقليدي بين الحكومات وتدار من قبل لجان مشتركة تتخذ القرارات ببناء على التفاهم وبذلك فإن عملية تكامل إقليمية ترتكز على مسلمة تطوير إحساس الملكية المشتركة نحو المبادرة بين الأطراف المشكلة للإقليم،وفي الحقيقة فان تطوير تعاون إقليمي فرعي وإحساس بالملكية المشتركة هي قضايا طرحت بالتأكيد الخاص بها،فيما شدد البرلمان على اختلافات جغرافية وسياسية بين الجيران الشرقيين والجنوبيين"لذا فان التعاون الإقليمي يبدو محتملا نظرا لهذه الاختلافات فكان تبني الطريقة الثنائية بدلا من

[1]- حمزاويجويدة:"التصور الأمني الأوربي:نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط"،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة:الحاج لخضر -باتنة-،سنة2011 ،ص-ص111 -113 .

التعاون الإقليمي الأصيل،فقد أظهرت تجربة برشلونة مقدار صعوبة إزالة الخجل المتبادل وعدم الفهم الثقافي بين الأطراف المشكلة للإقليم،وكم يتطلب ذلك جهود تجعل الشركاء يشعرون بأنهم متساوون خصوصا فيما يتعلق بتماسك الاتحاد الأوربي،وعلى المدى الطويل فان قلة الإحساس بالهوية المشتركة والانتماء إلى نفس الإقليم وبالملكية المشتركة للمؤسسات([1])،**يطالب الإتحاد** أيضا هذه الالتزامات الدول الشريكة **"بالنظر إلى** بعض القضايا التي **تعد** قضايا أساسية وضرورية في النشاط الخارجي الأوروبي، خاصة منها مكافحة الإرهاب **وتنامي أسلحة الدمار الشامل وكذلك احترام القانون الدولي** والمجهودات **المبذولة في مجال حل النزاعات**. ([2]).

الشراكة: يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر سنة1995 وذلك بمشاركة 27 دولة،حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام إقليمي،سياسي،اقتصادي،اجتماعي،ثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة التجارة الحرة اورو–مغاربية في 2010 والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات الصناعية والزراعية وتنقل رؤوس الأموال.غير انه ينبغي الإشارة إلى فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينات عندما اقترح الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتران خلال زيارة للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع 4+5 أي 5 دول مغاربية (المغرب– الجزائر–تونس– ليبيا– موريتانيا)وأربع دول أوربية(البرتغال–اسبانيا–ايطاليا–فرنسا) وأصبحت ندوة (5+5)بعد انضمام مالطا دخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد في مرسيليا في 1988 تحت عنوان"حقائق العلاقات بين الدول الأوربية المتوسطية والمغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية ثم تلت هذه الندوة بندوة أخرى انعقدت بمدينة طنجة ثم تطورت فكرة الشراكة واتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية المتوسطية،حيث تبنت اسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوربي ففي لشبونة في شهر جوان 1992 ،وهذا باعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على فضاء المغرب ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط ألاثنتي عش،وقد أعلنت قمة أسن الاتحاد الأوربي في 1994/09/10 بألمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقة بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوربي ومن هنا أعلنت الدول المتوسطية عن مشروع الشراكة الشاملة بين الدول المتوسطية عن مشروع الشراكة الشاملة بين الدول المتوسطية في المجالات السياسية–الاقتصادية–الأمنية–الاجتماعية–الثقافية،فلقد اعتبر السلام والاستقرار في حوض المتوسط هدفا جماعيا مشتركا تسعى لتحقيق جميع الأطراف وبكل الوسائل اذ تم التركيز على استخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يتركز على احترام مبادئ القانون الدولي الذي يرتكز هو الأخر على ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان والحريات السياسية واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير،تسوية الخلافات بالوسائل السلمية

[1]– المرجع نفسه،ص–ص114–116 .

[2]– Abdennour Benantar, “Tunisian uniqueness? The limits of regional contagion”, ARI real Instituto Elcano (2011), p. 1

فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي من الإطراف بواسطة نزع أسلحة الدمار الشامل،مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مع احترام مبدأ السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى،وإما فيما يتعلق بالبعد الأمني للشراكة فيلاحظ أن كبار الموظفين والخبراء ينخرطون في حوار سياسي القصد منه دعم الاستقرار والأمن في حوض المتوسط([1]).

فالاتحاد الأوربي يسعى منذ2002 لصياغة إستراتيجية محكمة لتحقيق ما يسمى"أوربا الموسعة"ثم العمل بعد ذلك على ضم العديد من الدول التي أصبحت لاحقا دولا مجاورة للجماعة الأوربية بمشروعها الموسع،فظهرت سياسة الجوار الأوربية نتيجة لظهور معضلة التي واجهت الاتحاد،عندما عرض عليه مزيجا صعبا ومتنوع من الاقتراحات والخطط للتعاون مع العديد من البلدان المتنوعة والمختلفة في جميع مظاهرها السياسية منها:الاقتصادية-الاجتماعية-الثقافية،فسياسة الجوار على أنها عملية نقل المعايير إلى الخارج القريب والمجاورة للاتحاد الأوربي وهي عملية تتأثرإلى حد كبير بالمخاوف الأمنية لدى هذا الأخير،كما انه يتم تنفيذ هذه العمليةتحت القيود المفروضة على هذا التوسع لم يكتسب الاتحاد في 2004 عشرة دول أعضاء جديدة ويعمل الاتحاد على تنظيم علاقاته مع جيرانه الجدد مؤكدا بان هذا الاتحاد الموسع حديثا من شانه أن يكون محاطا بحزام من الأصدقاء تمخض عن عملية توسعية في2004،حيث يركز معظم محللي سياسة الجوار الأوربيين على آليات التي بموجبها يتم نقل ونشر المعايير حيث بات من الضروري إجراء مقارنة بين سياستي التوسع والجوار الأوربيتين،حيث شهد الاتحاد تحولا كبيرا في كل من بنيته الداخلية والتركيب الجيوسياسي لحدوده الخارجية وحسب النجاح الذي حققته سياسته الخارجية،فالهدف من سياسة الجوار الأوربية هو العودة بالصالح العام من عملية توسيع الاتحاد الأوربي وإشراك البلدان المجاورة في مسعى أوربا لدعم الاستقرار واستتاب الأمن وتحقيق الرفاهية لكل البلدان المعنية لهذه السياسة،تم تصور سياسة الجوار في المقام الأول من اجل توفير إطار شراكة معزز مع البلدان المجاورة وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه ، ومنح هؤلاء الفرصة لمشاركة في مختلف النشاطات الأوروبية من خلال تعزيز التعاون السياسي الأمني الاقتصادي والثقافي .

إرساء معالم الحكم الراشد لدى البلدان المتاخمة للحدود الأوروبية ، يندرج ضمن أولويات أوروبا فالبلدان المجاورة التي تعيش نزاعات عنيفة ، هي دول ضعيفة تنتشر فيها الجريمة المنظمة ، كما أنها مجتمعات عاطلة تشهد انفجار سكاني على حدود أوروبا مما يطرح مشاكل وتهديدات لهذه الأخيرة ، فاندماج الدول وانضمامها إلى الإتحاد يدعم أمننا أكثر ، إلا أن ذلك يجعل أيضا الإتحاد أقرب إلى المناطق المضطربة

[1]- حجاج أمال:"الاتحاد الأوربي كقوة معيارية في المتوسط،نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية،دراسة حالة المغرب"،أطروحة ماجستير ،جامعة:الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2012 ، ص-ص47-52 .

أمنيا ([1]) فعملية توسيع الإتحاد جعلت الجهود الأوروبية تتضافر في إطار سياسة الجوار من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية أوروبية للأمن ، حيث يمكننا فهم هذه السياسة كوسيلة لإدارة وتسيير حدود الاتحاد سواء الحدود الجديدة أو القديمة ، كذلك للتعامل مع قضايا دولية أمنية ناتجة عن عملية توسيعه فالهدف الإستراتيجي لسياسة الجوار يكمن في استبدال " قوس عدم الاستقراء " فهدف هذه السياسة هو تفادي حدوث كلا من حالات عدم الاستقراء على حدود الإتحاد وكذلك ظهور أشكال جديدة للاستقطاب فما من شك أن هناك أهداف إستراتيجية أخرى خفية في سياسة الجوار هي طريق لخلق فرص جديدة للتجارة والاستثمار حيث تقوم في منهجها على مجموع التفصيلات المندمجة في خطط العمل التي تغطي مجالات مختلفة : الحوار والإصلاح السياسي ، التي تحظر لها الدول الشريكة للعمل على التقدم والازدهار في السوق الداخلي، حيث تبين أن الأجندة السياسية الأمنية للجوار التي أقرها الإتحاد الأوروبي ماهو إلا نسخة عن البني التي تقوم عليها المفوضية الأوروبية فالهدف الذي يسعى الاتحاد لتحقيقه هو دمج الجيران إليه دون جعلهم أعضاء فيه بوجه كامل وبذلك فإن الاتحاد يتواجد في صميم هذه السياسة ، فإذا انتقلنا لمعرفة سياسة الجوار كمشروع ، حيث لا تعني هذه السياسة في إطار ميدانها التطبيقي بالجيران المباشرين للإتحاد وإنما تعنى بالمقربين إلى جيرانه المباشرين ، فهذه السياسة ضرورية بالنسبة للإتحاد حتى يتقمص دور قيادي في المنطقة إذا أراد ان يتفادى تداعيات عدم الاستقرار وتدفقات الهجرة في الشمال ، فهذه السياسة ينظر لها كأخر محاولة معلق عليها أمال لتحقيق ذلك ،أما بلدن جنوبي المتوسط فقد أدخلت ضمن هذه السياسة لإحداث التوازن بين أبعاد الإتحاد الأوروبي الجنوبية منها والشرقية ، فالسياسة الجوار تنظر إلى دول أوروبا الشرقية كدول بإمكانها أن تكتسبب العضوية الأوروبية في حين تستبعد تماما انضمام البلدان المتوسطية إلى الاتحاد ([2]).

فهناك حقيقة لا جدال فيها هي أنأوربا لن تكون كما كانت قبل التوسع في علاقاتها مع العالم الخارجي ومنها علاقاتها مع منطقة المتوسط فاهم نتيجة متوقعة للتوسع هي اختلاف المصالح بين الدول المتعددة ومن المؤكد أن هذه المصالح ستتدخل في تشكيل سياسة الاتحاد الأوربي تجاه البحر الأبيض المتوسط كما أن توسع الاتحاد إلى كيان سياسي واقتصادي أكثر قوة وتأثير في محيطه الإقليمي وبمرور عشرة أعوام على عملية المشاركة الاورومتوسطية منذ مؤتمر برشلونة 1995 كانت هناك تقييمات من الجانبين الأوربي–المتوسطي لهذه العملية في أبعادها الثلاثة:السياسية–الامنية–الاقتصادية–المالية–الاجتماعية–الثقافية،وقد كانت هذه التقييمات فرصة للتعرف على التوجه الجديد للاتحاد الأوربي الموسع نحو دول الجوار الأوربي في إطار الإستراتيجية الأمنية الأوربية التي تم الاتفاق عليها 12–09 –2003 وكان احد أهدافهما الرئيسية هو بناء علاقات جوار جيدة مع الدول المجاورة للاتحاد الأوربي وهو ما أنتج بعدا جديدا في السياسة الخارجية

[1]– المرجع نفسه ،ص–ص154–157 .

[2]– المرجع نفسه،ص–ص158–160 .

للاتحاد الأوربي تحت مسمى سياسة الجوار الأوربي فهي كانت نقطة بداية في الاقتراب الشامل للإستراتيجية الأمنية الأوربية هي الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين كل أبعادا لأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي و البيئي والعسكري، ومن ثم الحاجة إلى تشكيل مجموعة سياسات متكاملة لكل هذه الأبعاد وقد تم ترجمة هذا الاقتراب إلى هدف عام في الإستراتيجية الأمنية الأوربية عرف بالتعددية الفاعلة حيث تمثل سياسة الجوار الأوربي تطبيق للإستراتيجية الأمنية الأوربية على المستوى الإقليمي ويتضح أن ورقة الشراكة الإستراتيجية الأوربية مع المتوسط والشرق الأوسط التي تبناها المجلس الأوربي في 2004 انه تجاوز نطاق طموحه داخل أوربا ليسعى إلى شرق أوسط موسع وبتالي يتمثل الهدف الرئيسي للاتحاد الأوربي في توسيع دائرة الأمن حول أوربا من خلال سياسة الجوار الأوربي على فكرة بسيطة تم تدشينها في قمة المجلس الأوربي في كوبنهاكن في 2002 ([1]).

تهدف سياسة الجوار الى مشاركة الفوائد مع دول الجوار من اجل تقوية الأمن والاستقرار في كل الدول وتتضمن هذه السياسة مجموعة محاور أهمها الورقة الإستراتيجية التي تضع المبادئ والنطاق الجغرافي ومنهجية تنفيذ سياسة الجوار الأوربي والقضايا المتعلقة بتنفيذ سياسة الجوار الأوربي والقضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي ،بالإضافةإلى خطط العمل التي تقوم بترجمة أهداف سياسة الجوار فهي عبارة عن وثائق سياسية يتم الاتفاق عليها بين الاتحاد الأوربي والدول المعنية وتقوم على مبادئ مشتركة وتأخذ في الاعتبار خصوصيات كل جار وعمليات الإصلاح الوطني وعلاقاته بالاتحاد[2].الجوار الأوربيوأداة المشاركة وهي أداة مالية جديدة ستحل محل برنامج ميدا في الدول المشاركة في سياسة الجوار بداية من عام 2007،تقارير الدول من اجل قدرته على تنفيذ الاتفاقيات الثنائية وتعكس الوضع السياسي والاقتصادي والمؤسسي في الدول وتركز على المناطق ذات الأولوية في سياسة الجوار الأوربي،حيث تضع سياستها في إطار لكل سياسات الاتحاد مع دول الجوار بما يشمل إعادة تكييف وتنسيق أدوات الشراكة الحالية واستبدال برامج ميدا بالية جديدة وهو ما يقود إلى سياسة أكثر اتساق استجابة لطموحات الاتحاد الأوربي في أن تجعل سياساته أكثر فعالية وشفافية وبالتالي المسالة هي زيادة قدرة الاتحاد على محاسبة الدول المشاركة في هذه السياسة،فسياسة الجوار الأوربي يجب ألا تحل محل عملية برشلونة بقدر ما يجب ان تكملها وتضيف إليها وذلك عبر وضع أهدافوأولوية يحددها الطرفين للتعامل مع التحديات المشتركة،وهو ما يعني التزام دول الجوار بالتنفيذ المشترك للأولويات التي تم الاتفاق عليها سابقا هو الذي سيحدد نوع العلاقة مع الاتحاد الأوربي في المستقبل([3]).

فسياسة الجوار الأوربية تهدف إلى التقريب أكثر بينه وبين البلدان المجاورة من اجل المصلحة المشتركة وصيغت هذه السياسة تفاديا لقيام حدود جديدة داخل أوربا.حيث تعزز سياسة الجوار الأوربيةالمجددة كذلك

[1] – digital.ahram.org.eg–articles.aspx ?serial+=221585 eeid=725.p1،2.

[2] – ibid.2.3.

[3] – المرجع نفسه،ص4 .

الشراكة من اجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط التي تمت المصادقة عليها في مارس 2011 ([1])

يصنف الاتحاد الأوربي خطط العمل بالشراكة من اجل الإصلاح لانها تتركز حول الاتفاقيات الثنائية وتمنح كل بلد إمكانية اختيار وتيرة مع الاتحاد ومجالات التعاون معه فالشراكة صممت لمكافئة التقدم،وتقوم المفوضية في تقرير سياسة الجوار الأوربية في نوفمبر 2005 بان خطة العمل المتفق عليها مع كل من الشركاء وفق حاجياته وقدراته ومبادئ التملك المشترك وتتضمن حوافز تكافئ الانجازات التي تم إحرازها في نطاق خطة عمل ولا يقتضيإطلاقاأفق العضوية في الاتحاد الأوربي لذلك فان سرعة وإبعاد التعاون والعلاقة بين بلد شريك والاتحاد ترتبط بقدرة البلد ورغبته السياسية على تنفيذ الأولويات المتفق حولها([2]).

المساهمة في الاستقرار وحسن تسيير شؤون دول الجوار: بهدف بناء منطقة أمنية حول أوربا، من خلال الدور لذي يمكن أن تلعبه أوربا في حل نزاعات دول الجوار، والمساعدة استقرارها، فمن الضروري أن تكون دول شرق أوربا، ودول حوض المتوسط دول مستقرة ومسيرة بشكل جيد، يمكن للاتحاد الأوربي أن يوسع علاقات التعاون معها. فالدور الذي لعبه الاتحاد الأوربي والحلف الأطلسي في البلقان يعد مثالا على ما يمكن أن تساهم به أوربا في بناء السلم والاستقرار في دول الجوار.

لا يمكن الحديث عن محيط آمن بالنسبة لأوربا دون إيجاد حل عادل ودائم للصراع في منطقة الشرق الأوسط، لذلك تسعى أوربا أيضا للمساهمة في جهود الرامية لإحياء علمية السلام في الشرق الأوسط "فتسوية النزاع العربي–الإسرائيلي يعتبر بالنسبة لأوربا أولوية إستراتيجية،بوجه عام تبقى منطقة المتوسط في المنظور الأمني لأوربا، عرضة للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، النزاعات السياسية، ومصلحة الإتحاد الأوربي تقتضي التعاون مع الشركاء المتوسطيين في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية في إطار ما يعرف بمسار برشلونة.

مواجهة الأخطار: البعد الآخر للإستراتيجية الأمنية الأوربية هو المواجهة المباشرة للأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار في أوربا، لكن السمة المشتركة للتهديدات التي تواجهها أوربا هي كونها بعيدة، أو تقع خارج حدود القارة، مما يستدعي التحرك في مناطق خارج أوربا لوقف هذه التهديدات، أو التقليل منها، والأمر الثاني متعلق بطبيعتها حيث لم تعد هذه الأخطار ذات أبعاد عسكرية فحسب.

[1] – www.enpi-info-eu/main.php2.id=410 eid-type=2 .p1، 2.

[2].– ibid.p3

إذا فمواجهة هذه التحديات لا تستدعي بالضرورة الاعتماد على القوة العسكرية، فالتوجه القائم اليوم هو ذلك المبني على ما يعرف بالحلول الوقائية لاحتواء مصادر التهديد، ثم إن مواجهة هذه التحديات تتطلب آلية متعددة، وتتطلب أيضا العمل خارج أوربا، ومع شركاء الحوض المتوسط على وجه الخصوص.

إذا فحوض المتوسط يحتل مكانة مهمة في النظرة الأوربية لمسألة الأمن، فهو يشكل مصدر أساسي للتهديد الناجم سواء، عن عدم الاستقرار السياسي في بعض دول الضفة الجنوبية، أو الهجرات السرية التي تعتبر دول الضفة الجنوبية مصدرا أساسي لها، أو النزاعات والصراعات السياسية في صورة الصراع العربي– الإسرائيلي، أو الإرهاب العابر للحدود. من هذا المنطلق تعتبر أوربا دول جنوب المتوسط شريكا أساسي في مسار بناء السلم والأمن في المنطقة.

إن قناعة أوربا بأهمية التهديدات الآتية من الجنوب، وأيضا بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه دول جنوب المتوسط في تحقيق أمن أوربا، ليست في الواقع وليدة نهاية الحرب الباردة، فالهاجس الأمني ظل مسيطرا على نظرة أوربا نحو هذه الدول. حيث أن ندوة الأمن والتعاون في أوربا المنعقد بهلسنكي أوت 1975 قد خلصت إلى " إن الدول المشاركة اقتناعا منها بأن مسألة الأمن في أوربا يجب أن ينظر إليها في السياق الأوسع للأمن في العالم وأنها وثيقة الصلة بالأمن في منطقة البحر المتوسط بأكملها، بحيث أن صيرورة تحسين الأمن لا يجب أن تقتصر على أوربا وحدها بل يجب أن تتعداها لتشمل أجزاء أخرى من العالم لاسيما منطقة البحر المتوسط[1]".إن اهتمام أوربا ببلورة شراكة أمنية مع دول جنوب المتوسط، تجسد بصورة عملية من خلال مؤتمر برشلونة المنعقد في 27 و28 نوفمبر 1995، وما تمخض عنه تصور لوسائل من شأنها إضفاء الطابع المؤسساتي على آليات الحوار السياسي لترقية والحفاظ على السلم في المنطقة، حيث اعتبر تصريح برشلونة بمثابة ميثاق حول السلم والاستقرار في المنطقة، حيث ركز المحور الأول منه على الشراكة السياسية والأمنية من أجل بناء فضاء للسلم والاستقرار[2].

لكن الوجه الأخر للاهتمام الأوربي بضرورة وضع إستراتيجية للتعاون مع دول الساحل الجنوبي للمتوسط في المجال الأمني تجلى في آليات العمل التي وضعها حلف شمال الأطلسي منذ منتصف عقد التسعينات.ثانيا: حلف شمال الأطلسي واقع جديد وأدوار جديدة في المتوسط:

إن التحول الذي طرأ على أدوار ومهام الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية عبر عنه التصور الاستراتيجي الجديد للحلف منذ نوفمبر 1991 وهو تصور المبني على تحديد تهديدات جديدة لأمن أوربا تقتضي توسيع مفهوم الأمن وزيادة في مهام المنظمة، حيث قرر مجلس الحلف المنعقد ب أسلو في

[1]– يسفي محمد، "الشراكة الأورو– متوسطية وأثرها على بلدان إتحاد المغرب العربي"، مجلة إدارة، العدد 2، سنة 2000، ص ص 103، 134.

[2]المرجع نفسه،ص135 .

جوان 1992 توسيع مهام الحلف لعمليات حفظ السلام و إدارة الأزمات الدولية والتعاون مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمن والتعاون بأوربا "OSCE" ومنظمة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام[1].

وفي مسعى للانفتاح على دول جنوب البحر المتوسط ضمن إستراتيجيته الأمنية الجديدة بادر الحلف الأطلسي سنة 1994 إلى إطلاق مبادرة "الحوار الأطلسي – المتوسطي" كإطار للحوار والتعاون الأمني مع الدول الجنوبية للمتوسط هدفه التنسيق، تبادل المعلومات والتعاون في مواجهة تهديدات المتعددة التي تهدد الأمن في المتوسط، في إطار رؤية تربط بشكل مباشر أمن أوربا بأمن المتوسط.

الحوار الذي تشارك فيه سبعة دول متوسطية غير أعضاء في الحلف هي: مصر، المغرب، تونس، إسرائيل، موريتانيا، الأردن(سنة 1995)، والجزائر (سنة 2000) يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف يلخصها الحلف في:

- ✓ المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين
- ✓ تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل
- ✓ تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول حلف الناتو([2])

يرتكز الحوار على أربعة مبادئ أساسية:

- ✓ الحوار عملية اختيارية من حيث المشاركة فيه أو من حيث مضمونه، حيث يتسم المرونة.
- ✓ آلية الحوار ثنائية بين الناتو من جهة ودولة واحدة من جهة آخرى (NATO + 1)، كما يتضمن الحوار بعد ثاني متعدد الأطراف من خلال الاجتماعات التي تضم الناتو والدول المتوسطية السبعة (NATO + 7).
- ✓ يعتمد الحلف مبدأ المساواة بين دول الحوار في ما يخص قدر نشاطات التعاون والمشاركة في الاجتماعات والنقاشات، حيث تتمتع الدول المشاركة في الحوار في إطار سياسية عدم التمييز بالحرية في اختيار مدى مشاركتها فيه وحجم تلك المشاركة، وفق مفهوم التفاضل الذاتي، من خلال تأسيس برامج التعاون الفردية.
- ✓ مبادرة الحلف تأتي في منظور متكامل مع المبادرات الدولية الأخرى التي تدخل في نفس الإطار، مثل مسار برشلونة للشراكة الأورو– متوسطية، ومبادرة البحر الأبيض المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE.

[1] – « L'élargissement des missions »,
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/otan/elargissement-missions.shtml

[2] – "الحوار الأطلسي– المتوسطي"، وثيقة صادرة عن منظمة الحلف الأطلسي.

الحوار المتوسطي يتضمن أساسا أبعاد عسكرية أمنية متعلقة بمهام حفظ السلم والوقاية من النزاعات والتنسيق المعلوماتي والإستخباراتي، أبعاد عملية ميدانية تتمثل في التمارين والتدريبات العسكرية المشتركة مع دول الحوار، وأبعاد سياسية دبلوماسية تعكس طبيعة المهام الجديدة للحلف في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ففي البعد السياسي للحوار تعتبر مجموعة التعاون المتوسطي التي تم تأسيسها في قمة مدريد 1997 الإطار المؤسسي لعقد الاجتماعات على مستوى المستشارين السياسيين، من أجل تطوير الحوار وتعزيزه. حيث يتم عقد اجتماعات التشاور السياسي التي تأخذ طابع الناتو+1 بصورة منتظمة على المستويين الدبلوماسي والعملي، وتوفر هذه المناقشات فرصة لتبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا المتعلقة بالحالة الأمنية في المتوسط، والمتعلقة كذلك بتطوير أبعاد التعاون السياسية والعملية للحوار.([1])

كما تأخذ هذه الاجتماعات طابع الناتو+7، مثل اجتماعات مجلس شمالي الأطلسي +7 التي تعقد بشكل منتظم، حيث تتيح هذه الاجتماعات الفرصة للأمين العام لحلف الناتو لإطلاع سفراء دول الحوار المتوسطي على جدول أعمال الحلف الحالية، يضاف إلى ذلك أنه تم ولأول مرة عقد اجتماع لوزراء خارجية دول الحوار المتوسطي في ديسمبر 2004 بمناسبة مرور عشرة سنوات على بداية الحوار.

زيادة على ذلك تعتبر الزيارات التي يقوم بها مسؤولوا الحلف، كالأمين العام، والأمين العام المساعد للدبلوماسية العمومية إلى دول الحوار بهدف تبادل وجهات النظر، وتوضيح الأهداف والأولويات الخاصة بكل دولة من بين أشكال العمل الدبلوماسي المندرج في البعد السياسي للحوار.

بدا واضحا أن مرحلة "المجاملات الدبلوماسية" بالنسبة للطرفين قد انتهت وأصبح من الضروري التساؤل عن آفاق ومستقبل الحوار المتوسطي، هل يهدف إلى إدماج دول الضفة الجنوبية في المنظومة الأمنية الأطلسية؟ هل من الممكن أن يتطور مسار الحوار إلى شراكة فعلية؟ أم أن التنسيق الأمني بين الطرفين هو أقصى ما يمكن أن يبلغه الحوار؟

هذه الأسئلة وغيرها حاولت قمة اسطنبول المنعقدة في 28 و29 جوان 2004 الإجابة عنها، بإطلاق ما عرف ب مبادرة اسطنبول للتعاون التي تضمنت تحديد لآليات عمل أكثر مرونة مبنية على إعطاء دول الحوار فرصة للتعامل على أساس التفاضل الذاتي من خلال وضع برامج عمل تستجيب لحاجة كل دولة طرف في الحوار.

كما أكدت على مجموعة من المبادئ، لاسيما الطابع التعاوني للحوار المستند إلى المنفعة المشتركة والمصالح المشتركة لكل من الناتو ودول المنطقة، ضرورة التركيز على التعاون العملي في المجالات التي

[1] – "الحوار الأطلسي– المتوسطي"، وثيقة صادرة عن منظمة حلف شمال الأطلسي، المرجع نفسه.

يمكن للناتو أن يفيد فيها، وبخاصة في مجال الأمن، والأهم من ذلك أن المبادرة قد دعت إلى تفادي أي سوء فهم حول هذه المبادرة التي لا يقصد منها، لا الانضمام إلى عضوية الناتو أو مجلس الشراكة الأوربية – الأطلسية أو مبادرة الشراكة من أجل السلام.([1])

أهداف المبادرة تشكل استمرارية لمسار الحوار الأطلسي المتوسطي، الهادف أساسا إلى التقليص من حجم التهديدات الآتية من المنطقة (الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة السرية، النزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي)، زيادة على بعد جديد هو العمل على دعم مسار الإصلاحات السياسية، وتشجيع الديمقراطية والحكم الراشد في دول المنطقة، والعمل أيضا على إيجاد حل دائم وعادل للصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في المتوسط.

وقد لخص الأمين العام المساعد لمنظمة الحلف الأطلسي للدبلوماسية العمومية "جون فورني" النظرة الجديدة لمسار الحوار في كونه ينسجم مع الإستراتيجية الحديثة للأمن التي ينبغي أن تكون كما قال "نشيطة وشاملة ومتناسقة ومنسقة في مواجهة التحديات"([2]).

المبحث الثالث: أفاق العلاقات الجزائرية – الأطلسية

بتاريخ8 و9 نوفمبر 2005 بالجزائر نظم معهد الدراسات الإستراتيجية الشاملة ملتقى حول التعاون بين الجزائر والحلف الأطلسي " الحصيلة وآفاق"، حضره مسؤولون سامون من الجزائر ومن قيادة الحلف، الملتقى الذي كان فرصة لتقييم حصيلة خمسة سنوات من التعاون العسكري والتنسيق الأمني والاستخبارات، و التشاور السياسي، جاء لمحاولة الإجابة عن أسئلة ملحة تتعلق أساسا بمستقبل الحوار والمستويات التي يمكن أن يبلغها، هل من الممكن أن ترتقي علاقات التعاون إلى مستوى الشراكة الحقيقية؟ وما هو محتوى هذه الشراكة ؟

في الواقع الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي البحث في الأهداف الحقيقية والرهانات غبر المعلنة والتي تعد المحدد الأساسي لمستقبل العلاقات، فمن الضروري التذكير بان انفتاح الحلف تجاه دول الضفة الجنوبية أملته الطبيعة الجديدة للتهديدات التي يتصورها نابعة أساسا من هذه الدول(الإرهاب، الهجرة السرية، المخدرات،..) وبالتالي تستدعي مجابهتها تشكيل خط دفاع أولي خار ج حدود أوربا فالسعي إلى تدريب

[1] –L'initiative de coopération d'Istanbul, novembre 2004,
http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-cooperation-f.htm

[2] – "الجزائر– الحلف الأطلسي"، موقع وزارة الخارجية الجزائية،
http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=05/11/09/0088191

القوات المسلحة لدول الجنوب لا يصب إلا في خانة تأهيلها لمواجهة هذه التحديات كذلك الأبعاد السياسية الإستراتيجية الحلف تركز على مسارات الإصلاح والدمقرطة وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع السياسات العامة بهدف التخفيف من حدة التوتر الداخلي والتقليل من احتمالات نشوء الاضطرابات السياسية تكون سببا في المزيد من الهجرات وتبعث حالة من عدم الاستقرار في المتوسط.

لذلك فإن تصور الحلف لمفهوم الشراكة التي تطمح إليها الجزائر يتوقف عند الحدود التي تساهم في تحقيق أهدافه الأمنية بالأساس، لكن مفهوم الشراكة الفعلية يبقى مستبعدا لما يشكله ذلك من احتمالات دخول الجزائر في المنظومة الأمنية الأطلسية وبالتالي ترتيب التزامات بالنسبة لدول الحلف تجاه أمن الجزائر([1]).

والرهان الأهم الذي يسعى الحلف إلى كسبه من خلال مسار الحوار المتوسطي هو البحث عن مجال مؤسسي لإدماج الكيان الإسرائيلي في إطارها الإقليمي، فبعد ستين سنة من إعلان قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة لازالت هذه الدولة رغم مبادرات التسوية و اتفاقات السلام المبرمة مع بعض دول الجوار تعيش نوعا من العزلة، التي لم تنتهي بإقامة علاقات دبلوماسية مع بعض الدول العربية. فالحوار الأطلسي المتوسطي يشكل حاليا إطارا مناسبا لهذا المسعى، فالجزائر مثلا لم تندمج قبل اليوم في مسار مماثل يجمعها بدولة إسرائيل إلا من خلال هذا الحوار.

بالمقابل تسعى الجزائر في إطار الحوار المتوسطي إلى الاستفادة من التجربة الأطلسية في ميدان عصرنة وتحديث الجيش ومرافقة مسار الاحترافية، وهي تراهن على ترقية مستويات التعاون لبلوغ هذا الهدف، كما أن التنسيق الأمني والاستخبارات في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي لأشكال الجريمة المنظمة تعد من بين الرهانات التي تسعى الجزائر لكسبها من خلال تعميق مسار التعاون.

وبحسب السيد حليم عطا الله سفير الجزائر ببروكسل وممثلها لذا الحلف فإن مستقبل التعاون بين الجزائر والأطلسي ليس في معزل عن تأثيرات الصورة النمطية لدى الطبقة السياسية الجزائرية للحلف الأطلسي كأداة لتحقيق الهيمنة الأمريكية، والصورة النمطية العكسية لدول الغرب تجاه دول الضفة الجنوبية كمصدر لكل التهديدات الأمنية من هجرة، إرهاب، وجريمة منظمة([2]).

يمكن القول بأن علاقات التعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي المندرجة في إطار مسار الحوار الأطلسي المتوسطي، لم تخرج بعد من الإطار النمطي لعلاقات شمال- جنوب، المبنية في الغالب على

---

[1]- المرجع نفسه،ص4.

[2] -Halimbenattallah, Ambassadeur D'Algérie a Bruxelles, le Quotidien d'Oran, 10 novembre 2005. http://www.algeria-

تصورات جاهزة، وتحيزات مسبقة، لكن الحوار يضل قائما، تفرضه ضرورة مواجهة الأخطار والتهديدات المتعددة التي تهدد أمن واستقرار المتوسط، وإن كان من السابق الحديث عن ترقيته مستوى الحوار إلى شراكة حقيقية، فإنه بالمقابل يمكن التأكيد على أهمية استمرار وجود الحوار في حد ذاته[1].

اذ لا تنوي البلدان الغربية استخدام المهارات الجزائرية المعروفة والمثمنة في مجال مكافحة الإرهاب وتستفيد من خبرتها في وضع حد للصراعات وتسييرها بشكل امثل،وتم الإقرار بالدور المهم الذي اضطلعت به الجزائر في حل الصراع بين أثيوبيا واريتيريا،وذلك الذي دار بين ليبيا والتشاد حول قطاع اوزو أنها تثمن وتشجع الجهود الحالية التي تبذلها الجزائر لوضع حد للصراع الذي يدور بين الحكومة المركزية وحركات الطوارق المتمردة في مالي ،كما تثمن السياسة الأمنية الجزائرية الجديدة وتشابكها في القالب الأوربي-الاطلسي بطريقة مختلفة،فهي تثير المخاوف والتساؤلات حيث بعض الأطراف معارضته لهذا التعاون[2]،فهو لا يرى في هذا الحوار إلا ذريعة كي تسوي منظمة حلف الناتو أولا مشاكلها الاقتصادية،فتقوم بضمان تزويدها بالمواد الأولية الهامة مثل المحروقات التي تمر عبر دول الضفة الجنوبية،هذه الأخيرة التي تعد بمثابة حصن ضد كل ما يعتبر تهديدا لأمن دول الشمال،وعلى الرغم من المكانة التي تحتلها الجزائر والدور الذي تضطلع به في البحر الأبيض المتوسط والذي تم ذكره أنفا تبقى الجزائر بلدا هشا وضعيفا،فالأواصر التي تربطها مع شركاء الضفة الجنوبية غير المناسبة،ما يجعل هامش عملها على الصعيد الأمني ضئيلا جهويا([3]).

حيث تجدر الإشارة إلى أن بعض الدوائر السياسية والعسكرية ترغب أن تطور الجزائر علاقاتها مع الحلف أكثر فأكثر على غرار الأردن وإسرائيل،ما يعزز سبل التعاون بين الطرفين يرقى إلى مستوى شراكة أكثر صلابة،بإمكانه لن يقاس إلى البرنامج الذي طبقته منظمة(ppp)حلف الشمال الاطلسي مع بلدان أوربا الشرقية وبالمقابل تشيد أطراف أخرى بتشجيع تخليص وتحرير البحر الأبيض المتوسط من سيطرة البلدان التي تمت البحر بأية صلة،بهدف السماح بتلاحم أفضل بين المتوسطيين،وتبقى فكرة إبرام معاهدة متوسطية للدفاع والأمن محبذة،فقد تكون ايجابية لإضفاء الاستقرار في المنطقة وتجنب النزاعات وضمان التنمية للجميع .حيث تتغير العلاقات بين الدول وتتكيف والحقائق الدولية الجديدة في عالم القطب الواحد،وليست الجزائر بمعزل عن هذه التطورات،فقد أعاد هذا البلد في القرن الحادي والعشرين الاعتبار للأواصر التي تربطه مع الولايات المتحدة الأمريكية وانضم إلى الحوارالمتوسطي التي بادرت به منظمة الناتو كما عزز علاقته مع أوربا،إضافةإلى هذا التوجه الدبلوماسي الجديد أضافت الجزائر طابعا جديدا على رؤيتها للأمن والدفاع الوطنيين لتكيفها والتهديدات الجديدة التي لا يمكن حلها محليابل إقليميالأنها ظواهر عابرة للأوطان

[1] –Ibid.p3

[2]– فاطمة الزهراء الفيلالي:"الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط:الأفاق والأفاق"،مجلة شؤون الأوسط،العدد الثاني،ص161 .

[3]– المرجع نفسه،ص-ص162-164

ومرتبطة ارتباطا وثيقا فيما بينها،فكان الأمر يتعلق بالجريمة المنظمة أو بالهجرة غير الشرعية آوبالإرهاب،وهنا يكمن رهان الجزائر حول الأمن الجماعي في حوض المتوسط ،فالجزائر تحتاج إلى دعم سياسي ولوجستيكي وللمهارات العلمية والتقنية لشركائها لان رهانات الاشتراك والتعاون مع الدول الغربية(أوربا–أمريكا) سيف ذو حدين يتمثل الأول:مواصلة وإتمام عمليتها في مكافحة الإرهاب،إما الحد الثاني فيتمثل في تحديث جيشها وجعله أكثر احترافية

لقد كان الجيش الوطني الجزائري الشعبي غير مؤهل وغير مدرب على أعمال الشرطة و حرب العصابات في المدن و الأحراش، كما كان يفتقد إلى التقنيات و الوسائل الحديثة في محاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة (عدم توفره على النظارات الليلية مثلا)، إضافة إلى هذا، تبث لدى المحللين العسكريين، أن أجهزته الاستخباراتية و المعلوماتية كانت مخترقة من طرف الإسلاميين وضعيفة في أداءها ووظيفتها ، هذا التحدي الأمني و التمرد المسلح لفئة مهمة من الشعب للجيش دفع رئاسة الأركان آنذاك إلى طلب المساعدة العاجلة من الدول الغربية خاصة فرنسا، اسبانيا و ألمانيا ومن بعض دول "الناتو" الأخرى، حتى لا يسقط النظام بين أيدي الإسلاميين الذين كانوا عازمين على تحقيق مشروعهم المتمثل في إقامة دولة إسلامية في الجزائر.تلكأ الحلف في الرد بالإيجاب على الطلب الجزائري في ذلك الوقت، راجع حسب المختصين العسكريين إلى غموض الصورة الحقيقية للحرب الأهلية التي كانت دائرة في الجزائر، وضع جعل هذه المؤسسة العسكرية الغربية "الناتو" تفكر لا في مساعدة القوات الجزائرية في حربها ضد الإسلاميين، بل في السيناريوهات والطرق الناجعة لإجلاء الرعايا الغربيين من هذه الدولة المغاربية المنكوبة، (سيناريو الإنقاذ عبر الإنزال البري و الجوي) وكذلك سبل المحافظة على آبار البترول والغاز في حاسي مسعود و حاسي الرمل، والمنشآت البترو كيماوية في آرزيو قرب ولاية وهران. هذان هما الهاجسان الأساسيان اللذان كانا يسيطران على إستراتيجية الحلف الأطلسي أثناء الحرب الأهلية في الجزائر، مما يفسر تردد ه في نجدة جنرالات الجزائر الانقلابيين في حربهم ضد المتشددين الإسلاميين، ويمكن تفسير هذا الموقف السلبي للغرب كذلك من خلال عناصر كثيرة أخرى نذكر منها ضغط الرأي العام العالمي الرافض لسياسة الانقلابيين) العودة الى الشرعية الدستورية) من جهة و تصاعد درجة المواجهة بين الإسلاميين و العسكر و ما تبعها من مجازر و اغتيالات و اختطافات متبادلة بين الجانبين من جهة أخرى، إنها سياسة الأرض المحروقة التي انتهجها المتصارعون على السلطة([1]).

[1] –http://www.maghress.com/hespress/72432008 – 06 – 20 عبدالرحمن مكاوينشرفيهسبريسيوم

ان الظرفية الاقتصادية و السياسية الراهنة للجزائر التي عرفت استقرارا نسبيا، ساعدت مؤسستي الأمن والجيش على مراجعة نفسيهما (المناهج و التكتيك) ومن شراء ترسانة كبيرة من الأسلحة المتطورة المناسبة والمطابقة لآليات و تقنيات محاربة العنف و الإرهاب (دبابات خفيفة و مروحيات وأسطول بحري) وكل الوسائل التكنولوجية الحربية (وسائل التصنت و الاستطلاع الإلكترونية)، التي تساعد على تتبع تحركات الجماعات الإسلامية المسلحة في الجبال و الصحاري و محاصرة شبكاتها في المدن (شبكات التمويل والاستقطاب)قبل استئصالها والقضاء عليها. إضافة إلى انطلاقة صناعة حربية وطنية (أسلحة وذخيرة وناقلات جنود خفيفة) بفضل مساعدات جنوب إفريقيا والبرازيل.

أثناء هذه الحرب الدامية بين فئتين متقاتلتين، وجهت الجزائر انتقادا مريرا وحادا لدول الغرب بصفة عامة، خاصة تلك التي لم تمدها بالأسلحة المطلوبة لمكافحة الإرهاب كفرنسا...، إن موقف الغرب السلبي و المتفرج على الحرب الأهلية الجزائرية طرح في تلك المرحلة عدة تساؤلات ، أولها لماذا ترك الحلف الأطلسي الجيش الجزائري يواجه هذه الأحداث المأساوية و هذه المعضلة المعقدة بمفرده؟ هذا هو الشعور والانطباع اللذان كانا سائدان في عقول قادة المؤسسة العسكرية الجزائرية آنذاك. و هذا ما عبر عنه وزير الدفاع الجزائري السابق خالد نزار في مذكراته حول طبيعة الحرب الأهلية في الجزائر. فعلاقة الحلف الأطلسي بدأت تتطور وتتغير اتجاه الجيش الجزائري منذ 2001، تاريخ بداية برنامج الحوار المتوسطي الذي رسم برنامجا متكاملا بين الجزائر و "الناتو"، انه أول إطار رسمي للتعاون و الشراكة بين الجانبين، تجربة شملت أكثر من 700 نشاط عسكري و معلوماتي: مناورات مشتركة، خلية دائمة لتبادل المعلومات العسكرية و الأمنية، تكوين و تأهيل الضباط الجزائريين في المدرسة العسكرية التابعة للحلف بروما وفي قواعد و مدارس متخصصة تابعة للحلف الأطلسي المنتشرة في أوروبا و أمريكا، تزويد الجزائر من طرف الأساطيل الغربية المتواجدة قبالة سواحل الجزائر بالمعلومات الإستخباراتية الملتقطة بين الجماعات المسلحة في الداخل والخارج. فحسب المفوض العام للحلف، السيد بيرونيرو كلوديو، الذي زار الجزائر مؤخرا " ان الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجزائر و"الناتو" هي الآن قيد التفعيل و المراجعة" [1]. وان "المفاوضات الحالية بين الجانبين تسعى إلى الاستفادة من التجربة الجزائرية في ميدان مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة... إن هذه الشراكة العسكرية و الأمنية النموذجية"، حسب الأمين العام للحلف، تظهر معايير ووسائل إستراتيجية مختلفة تماما عن سابقاتها. فالتجربة الجزائرية مع "الناتو" جاءت بعد هذا التغيير الاستراتيجي في عمل القاعدة وأهدافها المعلنة والسرية. ومن جانبه فان إقدام الحلف الأطلسي على توقيعه على اتفاقية التعاون العسكري و الأمني مع الجزائر في صيغتها الجديدة، ليس مصادفة بل سعى "الناتو" من وراءها إلى مجابهة القاعدة في البحر الأبيض المتوسط و في الصحراء الكبرى وفي الجزائر ذاتها، إنها حرب مباشرة و مفتوحة هذه المرة

[1] – op–at.p3.

بين القاعدة و"الناتو"، لذا أصبح ضروريا على الطرفين المتحالفين تعزيز التعاون و توحيد أساليب و برامج التصدي لتحديات القرن، و أهمها الإرهاب العدو المشترك .

إن تقييم الحلف لدور الجزائر في هذه الحرب العالمية ضد الإرهاب هو تقييم جيد حسب خبراء "الناتو"، الذين يعتبرون الدولة الجزائرية الدولة الأكثر نشاطا في تعاونها مع "الناتو" في جنوب البحر الأبيض المتوسط، و قد سجل الحلف الأطلسي هذا الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية الجزائرية و قوات الأمن والدرك أثناء زيارة الرئيس الجزائري لمقره ببروكسيل. ان الرئيس بوتفليقة هو القائد العربي الوحيد الذي زار القيادة العامة للحلف و تفقد منشآتها، حيث شكر هذه المنظمة العسكرية العالمية على مجهوداتها وتعاونها مع الجزائر في محاربة آفة الإرهاب قائلا "إننا نواجه نفس الخطر وان امن أوروبا من امن الدول المتوسطية". مباشرة بعد هذه الزيارة، نرى ان الجيش الجزائري غير خطابه و لهجته الموجهين الى الحلف، فلم يعد وحيدا في ساحة المعركة كما كان الحال سابقا، بل بدأ يعترف مؤخرا وجهرا انه لم يقض على الإرهاب بصفة شاملة، و انه يبقى دائما في حاجة ماسة إلى مساعدات متطورة من الحلف للقضاء على خلايا " القاعدة في المغرب الإسلامي" التي لازال نشاطها يحدث فزعا و فتكا كبيرين.

أمر آخر يؤكد عليه خبراء "الناتو"، هو أن تعزيز علاقات التعاون بين الجزائر و الحلف مثلما فعلت مصر والأردن و موريتانيا و إسرائيل، يهدف بصفة غير مباشرة إلى التطبيع مع إسرائيل، العضو المشارك والفاعل في "الناتو"، والى حلحلة الوضع السياسي الجامد و المتوتر بين بلدين تجمعها علاقات تعاون مع "الناتو" في منطقة المغرب العربي الهامة استراتيجيا للغرب، عن طريق تفعيل نظرية الأمن الجماعي والحرب الشاملة ضد القاعدة في الضفة الجنوبية للمتوسط، إنه التزام و ضغط سياسي و عسكري قد يفرض نفسه على أطراف النزاع المغرب والجزائر، فهذه إشكالية لا تناسب ولا تخدم في الوقت الراهن استراتيجيات الحلف في التصدي للإرهاب الذي أصبح منتشرا في شمال إفريقيا بأكمله

تبقى هناك، نقط أخرى عالقة في تعاون الحلف مع الجزائر، نقط لم تجد طريقها إلى الحل إلى حد الآن، "فالناتو" لا زال يشك في علاقات الجزائر مع بعض الدول المصنفة في خانة الدول المارقة (إيران–كوريا الشمالية–كوبا–فنزويلا). إشكال آخر يؤكد هذه الشكوك، يكمن في النظرة السلبية للحلف من تراجع مسألة الديمقراطية، و حقوق الإنسان و الحكامة الرشيدة في الجزائر، والتي لم تصل إلى المستوى المطلوب في هذا البلد العربي.([1])

فان الحلف أكد متابعته وبيقظة شديدة للمشروع النووي الجزائري، ودور إيران و باكستان في ذلك. كما نبه القيادة العسكرية الجزائرية إلى النقائص الكثيرة في الأمور التقنية وفي البيداغوجية العسكرية المعتمدة

[1] – ap–at.p4.5 .

حاليا في الجزائر، والتي لاحظها خبراء الحلف أثناء المناورات المشتركة او دورات التكوين للضباط الجزائريين والمتجسدة في عدم مطابقة المناهج العسكرية والأسلحة الجزائرية مع ما هو متوفر لدى الحلف الأطلسي من برامج و أسلحة متطورة،وتسعى لأن يكون إطارا شفافا للتعاون الأمني والدفاعي والسياسي بما يعجل في تحقيق الشراكة السياسية والأمنية التي دعت إليها توصيات قمة الناتو التي انعقدت في اسطنبول في يونيو 2004 ومن بعدها اللقاءات الفعلية لمجموعة التعاون المتوسطي بين الناتو والدول السبع الأعضاء في بداية نوفمبر، وتوصيات اجتماع 8 ديسمبر في بروكسل لوزراء خارجية دول الحلف مع البلدان المتوسطية التي تسعى جميعها إلى التعجيل بتوسيع نطاق عمليات مكافحة الإرهاب إلى حوض البحر المتوسط وتدعيم التنسيق والتعاون مع الدول المحيطة من بينها الجزائر.

خلاصة الفصل:

ويمكن استخلاص النتائج التالية:

تعتبر المنطقة المتوسطية الجنوبية غير مستقرة لسوء الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية،السياسية، مما دفع ظواهر جديدة: كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية كلها أسباب جعلت المنظمة محل تنافس و اتفاق بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي فمثال ذلك منطقة المغرب العربي ،منطقة إستراتيجية تضم مصادر الطاقة إضافة إلى الموقع الهام جعلها تلقى اهتمام متزايد من القوى الكبرى من خلال سياسة يتم تعزيز الاستقرار و السلام و الأمن أو ما يعرف بحلة الأصدقاء أو الجيران و تقوم على اعتقاد حيوي بالنسبة لمصالح الاتحاد الأوربي و دعم الاستقرار لجيرانه .

فالهدف من سياسة الجوار الأوربية هو العودة بالصالح العام من عملية توسيع الإتحاد الأوربي،وإشراك البلدان المعنية بهذه السياسة،ثم تصور سياسة الجوار في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة معزز من البلدان المجاورة وذلك لمنع بروز حدود جديدة بين الإتحاد الأوربي الموسع وجيرانه.

الخاتمة

الخاتمـــة:

ففي نهاية الدراسة نكون قد تطرقنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

-يقوم مفهوم التنسيق باعتباره يقوم على الانسجام والجهد والدقة في الوقت وذلك بوضع برنامج بهدف تحقيق أهداف رئيسية،ويشترك مع مجموعة من المفاهيم ذات الصلة به من بينها التعاون الذي يتماشى مع التنسيق حيث يمتلكان مصالح موحدة يستخدمان لتحقيق مصالح مشتركة مع ضمان الترابط والتكاثف من أجل حل المسائل الدولية وأيضا التكامل يتشارك معه وفي المقابل التحالف وعلاقته بالتنسيق يرتكز على برنامج واضح المعالم وإيجادآليات مرنة للتنسيق تتيح تقريب الرؤى والتوجهات وتوحيد مواقف،فهو يعطي الأولوية لنهج سياسة اقتصادية كفيلة بخلق التوازن بين انعكاسات المؤثرات الخارجية وبين الاستثمار السليم

-فيما يخص الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية قد أثرت وبشكل واسع في تعميق الحوارات النظرية حول ماهية الأمن ومفاهيمه والعوامل المساهمة في ذلك بين دول المنطقة ومن جهة أخرى تم فتح المجال أمام معرفة التهديدات والمصالح من جهة أخرى،ومحاولة إيجاد ترتيبات أمنية وعسكرية مع هذه المتغيرات،وفي المقابل نجد أهمية المنطقة المتوسطية الجغرافية بالنسبة لموقعها باعتبارها تتوسط 3 قارات كذلك هي معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي،بالإضافة إلى أنها الشريان الحيوي للتجارة الدولية،إذ يشكل معطى جيوسياسي وتمثل بذلك رهانا استراتيجيا بحكم ميزاتها،أيضا امتلاك البحر الأبيض المتوسط على ثروات اقتصادية حيوية فيما يخص الغاز والنفط وأيضا يعتبر معبر رئيسي للسفن في حاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوربا وأمريكا.

- تشهد منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط تغييرا غير مسبوق إذ يلتزم حلف الناتو بتعزيز علاقات الشراكة وتطويرها مع دول المنطقة التي تواجه معها تحديات أمنية مشتركة وتتشارك معها نفس أهداف السلام والأمن والاستقرار فالحلف يدعم تطلعات نفس أهداف السلام والأمن والاستقرار،فالحلف يدعم تطلعات شعوب المنطقة بتحقيق الديمقراطية والحرية الفردية-سيادة القانون وهي القيم التي يقوم عليها الحلف.فالمنطقة تعاني من مجموعة من العوائق نحو بناء نظام أمني شامل في المنطقة نجد أن مشكلة المفاهيم "نشأتها وإدراكها والتعامل والتعاطي معها"فهي لا تمهد لوجود نظرة موحدة حول التهديدات التي تواجهها المنطقة،فحتى وإن اتفق الفواعل على نظام أمني ما،فإن عمليات الإقصاء أو الإدراج التي تشوب العلاقات في المنطقة والمتعلق بإبعاد الطرف الجنوبي في تحديد ورصد مفهوم التهديدات الأمنية الإقليمية وكذلك التعامل مع مفاهيم وظواهر ليست موجودة في المنطقة غير أنها تعتبر كرد فعل استباقي لقوى خارج

المنطقة هذا ما يجعل التفاهم والاتفاق حول المفاهيم والتحديات الأمنية أمر مستبعد في الوقت الحالي بالنظر إلى التخلف الذي يعانيه الجنوب في الهندسة الأمنية وبناء مقاربات متعلقة بالمنطقة([1]).

– تكاد المبادرات المطروحة في الفضاء المتوسطي تجمع على قائمة التهديدات التي مصدرها المغرب العربي،فهي تهديدات ترى أوربا بأنها تحديات لها على المستوى الأمني يجدر الاهتمام بها بإشراك الأطراف المصدرة لها في حوارات ومبادرات ،حيث يعتبر مشروع برشلونة والشراكة وغيرها كان لها الفضل في ظهور الاتحاد المتوسطي والحوارات الغربية–المتوسطية فبالرغم من اختلاف المنظور الاستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ورغم أهمية في تقسيم المهام الإستراتيجية والأمنية بين الطرفين في المنطقة،إلا أن الطرفين حاليا يحرصان على تغليب هامش التقاطع والتكامل ولو بصورة ضمنية في أغلب مناطق العالم لتفادي الصدام بينهما،خاصة بالنسبة للطرف الأوربي الذي يشتكي من غياب إستراتيجية أمنية مشتركة على غرار كتلة اقتصادية. فالبيئة الأمنية في المتوسط تتميز بالتفاوت الصارخ بين الضفتين"الشمالية مكونة من بلدان جنوب أوربا للقوس اللاتيني ترى مستقبلها في مؤسسة الإتحاد الأوربي ولا تعرف مشاكل أمن فيما بينها، وهي دول متفوقة عسكريا،والحلف الأطلسي في الضفة الجنوبية المكونة من بلدان عربية منقسمة مشتتة وهي منكشفة وامكانتها العسكرية محدودة ما جعل منطقة المتوسط دائرة نفوذ أوروأطلسية .

– إن اهتمام الناتو بالمنطقة المتوسطية يرمي إلى إقامة علاقات أمنية وعسكرية مع دول جنوب المتوسط لاحتواء التهديدات والمخاطر الأمنية الآتية،فأمريكا وضعت مشاريعها للتوسع نحو الجنوب والهدف منه الإصرار على إفشال مشاريع الإتحاد الأوربي في المنطقة ،فهذه الأخيرة انتقلت في ظرف زمني قصير نسبيا من مناخ الإدراك المتبادل للتهديد والحشد العسكري الاوروأطلسي في المتوسط إلى إقامة أطر للتعاون والتشاور في المسائل الأمنية والإقليمية، فمن خلال الحوار المتوسطي للحلف الاطلسي يساهم في توظيف الجزائر والدول العربية الأخرى لخدمة المصالح وتحقيق وأرب أخرى لا علاقة لها بالعمران الأمني في المتوسط،ومن جهة أخرى المساهمة في مكافحة الإرهاب.

––فالحوارات الأمنية التي عرفتها المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة كانت عبارة عن نقاشات وحوارات بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية ذات طبيعة دولاتية وأخرى

[1]-عزيز نوري ،"الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"،أطروحة ماجستير ،جامعة:الحاج لخضر–باتنة–،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة 2012 .ص258 .

--فعدم انتماء الأطراف على ضفتي المتوسط إلى نظام أمني واحد بالرغم من مواجهتهم لنفس التحديات والمخاطر صعب من الاتفاق حول نظام تعاون دفاعي في المتوسط زما زاد من فجوة شكوك دول جنوب المتوسط غياب الاتفاق حول نوايا وأهداف الدول الأوربية بإنشاء قوتي الدفاع و احتواء الأزمات من دون استشارة دول الجنوب الذي كان تفسيرهم الوحيد لهذا الإقصاء هو إمكانية لجوء شركاء الحوار الشماليين إلى استعمال القوة لانجاز أهدافهم وحماية مصالحهم الأمنية([2]) .

– فهناك رؤية مشتركة بين الجزائر والناتو انتهت بالتوقيع على اتفاقية أمنية مشتركة متكاملة قد تؤدي إلى فتح الجغرافيا الجزائرية أمام القوات الأطلسية فيما لو تطورت الأوضاع الأمنية بشكل سلبي في الجزائر،فالتحالف الأمني الجزائري –الأطلسي الهدف منه استقرار الجبهة المقابلة للجناح الجنوبي للحلف.إذ لا تعتبر الحلف الحاجز الوحيد في المنطقة بل هناك منافسين آخرين ويتضح ذلك من خلال :الاهتمام بالجزائر وبصفة عامة بالمنطقة المتوسطية ليس فقط مع الناتو بل من الإتحاد الأوربي وتمثل ذلك في بداية الشراكة من خلال مبادرة برشلونة التي فتحت المجال أمام الشراكة الاورومتوسطية ومنها حوار 5+5 .فالنظرة الغربية للمنطقة المتوسطية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فهي مرتبطة بالمنطقة ،فالتهديدات التي تواجه الإتحاد الأوربي من إرهاب وجريمة منظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية والهجرة غير الشرعية،وحددت أساليب التصدي لها في التعاون الدولي لأجل مكافحة الإرهاب عبر مقاربة مدنو–عسكرية،وبناء الأمن الأمن الجواري عبر تقوية التعاون العسكري مع دول الجوار الأوربية خاصة الجنوب المتوسطية([3]).

– فالاهتمام الأوربي الأمريكي بالمنطقة المتوسطية له انعكاسات أمنية على الدول المتوسطية التي تسعى كل منهما إلى احتوائها من أجل تحقيق الحاجيات الأمنية لذلك من الضروري توسيع الفضاء المتوسطي.

---

[2]-–زاوي رابح،"بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/القوة/سلم القوة:دراسة حالة :الحوار الأطلسي–المتوسطي،أطروحة الماجستير ،جامعة:مولود معمري–تيزي وزو،مدرسة الدكتوراه في القانون والعلاقات السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2014 ،ص،ص 177،176.

[3]-تقرير مقدم من قبل الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوربية "خفير سولانا" تحت عنوان أوربا أمنة في عالم أفضل،تمت مناقشته في اجتماع المجلس الأوربي في ديسمبر 2003 .

الملاحق

الملحق رقم:01

معاهدة حلف شمال الأطلسي واشنطن1949:

تؤكد أطراف المعاهدة إيمانها بأهدافها ومبادئ الأمم المتحدة ورغبتها في العيش في سلام مع كافة الشعوب والحكومات.

وتؤكد الأطراف إصرارها على حماية الحريات والتراث والحضارة المشتركة لشعوبها،والقائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون،كما تسعى لترسيخ الاستقرار والرفاهية لمنطقة شمال الأطلسي،وتصر على توحيد جهودها من أجل الدفاع الجماعي والحفاظ على السلام والأمن لذا فإنها توافق على معاهدة حلف شمال الأطلسي.

البند الأول:

تتعهد الأطراف ،كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة بتسوية أية نزاعات دولية تكون أطرافا فيها بوسائل سلمية بحيث لا يتعرض السلام والأمن والعدالة الدولية للخطر،وكذلك تجنب اللجوء للتهديد باستخدام القوة في علاقاتها الدولية بأية صورة لا تتفق مع أهداف الأمم المتحدة.

البند الثاني:

سوف تسهم الأطراف في مزيد من التنمية في العلاقات الدولية السلمية،وذلك بتدعيم مؤسساتها الحرة وتحقيق فهم أفضل للمبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسات،وبتشجيع الظروف التي تتيح الاستقرار والرفاهية وسوف تسعى لإنهاء الخلافات في سياستها الاقتصادية والدولية وتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بينها.

البند الثالث:

من أجل تحقيق أهداف هذه المعاهدة بفعالية سوف تبقى الأطراف بشكل منفصل أو مشترك أو عن طريق الاعتماد الذاتي أو التعاون المشترك المستمر أو الفعال،على قراراتها الفردية والجماعية لمقاومة الهجوم المسلح.

البند الرابع:

سوف تتشاور الأطراف فيما بينها حينما يكون هناك رأي أي منها–تهديد للسيادة– أو الاستقلال السياسي أو الأمني لأي منها.

البند الخامس:

تتفق الأطراف على أن أي هجوم مسلح ضد أي منها في أوربا أو أمريكا الشمالية سوف يعتبر هجوما عليها جميعا،وبالتالي فإننا نتفق على أنه في حالة حدوث مثل هذا الهجوم فإن كلا منها –تطبيق للحق الفردي والجماعي في الدفاع عن الذات– وفقا للبند51 من ميثاق الأمم المتحدة سوف تساعد الطرف أو الأطراف التي تتعرض للهجوم،وذلك باتخاذ إجراء منفرد أو بالتنسيق مع الأطراف الأخرى بالصورة التي تراها ضرورية،بما في ذلك استخدام القوة المسلحة من أجل استعادة أمن منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليها.وكل الإجراءات التي تتخذ في هذا الإطار سوف يتم تبليغها على الفور لمجلس الأمن،ومثال هذه الإجراءات سوف تنتهي باتخاذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية لاستعادة السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما.

البند السادس:

لتحقيق البند الخامس،فإن الهجوم المسلح على طرف أو أكثر يتضمن هجوما مسلحا على أراضي أي من الأطراف في أوربا أو أمريكا الشمالية أو الإدارات الجزائرية التابعة لفرنسا أو الأراضي التركية،أو الجزر تحت حكم أي من الأطراف في منطقة الشمال الأطلسي أو في مدار السرطان،وعلى القوات أو السفن أو الطائرات الخاصة بأي من الأطراف داخل أراضيها أو في التاريخ الذي بدأ فيه سريان المعاهدة،أو في حوض البحر الأبيض المتوسط،أو منطقة الشمال الأطلسي شرق مدار السرطان.

البند السابع:

إن المعاهدة لا تؤثر،ولا يمكن أن تفسر بأنها ستؤثر بأي شكل من الأشكال على الحقوق والالتزامات في ميثاق الأطراف الأعضاء في الأمم المتحدة أو على الحقوق والالتزامات في

ميثاق الأطراف الأعضاء في الأمم المتحدة أو على المسؤولية الأولية لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

البند الثامن:

يعلن كل طرف أيا من الارتباطات الدولية الحالية أيا من الأطراف الأخرى أو بأية دولة ثالثة لا تتعارض مع بنود هذه المعاهدة،كما يتعهد بأن لا يتورط في أي ارتباطات دولية تعارض معها.

البند التاسع:

تشكل الأطراف مجلسا،يكون كل منها ممثلا فيه،وذلك لدراسة الأمور المتعلقة بتطبيق هذه المعاهدة،وسوف يكون المجلس منظما بشكل يمكنه من الاجتماع الفوري في أي وقت،وسوف يقيم المجلس أجهزة فرعية كما تقتضي الضرورة وبصفة خاصة،سوف ينشئ على الفور لجنة دفاعية تتولى مهمته التوصية بالإجراءات الخاصة بتطبيق البندين "3"و"5".

البند العاشر:

تستطيع الأطراف بإجماع الآراء أن تدعو أية دولة أوربية أخرى تكون في وضع يتيح لها تدعيم مبادئ المعاهدة والمساهمة في تحقيق الأمن لمنطقة الشمال الأطلسي الانضمام إلى هذه المعاهدة ،وأية دولة يتم دعوتها على هذا النحو قد تصبح طرفا في المعاهدة وذلك بإيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية،وسوف تبلغ الولايات المتحدة الأمريكية كل الأطراف بتلك المستندات.

البند الحادي عشر:

سوف يتم التصديق على هذه المعاهدة ويتم تنفيذ شروطها من جانب الأطراف بما يتفق مع أنظمتها الدستورية وسوف يتم إيداع مستندات التصديق في أسرع وقت ممكن لدى الحكومة الأمريكية والتي ستبلغ بدورها كل الأطراف الموقعة بما أودع لديها وسوف تدخل المعاهدة حيز التنفيذ فيما بين الدول التي صدقت عليها بمجرد إيداع تصديق أغلبية الموقعين،بما فيها تصديق

بلجيكا وكندا وفرنسا ولكسمبورغ وهولندا وألمانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وسوف يبدأ سريانها بالنسبة للدول الأخرى ابتداء من التاريخ الذي سيتم فيه إيداع تصديقها.

البند الثاني عشر:

بعد عشرة سنوات من سريان المعاهدة أو أي وقت بعد ذلك،سوف تتشاور الأطراف،إذا طلب أحدها ذلك بهدف مراجعة المعاهدة،مع الوضع في الاعتبار للعوامل التي تؤثر حينئذ على السلام والأمن في منطقة الشمال الأطلسي،بما في ذلك تطور الترتيبات الدولية والإقليمية بناء على ميثاق الأمم المتحدة،وذلك من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

البند الثالث عشر:

بعد سريان المعاهدة بعشرين عاما،يصبح من حق أي طرف أن يتخلى عن عضويته،وذلك بعد عام من تسليم هذا القرار لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي ستبلغ بدورها الأطراف الأخرى بكل بلاغ من هذا النوع.

البند الرابع عشر:

هذه المعاهدة التي سيعتبر كل من نصيبها الإنجليزي والفرنسي صحيحا،سوف يتم إيداعها في أرشيف الولايات المتحدة ،وسوف يبعث بنسخ معتمدة من هذه المعاهدة إلى الحكومات الأخرى الموقعة عليها.

المصدر:عماد جاد،الحلف الأطلنطي ،مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة،القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،1998.

الملحق رقم: 02

هذا الشكل يبين خريطة البحر الأبيض المتوسط

Sources: kenana online.com

الملحق رقم: 03

هذا الشكل يبين خريطة الأهمية الجيواستراتجية

Sources :ar.wikipedia.org

الملحق رقم: 04

تصريح وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة في لقاء الجزائر

2004لمنتدى 5+5

DECLARATION DE MICHELE ALLIOT-MARIE

(ALGER, LE 17 JUILLET 2004)

"**Comment faire face ensemble aux crises d'aujourd'hui ?**"

Mesdames et Messieurs,

C'est pour moi une très grande joie d'être aujourd'hui à Alger pour dialoguer avec

vous sur les questions de sécurité. Il s'agit pour nous tous d'une préoccupation prioritaire

que nous devons traiter ensemble.

La France et l'Algérie ont une longue histoire commune, faite de réalisations

communes, faite aussi d'épreuves partagées. Je pense aux milliers d'Algériens qui ont au

cours du XXème siècle sacrifié leur vie pour la France, pour sa liberté et pour son honneur.

Cette année, alors que nous commémorons le 60ème anniversaire de la libération de la

France, je voudrais solennellement rendre hommage du fond du cœur à tous ceux qui dans

ce pays nous ont aidés à l'heure des épreuves. Nous avons à leur égard et à l'égard de leurs familles un devoir de reconnaissance. Notre histoire commune a connu également des moments difficiles. Des cicatrices existent encore. Le moment est venu, je crois, non pas d'oublier mais de tourner la page, d'inscrire notre relation résolument dans l'avenir.

La sécurité constitue pour tout Etat sa première priorité : Sans sécurité il n'y a pas de développement économique ni de progrès social. Aujourd'hui les menaces contre la sécurité relèvent du terrorisme, des crises régionales, mais aussi de certains grands défis collectifs. Le terrorisme : Pour certains pays c'est une nouveauté douloureuse. Pour l'Algérie, dont tant de fils en ont été les victimes, mais aussi pour la France, c'est hélas une tragédie dont nous avons l'expérience depuis des années.

Le phénomène terroriste change. Autrefois il visait des personnalités. Aujourd'hui, il s'attaque à la population. Certains pays sont peut-être plus visés que d'autres. Mais les attentats à Casablanca, Karachi, La Ghriba, Bali et Madrid en avril dernier montrent qu'aucun Etat n'est totalement à l'abri. Nous sommes tous concernés.

Le risque représenté
par ces actes est d'autant plus grand que l'hypothèse d'emploi d'armes chimiques,
biologiques ou radiologiques ne peut être écartée. Nous ne pouvons pas rester inertes face
à ce risque.
Les crises régionales constituent une autre menace à notre sécurité : La fin du conflit
Est-Ouest a fait remonter à la surface toute une série de différends de moindre intensité ou
latents. Aujourd'hui on a le sentiment d'une multiplication de crises régionales qui
menacent la stabilité du monde. Ces crises déplacent des populations. Elles interdisent tout
développement car les investisseurs ne vont pas dans les régions troublées.
On voit aussi se développer le phénomène d'Etats en faillite qui constituent une
véritable menace à notre sécurité collective. En effet, lorsque les Etats ne sont plus en
mesure d'administrer des territoires, ce sont des structures alternatives qui se mettent en
place : seigneurs de la guerre, chefs de bande, associations prétendument caritatives Des
"zones grises" apparaissent, où la règle de droit disparaît au profit de la loi de la jungle. Ce

phénomène est apparu en Somalie et en Afghanistan. Il s'est propagé notamment en
Afrique et menace à vos frontières, en particulier la région sahélo-saharienne. Sur le
continent européen même, certaines zones - je pense aux Balkans - ne sont plus tout à fait
contrôlées par les autorités. Ce délitement des Etats a pour corollaire le développement de
trafics en tous genres, de drogue et d'armes, qui menacent notre sécurité.

Les grands défis collectifs : Enfin, nous ne pouvons ignorer les grands défis collectifs
que constituent notamment les problèmes de l'eau, de l'environnement et de la santé. La
maîtrise de l'eau et d'autres ressources rares est et sera, si rien n'est fait, à la source de
conflits qui menacent notre sécurité. Les épidémies et pandémies - comme le Sida peuvent hypothéquer l'avenir de régions entières, comme on le voit dans de larges zones
du continent africain.

Bref, nous sommes les uns et les autres confrontés aux même menaces. Pour autant,
serons-nous capables d'y faire face de concert ? Nos pays doivent ensemble trouver les
moyens d'agir : Quels peuvent être ces moyens ? La force suffit-elle ? Le rétablissement

d'un sentiment de justice est-il possible ? L'action collective n'est-elle pas la solution ?

Pouvons-nous résoudre les problèmes par la force ? Confronté à une menace, la tentation

est forte de vouloir résoudre les problèmes par les armes. L'utilisation de la force est

parfois nécessaire, quand l'objectif politique est clair, la cause juste et reconnue comme

telle par le peuple. Mais elle peut être très contre-productive dans le cas contraire.

Algériens et Français, nous qui sommes les héritiers de vieilles civilisations, nous

savons que toute action doit respecter les réalités socio-culturelles des pays concernés. Et

toute action se mesure par rapport à des valeurs. En commun nous partageons une même

aspiration à la justice. Tous les peuples la partagent. L'histoire de nos pays le montre : Il ne

peut pas y avoir de stabilité sans justice. Le rétablissement d'un sentiment de justice est-il

possible ?

Aujourd'hui, lorsque l'on veut traiter le problème du terrorisme, il faut s'attaquer

fermement à ses manifestations. Mais il faut aussi s'attaquer à ses causes. Or, dans la

plupart des cas, il y a à l'origine un sentiment de révolte face à

l'injustice. Ceux qui
pensent qu'ils ne peuvent pas être entendus, qu'il existe une politique de "deux poids deux mesures", que seule la violence parvient à changer les choses, peuvent être conduits à
des actes insensés.
Nous devons donc veiller à régler les crises régionales qui ont souvent pour origine
ces sentiments de frustration : la crise israélo-palestinienne bien sûr, qui enflamme les
esprits depuis des dizaines d'années ; mais aussi celle d'Irak et les nombreuses crises en
Afrique.
Nous devons faire en sorte que la globalisation qui doit être un enrichissement pour la
collectivité n'aboutisse pas à de nouvelles exclusions économiques et sociales. L'Algérie et
la France doivent donc agir de concert dans les instances internationales pour faire
prévaloir cette préoccupation de justice sans laquelle les conflits l'emporteront. L'action
collective est devenue une nécessité : Les opérations unilatéralistes ont montré leurs
limites, l'actualité le prouve. Face aux menaces globales, il faut une réponse globale.
L'ONU est seule détentrice de la légitimité internationale. C'est donc dans ce cadre que

nous devons agir.

Il est impératif de rétablir une norme internationale incontestée pour réguler le monde

multipolaire en voie d'émergence. Mais pour que l'action du Conseil de sécurité des

Nations unies ne soit pas contestée, il faut actualiser sa composition et donner à cette

instance les moyens d'appliquer les résolutions adoptées. Nous devons donc appuyer les

efforts du Secrétaire général de l'ONU en ce sens. Nous devons aussi prendre en compte

les nouvelles réalités du monde multipolaire : la montée en puissance de la Chine et de

l'Inde, l'affirmation de l'Union européenne, le rétablissement de la Russie, le

développement du Brésil et de l'Afrique du Sud. Ces différents pôles sont à la fois

partenaires et en compétition. Il faut trouver un nouveau mode de gestion qui respecte les

spécificités tout en évitant l'anarchie et les conflits.

Là précisément, l'Algérie et la France ont un message à faire passer : celui de la

transcendance des divergences passées par une coopération exemplaire.

Dans la région méditerranéenne, l'Algérie et la France doivent être des modèles de

coopération en faveur de la stabilité et du développement. Nous devons travailler ensemble
pour combattre le terrorisme. Nous devons de concert encourager les initiatives pour
mettre un terme aux conflits qui ensanglantent notre région et hypothèquent son avenir.
Nous devons enfin entraîner nos partenaires européens, arabes etarabes et africains dans la mise en
oeuvre de projets de coopération indispensables au développement harmonieux de cette
partie du monde. L'an dernier, le président Bouteflika et le président Chirac ont décidé
d'écrire une page d'exception. Mettons-la en oeuvre au profit de nos peuples et de la
stabilité en Méditerranée !/.

المصدر:برد رتيبة،" الحوار الاورو متوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5"، اطرحة ماجستار جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة-، قسم العلوم السياسية .،كلية العلوم السياسية و الإعلام، سنة 2009.

الملحق رقم:05

هذا ألشكل: يبين البلدان الشريكة في سياسة الجوار الاوربية وعلاقاتها التعاقدية مع الاتحاد الاوربي

الدول الشريكة في سياسة الجوار	دخول العلاقات التعاقدية مع المفوضية حيز التنفيذ	التقرير عن البلد الشريك في سياسة الجوار	خطة العمل المنبثقة عن سياسة الحوار	التنبيء من طرف الاتحاد الاوربي	التنبيء من قبل الدول الشريكة
الجزائر	اتفاقية الشراكة – سبتمبر 2005				
مصر	اتفاقية الشراكة – جوان 2004	مارس2004	الاتفاق بشكل كبير خريف2006		
اسرائيل	اتفاقية الشراكة-جوان 2000	ماي 2004	الاتفاق نهاية 2004	21- 02- 2005	11-04-2005
الاردن	اتفاقية شراكة-2002	ماي2004	الاتفاق نهاية 2004	21-02-2005	11-01-2005 02-06-2005
لبنان	اتفاقية شراكة – افريل2006	مارس2005	الاتفاق في خريف2006	17-10-2006	تحت التنفيذ
ليبيا					
المغرب	اتفاقية شراكة مرحلية في جويلية1997	ماي2004	الاتفاق نهاية 2004	21-02-2005	04-05-2005
سوريا					
تونس	اتفاقية شراكة في مارس1998	ماي 2004	الاتفاق نهاية 2004	21-02-2005	04-07-2005

-source:http:ec.europa//world/emp/index-en.htm.consulted on 16 june2009.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أبو لبدي نظمي،"التغيرات في النظام الدولي وأثره على الأمن القومي العربي"،دار الكندي،عمان،الأردن،سنة2001.

-بخوش مصطفى،"حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة في الرهانات والأهداف"،دار الفجر للنشر والتوزيع:القاهرة،مصر ،د.ت.

-بوقارة حسين،"التكامل في العلاقات الدولية"،ط3،دار الجزائر :للنشر ،بوزريعة،سنة2008.

-عبد الله مصطفى خشيم أبو القاسم،"الشراكة الأورومتوسطية :النتائج وردود الأفعال"،طَ1،بيروت:معهد الإنماء العربي،سنة2000.

-عطية توفيق محمد،"توسيع حلف الشمال الأطلسي:الدوافع والمواقف والمشكلات"،القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات،سنة1998.

-عكروم ليندة ،"تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"،دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ،سنة2013.

--فلورنسا سيلين،"البحر الأبيض المتوسط"،(تر:كامل فيون وأخرون)،عمان،الأردن:دار فضاءات للنشر والتوزيع،سنة2010

المجلات

-الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة،"التعزيز الأمني والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"،البند91،الدورة السادسة والخمسون،سنة2001.

- الحيالي نزار إسماعيل،"دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،د.ت.

- العايب خير الدين،"البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"،مجلة الفكر السياسي،د.ت.

- العسلي بسام،"الإتحاد الأوربي والسياسة العسكرية:الصراع الأمريكي- الأوربي وانعكاساته على السياسة الدولية"،مجلة الحرس الوطني،العدد227،سنة2001.

- الفيلالي فاطمة الزهراء،"الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط:الواقع والأفاق"،مجلة شؤون المتوسط،العدد147،د.ت.

- بسيم وفاء،"تعاون أورومتوسطي"،مجلة الاقتصاد العربي،أبو ظبي،العدد138،د.ت.

- بخوش مصطفى،"التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"،جامعة:الحاج لخضر-بسكرة-،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،د.ت.

- بلقزيز عبد الإله،"الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي والاهتمام الأمريكي إلى الاختراق التكتيكي"،مجلة المستقبل العربي،العدد20،سنة2000.

- بونابرت توماس،ترجمة علي مصباح،مؤسسة العلوم السياسية المعهد الإنمائي للسياسة والأمن الدولي،سنة2004.

- بوعمامة زهير،"السياسة الأوربية للجوار :دراسة في مكان ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي"،مجلة المفكر،العدد5،د.ت.

- حافظ طالب حسين،"الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"،مجلة الدراسات الدولية،العدد46،د.ت.

- حروري سهام،"الهجرة وسياسة الجوار الأوربي"،مجلة المفكر،العدد5،جامعة:محمد خيضر-بسكرة-،د.ت.

-حسون محمد،"الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"،مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية ،المجلد26،العدد2،سنة2010.

-،-،إستراتيجية التوسعية لحلف الناتو والشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"،مجلة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية،المجلد24،العدد الأول،سنة2008.

- حمود فادي وأخرون،"التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي"،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،سنة2003.

- جوردن فيليب،"تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير"،أبو ظبي،مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية ،د.ت.

- خنوش محمد،"الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"،مجلة المفكر،العدد 10،جامعة:محمد خيضر-بسكرة-،د.ت.

- زرقون الحاج اسماعيل،"المغرب العربي والصراع الدولي"،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد التاسع،سنة2010،الجزائر.

- سعيد الهوسي،"مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الإستراتيجية الأمريكية"،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،سلا -المغرب-،العدد2،د.ت.

- طويل نسيمة،"سياسة الجوار الأوربي وأثرها على دول جنوب المتوسط"،مجلة المفكر،العدد8،جامعة:محمد خيضر-بسكرة-،د.ت.

- عبد اللطيف خالد،"مستقبل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط"،مجلة السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،العدد123،سنة1996.

- عربي بابا مسلم،"علاقات التعاون الأمني بين الجزائر بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي

- فرج أنور محمد،"السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط:إعلان برشلونة أنموذجا"،مجلة الدراسات الدولية،العدد 39،د.ت.

- مصطفى محمد نادية محمود،"أوروبا والوطن العربي"،مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة الثقافة القومية،العدد8،د.ت.

- يسفي محمد،"الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على بلدان إتحاد المغرب العربي"،مجلة الإدارة،العدد2،سنة2000.

المذكرات:

- الفهيد عبد المحسن سليمان،"التنسيق بين الأجهزة الأمنية ودوره في مواجهة الأزمات"،أطروحة ماجستير،جامعة:نايف،العربية للعلوم الأمنية،قسم العلوم الإدارية ،كلية الدراسات العليا،سنة2006.

- بالة عمار،"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر المتوسط"،أطروحة ماجستير،جامعة:باتنة،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق،سنة2012.

- برد رتيبة،"الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5"،أطروحة ماجستير،جامعة الجزائر-بن يوسف بن خدة-،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية السياسية والإعلام،سنة2009.

- بن سعدون اليامين،"الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة حالة مجموعة 5+5"،أطروحة ماجستير،جامعة:الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق،سنة2012.

- تباني وهيبة،"الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي:دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"،أطروحة ماجستير،جامعة:مولود معمري-تيزي وزو-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2014.

- حجاج أمال،"الإتحاد الأوربي كقوة معيارية في المتوسط:نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية،دراسة حالة المغرب"،أطروحة ماجستير،جامعة:الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق،سنة2012.

- حمزاوي جويدة،"التصور الأمني الأوربي نحو بنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط"،أطروحة ماجستير ،جامعة:الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2011.

- ختو فايزة،"البعد الأمني للهجرة الغير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية1995-2010"،أطروحة ماجستير،جامعة:الجزائر-3-،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،سنة2011.

- ربيع نوار محمد،"اتجاهات الأمن الأوربي بعد الحرب الباردة :دراسة في الأمن الأطلسي والمتوسطي"،أطروحة دكتوراه،بغداد،جامعة بغداد،سنة2002.

- رداف طارق،"الإتحاد الأوربي:من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوربية المشتركة،أطروحة ماجستير،جامعة منتوري-قسنطينة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق،سنة2005.

- رياحي الطاهر،"الحلف الأطلسي بين التحالف العسكري والتدخل الدولي"،أطروحة دكتوراه،جامعة:باجي مختار-عنابة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق،سنة2015.

- رياض مزيان،"الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية :دراسة حالة حرب الخليج الثانية،جامعة:الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق،سنة2005.

- زاوي رابح،"بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/القوة/سلم القوى:دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي"،أطروحة ماجستير،جامعة:مولود معمري-تيزي وزو-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق ،سنة2014.

- زغدار عبد الحق،"إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط"،أطروحة دكتوراه،جامعة:الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،د.ت.

- سمارة فيصل،"البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:1995-2008"،أطروحة ماجستير،جامعة مولود معمري-تيزي وزو-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2013.

- قريب بلال،"السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه-التحديات والرهانات-"،أطروحة ماجستير،جامعة:الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2014.

- مريم براهمي،"التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"،أطروحة ماجستير،جامعة:الحاج لخضر-باتنة-،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2012.

- نوري عزيز ،"الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"،أطروحة ماجستير،جامعة الحاج لخضر -باتنة-،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة2012.

الأنترنت

-الجنرال شريف شريف زراد رئيس لجنة متابعة الحوار المتوسطي والأجتماع مع الناتو وإسرائيل

http/www.elmoustakbal online.com/content/view.

-المنذر الرزقي،"حوار 5+5"،دفع جهوي المسار الإقليمي،2006.

Buttahrir/alsiyaya-politics.www.hiz.

-حميد ياسين وسليمان،تحديات أمنية للجزائر،الجزائر2012.

http/www/elkhabar.com/ar/autres/mijhar.

-تقرير حول"نبذة عن حلف الشمال الأطلسي"،2013.

Arabic.com.bbc.

-مجموعة 5+5أرضية ملائمة لتعميق الحوار السياسي وتعزيز التعاون بين البلدان الشريكة.

www.menera.ma/ra.2014.

-مجموعة الحوار 5+5 الإجتماع الأول لوزارة خارجية غرب المتوسط2014.

www.diplomatie.gov.fr/ar/politique -etrangere de la france .le bassin-medeterraneen.

-حكيم صالح،وزراء دفاع الناتو يعقدون إجتماع في بروكسيل،نشرت في السياسة حول العالم،2015.

www.rayaloyoum.com

-قمة براغ،الناتو والبحث عن الدور الحيوي،2002.

www.alriyadh.com

-بوخارست+قمة+بعد+حيوي+أكثر+الحلف الأطلسي

www.adustour.com.

-تصريح لوزارة الخارجية الجزائري،موقع الخارجية الجزائرية

http//193.194.78.233/ma-ar/stories.

-"الحوار الأطلسي-المتوسطي"،وثيقة صادرة عن منظمة الحلف الأطلسي.

http//www.ladocumentation francaise.fr/dossiers/otan/elergissement-missions.shtml.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Fernanda Faria, et Alvaro Vasconcelos , " La sécurité dans le Nord de l'Afrique : équivoques et réalités ", Cahiers de Chaillot , Paris , N ° 25, Septembre 1996 , P.22

- Romano Prodi, 'A wider Europe – A proximity policy as the key to stability', speech at the Sixth ECSA-World Conference, 5–6 December 2002.

-Abdennour Benantar, "Tunisian uniqueness? The limits of regional contagion", ARI real Instituto Elcano (2011).

فهرس

الموضوعات

الموضوعـات	الصفحة
مقدمة.....	
الفصل ألأول: الفصل الأول:الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة.....	25-01
المبحث الأول: مفهوم التنسيق والمفاهيم ذات الصلة.....	
المطلب الأول:التنسيق:مقاربة مفاهيمية.....	
المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالتنسيق.....	
المبحث الثاني: نشأة وتطور الحلف الاطلسي.....	
المطلب الأول: نشأة الحلف.....	
المطلب الثاني: المؤسسات والأجهزة.....	
المطلب الثالث: ظروف وأسباب توسيع الحلف الاطلسي.....	
المبحث الثالث: أهمية المنطقة المتوسطية.....	
المطلب الأول: الأهمية الجغرافية.....	
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية.....	
المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية.....	
المبحث الثالث: مقربات أمنية في المتوسط.....	
المطلب الأول: مبادرات أوربا والأمن في المتوسط.....	
المطلب الثاني: الحلف الاطلسي والأمن في المتوسط.....	
المطلب الثالث: الترتيبات الأمنية الأطلسية في المتوسط.....	
الفصل الثاني: التوافق الجزائري الاطلسي في منطقة المتوسط.....	56-26
المبحث الأول: الحوار الأمني الجزائري الأمني في المتوسط.....	
المطلب الأول: علاقة الجزائر بالناتو.....	
المطلب الثاني: نشأة وتطور الحوار.....	
المطلب الثالث: أهداف الحوار وأهميته.....	
المبحث الثاني:المبادرات الأمنية المتوسطة.....	
المطلب الأول: قمة الشراكة من أجل السلام.....	
المطلب الثاني:قمة براغ 2002.....	
المطلب الثالث: قمة اسطنبول2004.....	
المبحث الثالث: تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية والتلاحم الجزائري –الأطلسي.....	
المطلب الأول: الإرهاب.....	
المطلب الثاني: الهجرة غير شرعية.....	
الفصل الثالث: مستقبل التنسيق الأمني في ظل الظروف الراهنة.....	98-66
المبحث الأول : التنافس الأمريكي– الأوربي على المنطقة المتوسطية.....	
المطلب الأول: أسباب التنافس.....	

المطلب الثاني:آليات التنافس.....	
المطلب الثالث:نتائج التنافس.....	
المطلب الرابع:مستويات التنسيق الجزائري–الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي.....	
المبحث الثاني:المتوسط كجماعة أمنية:من سياسة الشراكة إلى سياسة الجوار الأوربية	
المبحث الثالث:أفاق العلاقات الجزائرية–الأطلسية.....	
الخاتمة:.....	
قائمة المراجع والملاحق.....	

الملخص:

تتفق اغلب الوحدات الدولية أنه للانتقال من مرحلة لأخرى و ضمان نجاح عملية الانتقال لابد من تنسيق مقنن و محكم؛فتعدد القضايا و المشكلات الأمنية منها خاصة دعوة الدول للعمل المشترك بغية تجاوز المخاطر المحتملة و الوصول لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل،و تحتل المنطقة المتوسطية أهمية بالغة عالمي حيث أن معطياتها الجغرافية جعلتها فضاء مفتوح جيوسياسي،ومحل اهتمام خارجي سعيا منهم إلى إعادة الانتشار الإستراتيجي فيها وتشكيل الهندسة الأمنية للبحر الأبيض المتوسط،في المقابل تركز المنطقة على الحفاظ على هذه الأهمية من خلال العمل على تحصين حدودها من تسرب مختلف التهديدات المحتملة و المتوقعة.

يهدف موضوع الدراسة إلى إبراز مختلف عمليات التعاون و التنسيق الأمني بين "الجزائر" المنطقة المتوسطية تحديدا وحلف الناتو،عبر مسالك التعاون والحوار قصد الوصول لمقاربة أمنية عامة شاملة ،لتشجيع ودعم الأمن والاستقرار وتشجيع علاقات حسن الجوار.

الكلمات المفتاحية: المنطقة المتوسطية،حلف الأطلسي،التهديدات الأمنية.

Résumé:

La plupart des unités internationales conviennent que le passage d'une phase à l'autre et d'assurer le succès du processus de transition à codifier la coordination et étanche; la multiplicité des enjeux et des problèmes de sécurité, y compris un appel privé les États à travailler ensemble en vue de les risques potentiels et l'accès à parvenir à la sécurité à sa destruction a dépassé, et de la région méditerranéenne occupe une importance très globale Comme la lisibilité géographique en a fait un espace ouvert géopolitique, et le lieu de l'intérêt externe, cherchant à re-déploiement stratégique dans lequel la formation de l'architecture de sécurité de la mer Méditerranée, en revanche, la zone de mise à garder cette importance en travaillant pour fortifier les frontières de différentes menaces potentielles et attendues fuite.

Objet de l'étude vise à mettre en évidence les différents coopération et la coordination de la sécurité entre "Algérie" spécifiquement et la région méditerranéenne de l'OTAN, à travers les chemins de processus de dialogue et de coopération afin d'accéder à la sécurité publique approche globale, d'encourager et de soutenir la sécurité et la stabilité et à la promotion des relations de bon voisinage.

Mots clés: la région méditerranéenne, l'OTAN, les menaces de sécurité.